جامعـــــــة 8 مـــــــــــاي 1945
-قالمـــــــــة-
كليـــــة العلوم الاقتصاديـــــة والتجاريـــــة وعلوم التسييـــــر
قســـــــم العلـــوم الاقتصاديـــــــة

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في شعبة العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد وتسيير المؤسسات

تحت عنوان:

المؤسسات الناشئة(start-up)في الجزائر على ضوء مبادرات المرافقة والتحفيز

إعداد الطلبة:

- رزازقة شيماء
- بلهزار أميرة

اشراف الاستاذ

د. فلفول عبد القادر

السنة الجامعية: 2021-2022

بسم الله الرحمن الرحيم

الشكر و العرفان

قال الرسول صلى الله عليه وسلم "من لم يشكر الناس لم يشكر الله" أفضل الصلاة والسلام.

أول شكر هو الله رب العالمين الذي رزقنا العقل وحسن التوكل عليه سبحانه وتعالى

نحمد لله تعالى على نعمته وحسن عونه.

بعد الشكر الله تعالى على توفقيه بنا لإلمام هذا البحث المتواضع أتقدم بجزيل الشكر إلى من شرفني بإشرافه على مذكرتي الدكتور" عبد القادر فلفول" الذي لم يبخل علينا بنصائحه القيمة وإسهاماته المفيدة وبصمته الواضحة برغم من كثرة مهامه وانشغالاته فكان نعم المشرف والموجه.

لك كل التقدير والاحترام.

ولا بفوتنا أن نتقدم بالشكر إلى الأستاذة الكرام أعضاء لجنة المناقشة المحترمين الذين تشرفنا لمعرفتهم وتقييمهم لمجهوداتنا.

وأشكر أيضا أساتذتي كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير وأتمنى لهم كل السعادة والوصول إلى أعلى المراتب.

الإهداء

الحمد لله الذي وفقنى لإتمام هذا العمل ولم يكن لنصل إليه لولا فضل الله علينا.

أما بعد أهدي هذا العمل إلى من رحلوا عنا هذا العام وصعب علينا فراقهم عمي عياد رزازقة وخالي علاوة سماعلي

اسأل الله أن يتغمدهم برحمته ويسكنهم فسيح جناته.

*أغلى إنسانة في الوجود **"أمي الغالية شريفة"** دورك كان كبير في إعداد هذه المذكرة لما وفرته لي من بيئة داعمة, دعواتك لي لم تذهب هبا، نصائحك الدائمة لي كانت ولا تزال دافعي للنجاح حفظك الله وأطال لنا في عمرك.*

*إلى من استمد منه قوتي واستمراريتي, إلى من أحسن تربيتي وتعليمي نور قلبي ورمز عطائي **"أبي العزيز محمد العيد"** أطال الله في عمرك.*

إلى من يحملون في عيونهم ذكريات طفولتي وشبابي تقاسمت معاهم حلوها ومره، سندي في الحياة,

*أخواتي **إكرام وإيمان**.*

*وأخي الغالي **إياد** وأيضا زوج أختي محمد حفظهم الله.*

*وإلى من جمعني به القدر" زوجي الغالي **نجم الدين"** اللهم ما رزقه السعادة وأحفظه.*

وإلى أختي وصديقتي "رحمة".

وإلى شاركتني في مشواري الدراسي صديقتي "أميرة"

وإلى أستاذي العزيز الذي اعتبره قدوة لي، احبي فيه التواضع وحسن المعاملة "عبد الحكيم حجاج" حفظه الله.

إلى كل هؤلاء أهدي عملي.

شيماء

الإهداء

الحمد الله الذي وفقني في إتمام هذه المذكرة التي تلخص كل المجهودات والصعوبات التي حملتها مسيرتي الدراسية في طياتها.

*اهدي تخرجي ونجاحي وفرحتي إلى من ساندتني في صلاتها ودعائها إلى من تحت قدميها الجنة، إلى من كانت سندي في الشدائد إلى**"أمي"** الغالية اللويزة اعز ملاك على القلب والعين.*

*إلى من علمني أن دنيا كفاح وفي الحياة به اقتديت إلى من احترقت شموعه لينير لي درب النجاح، إلى أعظم رجل في الكون**"أبي"**الغالي على قلبي ميلود حفظه الله وأطال في عمره.*

*إلى عائلتي الصغيرة زوجي الحبيب**"مسلم"**إلى ملاكي الصغير**"محمد ساجد"** فلذة كبدي الذي كان دافعا لنجاحي.*

*إلى من يذكرهم القلب قبل القلم أخواتي **محمد- أية- أماني- علي.***

*إلى رفيقتي في هذا العمل زميلتي **شيماء.***

إلى كل هؤلاء اهدي عملي.

أميرة

الملخص

الملخص

باعتبار" المؤسسات الناشئة "نموذج دولي جديد لديه خصوصيات تختلف عن المفهوم التقليدي للمؤسسة يحتاج إلى المرافقة والتحفيز بشكل يختلف هو الآخر عن الأساليب السابقة، ونظرا لأهمية المؤسسة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فقد أولت الجزائر في السنوات الأخيرة اهتماما بالمؤسسات الناشئة، من هنا فقد حاولنا من خلال هذه الدراسة إلى البحث حول واقع المؤسسات الناشئة في الجزائر في ظل المبادرات التي أطلقتها السلطات العمومية في السنوات الأخيرة، والتي اهتمت أساسا بخلق آليات للمرافقة والتحفيز والدعم، حيث تم إنشاء حاضنات الأعمال وإنشاء الصندوق الوطني لتمويل المؤسسات الناشئة وإصدار النصوص القانونية والتنظيمية الكفيلة بتأطير نشاطها ونموها، كما تم عقد ندوات ومؤتمرات وتقديم توصيات بشأنها.

ولقد توصلنا من خلال دراستنا إلى أن المؤسسات الناشئة في الجزائر أصبحت من الخيارات الرئيسية التي سوف يتم الاعتماد عليها في المرحلة القادمة لأجل تجسيد وتنمية الأفكار الإستثمارية الناجعة، ما من شأنه أن يعطي دفعا قويا لهذا النوع من المؤسسات في المستقبل لتشكل رافدا من روافد تنمية النسيج الاقتصادي في بلادنا ووضعه على سكة تحقيق النمو.

الكلمات المفتاحية :المؤسسات الناشئة، حاضنات الأعمال، المرافقة، التحفيز.

Summary:

As "start-up" are a new international model that has peculiarities that differ from the traditional concept of the institution, as it needs to be accompanied and stimulated in a way that is also different from previous methods, and given the importance of the institution in economic and social development, Algeria in recent years has paid attention to the start-up, we have tried to During this study, to research on the reality of start-up in Algeria in light of the initiatives launched by the public authorities in recent years, which were mainly concerned with creating mechanisms for accompaniment, stimulus and support, where business incubators were established, the establishment of the National Fund to finance the start-up, and the issuance of legal and regulatory texts to ensure the framing of their activity and growth Seminars and conferences were held and recommendations were made.

Through our study, we concluded that the start-up in Algeria have become one of the main options that will be relied upon in the next stage in order to embody and develop effective investment ideas, which would give a strong impetus to this type of institutions in the future to form a tributary of the development of the economy in our country and put it in the trend of growth.

Keywords: start-up, business incubators, accompaniment, motivation

.

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات:

العنوان	الصفحة
شكروعرفان	
إهداء	
الملخص	
قائمة المحتويات	9-9
قائمة الجداول	9
قائمة الأشكال	9
المقدمة	أ-ه
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمؤسسات الناشئة	05
تمهيد	06
المبحث الأول: مدخل إلى المؤسسات الناشئة	07
المطلب الأول: نشأة ومفهوم المؤسسات الناشئة	07
المطلب الثاني: متطلبات إنشاء المؤسسات الناشئة	13
المطلب الثالث: أهمية وأهداف المؤسسات الناشئة	14
المبحث الثاني:أنواع المؤسسات الناشئة، خطوات إقامتها ومراحل نموها	16
المطلب الأول: أنواع المؤسسات الناشئة	16
المطلب الثاني: خطوات إقامة المؤسسات الناشئة	18
المطلب الثالث: مراحل نمو المؤسسات الناشئة	28
المبحث الثالث: تجارب رائدة بين عوامل النجاح والفشل والتحديات	21
المطلب الأول: سبل نجاح المؤسسات الناشئة وأسباب فشلها	22
المطلب الثاني: تحديات المؤسسات الناشئة	27
المطلب الثالث: تجارب عربية رائدة في مجال المؤسسات الناشئة	28
خلاصة	30
الفصل الثاني: آليات مرافقة وتحفيز المؤسسات الناشئة	32
تمهيد	33
المبحث الأول: مفهوم المرافقة وأهميتها بالنسبة للمؤسسات الناشئة	34
المطلب الأول:مفهوم المرافقة	34
المطلب الثاني: أنواع ومراحل المرافقة	37
المطلب الثالث: أهمية المرافقة في دعم المؤسسات الناشئة	39
المبحث الثاني:حاضنات الأعمال ودورها فيدعم المؤسسات الناشئة	42
المطلب الأول:نشأة ومفهوم حاضنات الأعمال	42
المطلب الثاني:أهداف وأنواع حاضنات الأعمال	44

المطلب الثالث: مراحل وطرق احتضان المؤسسات الناشئة	49
المطلب الرابع :أهمية ودور حاضنات الأعمال في دعم وتطوير المؤسسات الناشئة	53
المبحث الثالث: دور التحفيزات الجائية في دعم المؤسسات الناشئة	53
المطلب الأول: مفهوم التحفيزات الجائية	54
المطلب الثاني: أشكال التحفيز الجبائي وشروط نجاحها	57
المطلب الثالث: أهمية التحفيزات الجبائية في المؤسسات الناشئة	59
خلاصة	62
الفصل الثالث: مرافقة وتحفيز المؤسسات الناشئة في الجزائر	63
تمهيد	64
المبحث الأول: مجهودات الدولة في مجال دعم المؤسسات الناشئة في الجزائر	65
المطلب الأول: ملامح دعم المؤسسات الناشئة في ظل القوانين الجديدة	65
المطلب الثاني: إطلاق الأرضيات الرقمية لتسهيل عمل المؤسسات الناشئة	67
المطلب الثالث: مخرجات الندوة الدولية الخاصة بالمؤسسات الناشئة في الجزائر	68
المبحث الثاني:حاضنات الأعمال كفاعل أساسي لدعم المؤسسات الناشئة في الجزائر	71
المطلب الأول: ظهور حاضنات الأعمال في الجزائر وتطورها	71
المطلب الثاني: آليات تطوير وترقية حاضنات الأعمال في الجزائر	80
المطلب الثالث: حدود ومعوقات حاضنات الأعمال في الجزائر	81
المبحث الثالث:الصندوق الوطني لتمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر	82
المطلب الأول: أهمية وضرورة توفير مصادر تمويل المؤسسات الناشئة	83
المطلب الثاني: إطلاق الصندوق الوطني لتمويل المؤسسات الناشئة	86
المطلب الثالث: نشاط الصندوق الوطني لتمويل المؤسسات الناشئة	87
خلاصة	90
الخاتمة	92
قائمةالمراجع	93

:

قائمة الجداول
والأشكال

قائمة الجداول:

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
01	عدد مراكز الدعم والاستشارة ومشاتل المؤسسات على المستوى الوطني	75
02	حصيلة نشاط مشاتل المؤسسات على المستوى الوطني للسداسي الأخير 2018	76
03	حصيلة نشاط مراكز الدعم والاستشارة على المستوى الوطني للسداسي الأخير 2018	77
04	ترتيب الدول الإفريقية من حيث عدد المؤسسات الناشئة	88

قائمة الأشكال

رقم الشكل	**العنوان**	**الصفحة**
01	خصائص المؤسسات الناشئة	13
02	منحنى نمو المؤسسة الناشئة	20
03	خصائص المرافقة الفعالة	36
04	مراحل الاحتضان	50
05	آلية عمل السياسة التحفيزية في زيادة موارد الخزينة العمومية	57
06	توزيع المشاريع المدعومة من قبل مراكز الدعم والاستشارة	78

مقدمة

المقدمة:

في خضمّ التحولات الاقتصادية والتكنولوجية الكبيرة التي يعرفها عالمنا المعاصر والتي فرضت على مختلف دول العالم السعي لمواكبتها وتحقيق الأهداف المرغوبة باستغلال الفرص والمزايا التي تتيحها، وفي ظل التحديات الكبرى المفروضة على الاقتصاد العالمي في ظل سيادة التكنولوجيات الحديثة والمعرفة والبحث العلمي، هذه الأخيرة التي احتلت مكانة رئيسية في جميع مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية وأدت إلى تغييرات كبيرة ومتسارعة في كل المجالات وخاصة في هيكلة الاقتصاديات والأسواق، هذه التحديات، تمثلت أساسا في فرض بيئة تتميز بدرجة منافسة عالية تتميز بالتسابق نحو السيطرة على الأسواق محليا ودوليا، وهو ما أدى إلى ظهور نماذج حديثة للأعمال والأنشطة، بل حتى نماذج حديثة من المؤسسات، لعل أبرزها في الوقت الحالي ما أطلق عليه تسمية "المؤسسات الناشئة" "Start-up".

فالمؤسسات الناشئة هو نموذج حديث من المؤسسات، ذات الطابع الاقتصادي الربحي، تتميز بالعديد من الخصائص والسمات التي تميزها عن المفهوم العام التقليدي للمؤسسة الاقتصادية، حيث يعتمد هذا النوع من المؤسسات على الفكر الإبداعي والتطويري الذي يرتكز أساسا على المعرفة المرتبطة بالتطوير التكنولوجي والأبحاث العلمية وبراءات الاختراع والأفكار الاستباقية، ومن خلال التطورات الحاصلة في الأسواق المحلية والدولية يمكن ملاحظة العديد من المؤسسات التي نشأت وتطورت في ظروف قياسية واكتسبت مكانة تنافسية بارزة في مجال نشاطها، حيث أن من خصائص هذا النوع من المؤسسات هو خلق الفرص الخاصة بها والسيطرة على حصتها السوقية ووضع القيود على المنافسين لدخول السوق، كما تتميز بقدرتها على تقديم خدماتها بشكل واسع في قطاعات مختلفة وخلق فرص عمل، وأبرز ما يميز المؤسسات الناشئة هو النمو السريع، فضلا عن قدرتها على مواكبة التطور التكنولوجي، بل المساهمة فيه بشكل كبير، من هنا فقد اكتسبت المؤسسات الناشئة أهميتها الاستثمارية ومكانتها الاقتصادية ومكانتها المحلية والدولية بشكل ملاحظ في السنوات الأخيرة.

في هذا الإطار، اهتمت الجزائر كغيرها من دول العالم بهذا النوع من المؤسسات خاصة في الآونة الأخيرة في محاولة لترقية نشاطها وتعزيز دورها في الاقتصاد، حيث يتجلى دور السلطات العمومية من خلال العمل على وضع آليات وتبني سياسات وإنشاء هيئات، بغرض دعم ومرافقة المؤسسات الناشئة في الجزائر كأحد البدائل المستجدة التي يمكن الاعتماد عليها مستقبلا لتنويع الاقتصاد الوطني، وتجدر الإشارة إلى أن المؤسسات الناشئة في الجزائر قد تواجه العديد من الصعوبات نظرا لتبنيها للأفكار المستحدثة والإبداعية التي تكون عادة عالية المخاطر.

وبهدف تجاوز العديد من العوائق التي تواجه هذا النوع من المؤسسات خاصة عند بداية المشروع فيما تعلق بالتمويل والإدارة والتنظيم، فقد سعت السلطات العمومية إلى محاولة دعم نشاط المؤسسات الناشئة من خلال خلق وإنشاء العديد من الآليات والتي تهدف إلى تمويل ومرافقة هذه المؤسسات وتشجيع الأفراد على إنجاز مشاريعهم، فكانت حاضنات الأعمال من الآليات الهامة والفعالة في تنمية وتطوير المؤسسات الناشئة من خلال توفير الحماية اللازمة لها من أي مخاطر قد تتعرض لها وإمدادها بكل ما تحتاجه من عوامل الدعم لتنهض وتستقر وتثبت ذاتها، وتقديم الجيد لطرق

عملها وجودة منتجاتها إلى أن تصبح قادرة على دخول عالم المنافسة، وقد أقيمت حاضنات الأعمال في الأساس لمواجهة الارتفاع الكبير في معدلات فشل المؤسسات الجديدة في أعوامها الأولى لنشأتها.

كما قامت الدولة في هذا الإطار بتقديم تحفيزات جبائية مغرية تتمثل في الإعفاءات والتخفيضات في قانون المالية، لتشجيع الشباب على إقامة المشروعات المصغرة.

كما تم في هذا الإطار إنشاء صندوق خاص بتمويل المؤسسات الناشئة وهو الصندوق الوطني لتمويل المؤسسات الناشئة ASF، وذلك بغرض تسهيل حصول هذه المؤسسات على التمويل اللازم في حالة احتاجت إليه، وهذا الصندوق يتميز بتوفير تمويل مسهّل من أجل الوفاء باحتياجاتها في الوقت المناسب وبما يتناسب مع خصوصية المؤسسة الناشئة، فرغم حداثة نشأته إلا أنه يعتبر واحدة من المبادرات الهام التي تبنتها الحكومة بغرض دعم ومرافقة المؤسسات الناشئة.

✓ الإشكالية:

من خلال ما سبق عرضه حول المؤسسات الناشئة في الجزائر كنموذج جديد، والمبادرات التي قامت بها الدولة للنهوض بهذا النوع من المؤسسات، وما يطرحه هذا الواقع من تساؤلات، فإن إشكالية بحثنا تتمحور حول التساؤل الرئيسي التالي:

كيف يساهم التحفيز والمرافقة في دعم المؤسسات الناشئة في الجزائر؟

انطلاقا من الإشكالية الرئيسية تنبثق لنا التساؤلات الفرعية التالية:

- ماهي الخصائص التي تميز المؤسسات الناشئة عن غيرها من المؤسسات ؟
- فيما تتمثل آليات المرافقة والتحفيز التي تحتاجها المؤسسات الناشئة ؟
- ماهي المبادرات التي تبنتها الجزائر بخصوص المؤسسة الناشئة ؟

✓ الفرضيات:

للإجابة عن الإشكالية وعلى التساؤلات الفرعية نضع الفرضيات التالية:

- للمؤسسات الناشئة خصوصيات تتمحور حول المبادرة، المخاطرة والإبداع.
- تحتاج المؤسسات الناشئة إلى آليات وأساليب للمرافقة والتحفيز خاصة بها.
- تمثل المرافقة التي تقدّمها حاضنات الأعمال أهم آلية لدعم المؤسسات الناشئة.
- توفر بيئة الأعمال في الجزائر مختلف أساليب المرافقة والتحفيز للمؤسسات الناشئة.
- الخدمات التي يقدمها الصندوق الوطني لتمويل المؤسسات الناشئة ضرورية لهذا النوع من المؤسسات.

✓ أهمية الدراسة:

- تنبع أهمية هذه الدراسة من أهمية موضوع المؤسسات الناشئة في حد ذاته، إذ أن هذا النوع من المؤسسات أصبح واقعا في الجزائر، يحظى بإقبال كبير، خاصة الشباب حاملي المشاريع القائمة على الأفكار الإبداعية والابتكارية.
- تعتبر هذه المؤسسات قطاعا قائما بذاته لها خصوصيات وسمات تميزها عن المؤسسات الأخرى، وبالتالي فهي تحتاج إلى تشخيص وتحديد دقيق لأساليب التعامل معها ومرافقتها وتحفيزها ومدى فعالية كل ذلك.
- تحتاج المؤسسات الناشئة إلى اهتمام أكثر سواء من الناحية الميدانية أو الأكاديمية العلمية نظرا لكونها نموذج جديد يساهم فيدعم الطبقات العريضة من المجتمع من خلال إتاحة الفرصة للجميع لتجسيد مشاريعهم.
- يعتبر اهتمام السلطات العمومية في الجزائر والسعي لتوفير بيئة أعمال مناسبة لهذا النوع من المؤسسات خطوة ضرورية للرقي بها وفتح المجال أمامها للقيام بدورها الاقتصادي المرغوب، وهو ما يتطلب فحص ودراسة تلك الآليات التي تم وضعها، والخاصة بالمرافقة والتحفيز والدعم والتمويل، والبحث حول مدى فعاليتها.

✓ أهداف الدراسة :

- التعرف على أهم خصائص ومميزات المؤسسات الناشئة والمشاكل والعراقيل التي تواجهها وتحديد طبيعة المرافقة والتحفيز والدعم الذي تحتاجه.
- تسليط الضوء على آليات التمويل والدعم والمرافقة التي وضعت من طرف السلطات العمومية لمرافقة وتحفيز المؤسسات الناشئة.
- إبراز الخدمات التي تقدمها حاضنات الأعمال باعتبارها أبرز هيئات مرافقة وتحفيز المؤسسات الناشئة في دعم وتطوير هذه الأخيرة.
- التعرف على التحفيزات الجبائية التي قدمتها الدولة لفائدة قطاع المؤسسات الناشئة.
- إلقاء الضوء على الدور المنوط بالصندوق الوطني لتمويل المؤسسات الناشئة.

✓ أسباب اختيار الموضوع:

يعود اختيار الموضوع لعدة أسباب، منها أسباب موضوعية وأخرى شخصية:

1) الأسباب الموضوعية:

- قلة البحوث التي تناولت المؤسسات الناشئة وأهميتها خاصة بالنسبة لحالة الجزائر.
- الدور الذي تؤديه المؤسسات الناشئة في تحريك عجلة التنمية الاقتصادية للعديد من الدول.
- كون المؤسسات الناشئة توجه دولي حديث يتوافق مع متطلبات الإبداع والابتكار والتطوير التكنولوجي.

2) الأسباب الشخصية:

- الميول الشخصي لدراسة كل ما يتعلق بالمستجدات والتطورات الحاصلة في مجال المؤسسات الاقتصادية.
- توافق الموضوع مع التخصص العلمي الذي نتابعه

- تطابق الموضوع مع واقع الحياة الاقتصادية والاجتماعية في مجتمعنا المعاصر.
- الإطلاع على واقع المؤسسات الناشئة في بلادنا وأهم الآليات الهامة في دعمها ومرافقتها.
- تدعيم رصيدنا المعرفي في موضوع يتميز بالحداثة والأهمية على جميع الاصعدة العلمية والعملية.

✓ المنهج المستخدم:

اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي للدراسة من خلال التعاريف المقدمة لكل من المؤسسات الناشئة وآليات الدعم وأهمية كل منهما، واستخدمنا المنهج التحليلي من خلال تحليل المعلومات والإحصائيات المقدمة، وكذلك ربط الجانب النظري بالواقع العملي .

✓ الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات التي تناولت موضوع المؤسسات الناشئة في جوانب معينة والتي لها علاقة بموضوع الدراسة، تمثلت في مقالات منشورة ومداخلات، نذكر منها ما يلي:

- دراسة مفروم برودي، بعنوان " **المؤسسات الناشئة في الجزائر- الواقع والمأمول-**"، هدفت هذه الدراسة إلى إبراز اهتمام الجزائر في الآونة الأخيرة بدعم الشباب الباحثين على إنشاء المؤسسات الناشئة وإشراكهم في مسار التنمية الاقتصادية في الجزائر, كما توصلت الدراسة إلى أن النظام البيئي الخاص بالمؤسسات الناشئة في الجزائر لا يوفر الدعم الكافي والمرافقة اللازمة لإنجاح هذا النوع من المؤسسات.
- دراسة فاطمة الزهراء بارة ، **بعنوان "مساهمة حاضنات الأعمال في تنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة- دراسة حالة حاضنة سيدي عبد الله التكنولوجية-"**، والتي نشرت في مقال بمجلة حوليات جامعة الجزائر 1، حيث هدفت الدراسة إلى تحديد أهمية حاضنات الأعمال في مرافقة المؤسسات الناشئة وكذا تقديم أهم إنجازات حاضنة سيدي عبد الله التكنولوجية، وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن حاضنات الأعمال تساهم في تقديم الإرشادات لأصحاب المؤسسات على التسيير الحسن، وتنمية قدراتهم الإدارية ومرافقتهم حتى بعد دخولهم أسواق المنافسة.
- دراسة قسوري إنصاف، بعنوان" **حاضنات الأعمال التكنولوجية ودورها في دعم الإبداع والابتكار بالمؤسسة الناشئة الجزائرية"** تهدف الدراسة إلى إثراء موضوع حاضنات الأعمال التكنولوجية التي تساهم في تنمية القطاع الاقتصادي وترويجه من خلال تشجيع الأفراد على الإبداع والابتكار في إنشاء المؤسسات الناشئة بتقديم التسهيلات والمساعدات اللازمة لإنشائها، خصوصا القائمة على المبادرات التكنولوجية لضمان استمراريتها ومنافستها بالمحيط الخارجي.

✓ صعوبات الدراسة:

لقد اعترضتنا بعض الصعوبات العملية التي تكون وراء القصور أو النقص في بحثنا والتي تتمثل في:

- نقص المراجع المتخصصة في دراسة المؤسسات الناشئة على مستوى المكتبات، وهذا راجع لحداثة الفكرة على المستوى الأكاديمي.
- قلة الدراسات السابقة التي تناولت حالة الجزائر، خاصة المذكرات والأطروحات.
- ضعف وقلة المعلومات والبيانات المتعلقة بهذا النوع من المؤسسات، خصوصا تلك المتعلقة بحالة الجزائر.

بالرغم من ذلك حاولنا قدر المستطاع إعداد هذا البحث على أحسن وجه والإجابة على الإشكالية المطروحة.

هيكل الدراسة:

بغرض الإجابة على الإشكالية والوصول إلى النتائج المرغوبة، فقد تطرقنا في دراستنا هذه إلى عدة عناصر متسلسلة منهجيا ومتوازنة من حيث الأهمية، وذلك ضمن ثلاثة فصول كما يلي:

- ✓ **الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمؤسسات الناشئة**
- ✓ **الفصل الثاني: آليات مرافقة وتحفيز المؤسسات الناشئة**
- ✓ **الفصل الثالث: مرافقة وتحفيز المؤسسات الناشئة في الجزائر**

الفصل الأول

تمهيد:

زاد الاهتمام بالمؤسسات الناشئة في الوقت الحالي، نظرا لمساهمتها الكبيرة في التنويع الاقتصادي والنهوض به وذلك لأهميتها الكبيرة في إظهار أصحاب الكفاءات وتجسيدهم لأفكارها الجديدة و بالتالي المساهمة في إيجاد عدة حلول اقتصادية تسمح بخلق الثروة وتوفير مصادر الدخل ومناصب الشغل.

حيث تعتبر المؤسسات الناشئة من أهم المؤسسات التي تتطور بشكل أسرع من المؤسسات الكبيرة لكون طبيعتها تكون أكثر قابلية للتطوير والتغيير وتقبل الأفكار المستحدثة، وأيضا تعتبر من دعائم ضمان التنمية، فقد أصبح الاهتمام بها في دول العالم، حيث رسخت القناعة إلى ضرورة تشجيع المؤسسات الناشئة واستخدامها كأداة لتحقيق الأهداف.

ومن هذا المنطق سنحاول في هذا الفصل توضيح المفاهيم الأساسية للمؤسسات الناشئة وما يتبط بها.

وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى:

- ✓ **المبحث الأول: مدخل إلى المؤسسات الناشئة.**
- ✓ **المبحث الثاني: أنواع المؤسسات الناشئة، خطوات إقامتها ومراحل نموها.**
- ✓ **المبحث الثالث: تجارب رائدة بين عوامل النجاح والفشل والتحديات.**

المبحث الأول: مدخل إلى المؤسسات الناشئة

تعتبر المؤسسات الناشئة start-up مشاريع فنية وإبداعية ذات إمكانيات مختلفة تماما عن المؤسسات التقليدية، حيث يعد مفهوم المؤسسات الناشئة أمرا ضروريا لكل باحث في هذا المجال وكل مقبل على تجسيد فكرة أو مشروع قائم على الإبداع والابتكار، كما يعتبر أيضا ضروري بالنسبة لمقرري السياسات التنموية في مختلف الدول، مما يسهل عليهم إعداد برامج تنموية ووضع مخططات إستراتيجية لتنمية دور المؤسسات الناشئة بما يتوافق مع احتياجاتها ويتناسب مع خصائصها، سنحاول في هذا المبحث تقديم نشأة وتعريفا للمؤسسة الناشئة وأهم الخصائص والمتطلبات وإبراز أهميتها وأهدافها.

المطلب الأول: نشأة ومفهوم المؤسسات الناشئة

على غرار المفاهيم الأخرى وخاصة الحديثة منها، فقد تعددت واختلفت المفاهيم التي تناولت المؤسسات الناشئة، فمن الصعب تحديد مفهوم موحّد وشامل، و يرجع ذلك لاختلاف التفسيرات ووجهات النظر من دولة لأخرى ومن نظام اقتصادي لآخر، ولتحديد معالم هذا المفهوم سوف نبين الجذور التاريخية للمصطلح لنقدّم بعدها التعريفات المختلفة التي تناولته.

الفرع الأول: الجذور التاريخية لمصطلح Start-up

يرجع مصطلح "Start-up " إلى منتصف القرن العشرين، وبالتحديد الفترة التي ظهر فيها تمويل رأس مال المخاطر، كما أشار العديد من الباحثين في موضوع المؤسسات الناشئة أن بداية ظهور هذا المصطلح كانت في الحرب العالمية الثانية ، لكن لا يوجد دلائل على استخدام هذا المصطلح من قبل الباحثين في تلك الفترة.

من الناحية الأكاديمية تعود أولى استخداماته في سنة 1976 في مقال بعنوان « the unfashionable business of investing in start-ups data processingfield » نشر في مجلة " Forbes" الأمريكية التي تهتم بإحصاء أرصدة أغنياء العالم وثرواتهم وتتبع المسار المالي والاقتصادي للمؤسسات العالمية ، ليعاد استخدامه في سنة 1977 في مقال بعنوان « An Incubator for start-up companies , especially in the fast growth ,hightechnology field» في مجلة " Business week" الأمريكية التي تختص بتغطية الأخبار المالية والاقتصادية التي تخص عالم الأعمال بشكل عام، وبعد سنتين ظهر المصطلح من جديد من قبل David Birch في مقال له بعنوان « The Job GenerationProcess » يشير فيه إلى أهمية المشاريع الصغيرة في خلق وتوليد مناصب عمل جديدة في خصم التغييرات التي مست هيكل الصناعة الأمريكية في تلك الفترة، والتي أسفرت عن ارتفاع معدلات البطالة وتزايد التيارات المنادية بضرورة توجيه الاقتصاد الأمريكي نحو الاهتمام بالمؤسسات والمشاريع الصغيرة.[1]

[1] محمد الأمين نوي، محمد دهان، **نحو تنظير أدق لمفهوم المؤسسات الناشئة وخصائصها**، مجلة Revue des Réformes Economiques et Intégration En Economie MondialeN°03,2020,P03

وفي سنة 1984 استخدم كل من Larsen Judith&Rogers Everett المصطلح في كتاب لهما بعنوان SiliconValley Fever « Growth of High-Technilogy Culture »في إشارة منهما إلى تلك المؤسسات التي لديها ارتباط وثيق بالتكنولوجيا المتقدمة وبرأس المال المخاطر، والتي كانت تتميز بها شركات السليكون فالي في ظل تنامي ثقافة التكنولوجيا المتقدمة آنذاك، وقد أشيع استخدام المصطلح على هذا النحو بعد ذلك ، وإضافة لهذا الارتباط، توجد علاقة قوية بين مصطلح" start-up " وتمويل رأس المال المخاطر الذي شكل أهم شرارات الانطلاق لهذه المؤسسات ، إذ أنه في بعض الأدبيات والمؤلفات اعتمد المصطلح كمرادف لرأس المال المخاطر.[1]

الفرع الثاني: تعريف المؤسسات الناشئة

أولا- تعريف المؤسسات الناشئة في الأدبيات الاقتصادية:

نظرا لحداثة لمفهوم واتساع نطاق الاهتمام به سواء على المستوى العملي أو العلمي الأكاديمي، فقد تم تقديم تعريفات كثيرة حوله، ومن أهم التعريفات التي تناولت مفهوم المؤسسات الناشئة نذكر:

- تعرف المؤسسة الناشئة start-up حسب القاموس الإنجليزي "على أنها مشروع صغير في بداية مهده ، وتتكون كلمة start-upمن جزأين "Start" وهو الإشارة إلى فكرة "الانطلاق"، و"up" الهيبشير لفكرة النمو القوي.[2]
- عرفها paul Graham في مقاله المشهور حول النمو Growthعلى أنها شركة صممت لتنمو بشكل أسرع، وكونها تأسست حديثا لا يجعل منها شركة ناشئة في حد ذاتها، وليس من الضروري أي شركة ناشئة تعمل في مجال التكنولوجيا، أو تمول من قبل مغامر، الأمر الوحيد الذي يهم هو النمو.[3]
- كما عرف Ericries المؤسسات الناشئة في كتابه The learn startupعلى أنها "كيان بشري أسس لخلق منتج أو خدمة جديدة في حالة التأكد من بيئة الأعمال التي تحيط بها".[4]
- وفقا ل Fridenson parick (مؤرخ الأعمال) فإن تصنيف شركة ناشئة لا يتعلق بالحجم أو العمر أو الصناعة، بل يجب أن يستوفى الشروط الأربعة التالية:[5]
  - النمو القوي.
  - استخدام التكنولوجيا الجديدة.

---

[1] محمد الأمين نوي، محمد دهان، **مرجع سبق ذكره، ص03.**

[2] علي محبوب، **التسويق الإلكتروني ودور المؤسسات الناشئة في تلبية احتياجات العملاء في الجزائر**، المؤتمر الدولي حول المؤسسات الناشئة startup في تحقيق الإقلاع الاقتصادي الجزائري المنشود، الجزائر، ص 3.

[3] محمد فودوا، وآخرون، **دور حاضنات الأعمال في دعم المؤسسات الناشئة في الجزائر**، مجلة النمو الاقتصادي وريادة الأعمال، العدد 04، 2021، ص 116.

[4] بامحمد نفيسة، وآخرون، **حاضنات الأعمال كآلية مستحدثة لدعم ومرافقة المؤسسات الناشئة في الجزائر**، مجلة حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، العدد 03، 2020، ص237.

[5] خير الدين بوزرب، خوالد أبوبكر، **تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر بين الواقع والمأمول**، مجلة حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، العدد 03، 2021، ص359.

- الحاجة إلى التمويل الضخم.
- التواجد في سوق جديدة حيث يصعب تقييم المخاطر فيها.

- تعرف أيضا المؤسسة الناشئة على أنها مؤسسة صغيرة الحجم وسهلة الإنشاء ولا تتطلب تمويلا ضخما، ويستطيع الشباب إنشاء هذا النوع من المؤسسات، بمعنى أن الشاب المتخرج والحاصل على الشهادات يمكنه تطوير مشاريعه وأفكاره وإنشاء هذه المؤسسة بدلا من اشتغاله في مؤسسة ما ، ويتطلب الأمر فقط دراسة متطلبات السوق وفق المشروع الذي يرغب إنشاءه حتى يعرف مدى إمكانية تجسيده ونجاحه.[1]

ثانيا- تعريف المؤسسة الناشئة في التشريع الجزائري:

على غرار التشريعات في مختلف دول العالم، فقد قدّم المشرّع الجزائري تعريفا لمفهوم "مؤسسة ناشئة"، إذ تضمنت أحكام المرسوم التنفيذي رقم 254/20، تعريف خاص بالمؤسسات الناشئة:

حسب المادة 11 تعتبر المؤسسة الناشئة كل مؤسسة خاضعة للقانون الجزائري وتحترم المعايير التالية:[2]

1. يجب ألا يتجاوز عمر المؤسسة ثماني(8) سنوات.
2. يجب أن يعتمد نموذج أعمال المؤسسة على منتجات أو خدمات أو نموذج أعمال أو أي فكرة مبتكرة.
3. يجب ألا يتجاوز رقم الأعمال السنوي المبلغ الذي تحدده اللجنة الوطنية.
4. أن يكون رأسمال الشركة مملوكا بنسبة 50%، على الأقل من قبل أشخاص طبيعيين أو صناديق استثمار معتمدة أو من طرف مؤسسات أخرى حاصلة على علامة "مؤسسة ناشئة".
5. يجب أن تكون إمكانيات نمو المؤسسة كبيرة بما فيه الكفاية.
6. يجب ألا يتجاوز عدد العمال 250 عامل.

وتمنح علامة "مؤسسة ناشئة " للمؤسسة لمدة أربع (04) سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة، حسب الأشكال نفسها حسب المادة 14.

انطلاقا من التعاريف السابقة نستنتج أن المؤسسات الناشئة هي مؤسسة يتم إنشاؤها لتقديم منتج جديد أو خدمة جديدة وذلك اعتمادا على فكرة إبداعية وابتكارية قابلة للتجسيد والتطور والنمو،وتقدّم تلك المنتجات أو الخدمات بما يتوافق مع رغبات وتطلعات فئات معينة في السوق، وتتميز بكونها قادرة تحقيق مكانة سوقية بسرعة، وبالتالي فإن طبيعة نموها تتم بشكل سريع هي الأخرى، ويتم إطلاق المؤسسة الناشئة عموما في جو يتميز بعدم التأكد وارتفاع درجة المخاطرة مع فرص نجاح كبيرة.

---

[1] سليم بوقنة، وآخرون، **حاضنات الأعمال كأداة لترقية المؤسسات الناشئة في الجزائر**، مجلة حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، العدد 03، 2020، ص 221.

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المرسوم التنفيذي رقم 20-254 مؤرخ في 15سبتمبر2020، يتضمن إنشاء لجنة وطنية لمنح علامة "مؤسسة ناشئة " و"مشروع مبتكر" و"حاضنة أعمال" وتحديد مهامها وتشكيلتها وسيرها، 2020/09/21، الجزائر، ص11،12.

الفرع الثالث: خصائص المؤسسات الناشئة

يمكن تلخيص أهم المميزات التي تتسم بها المؤسسات الناشئة عن غيرها من المؤسسات الأخرى فيما يلي:

- ✓ **شركات حديثة العهد:** نعم هي كذلك يرتكب الكثير من الناس أخطاء في تصنيف الشركات الصغيرة وقولبتها على أنها هيا نفسها الشركات الناشئة.
- ✓ **شركات شابة يافعة وأمامها خيارات:** إما التطور والتحول إلى شركات ناجحة، أو إغلاق أبوابها وإعلان الخسارة.
- ✓ **شركات أمامها فرصة للنمو التدريجي والمتزايد:** من إحدى السمات التي تحدد معنى الشركة الناشئة start-up هي إمكانية نموها السريع وتوليد إيراد أسرع بكثير من التكاليف التي تتطلبها للعمل، أي أن الشركة الناشئة هي الشركة التي تتمتع بزيادة المبيعات والإنتاج بدون زيادة التكاليف، وبالتالي ينمو هامش الأرباح لديها بشكل رهيب، بمعنى أن الشركات لا تقتصر بالضرورة على أرباح قليلة لأنها صغيرة بل بالعكس هي شركات قادرة على تحصيل أرباح ضخمة.[1]
- ✓ **شركات تتعلق بالتكنولوجيا وتعتمد عليها بشكل رئيسي:** إذ أنها تقوم بأعمالها التجارية على أفكار رائدة وإشباع لحاجات السوق بأسلوب عصري و ذكي، كما تركز على التكنولوجيات للتقدم والنمو والعثور على التمويل من خلال الفوز بمساعدة ودعم من قبل حاضنات الأعمال و من خلال المنصات على الانترنت*.
- ✓ **شركات تتطلب تكاليف منخفضة:** يشمل معنى الشركة الناشئة start-up على أنها شركة تتطلب تكاليف صغيرة جدا بالمقارنة مع الأرباح التي تحصل عليها، وعادة ما يأتي هذه الأرباح بشكل سريع وفجائي بعض الشيء ، ومن الأمثلة على ذلك نذكر أمازونAmazon، Apple، Google، Microsoft.....الخ.[2]

بالإضافة إلى مجموعة من الخصائص الأخرى تتعدد بين نقاط القوة ونقاط الضعف ومنها ما يمثل صعوبات ومعوقات ويمكن تصنيفها فيما يلي:

- ✓ **نقاط القوة**: يمكن عرض أهم الخصائص التي تعتبر نقاط قوة المؤسسات الناشئة فيما يلي:[3]
  - سرعة اتخاذ القرارات لقلة عدد العمال والتدرج الوظيفي الذي يؤدي إلى سرعة انتقال المعلومة ومعالجة المشاكل المطروحة.
  - دعم الشركات الكبيرة: وذلك من خلال توفير المنتجات الوسطية لنشاط الشركات الكبرى.

---

[1] مصطفى بورتان، علي صلولي، **الاستراتيجيات المستخدمة في دعم وتمويل المؤسسات الناشئة**، مجلة دفاتر اقتصادية، العدد 01، 2020، ص133.

[2] إنصاف قسوري، إلياس قشوط، **شركات رأس المال المخاطر كآلية لتمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر**، كتاب جماعي دولي محكم حول إشكالية تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر بين الأساليب التقليدية والمستحدثة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والعلوم التسيير، جامعة جيجل، مارس 2021، ص 256.

[3] عاشور بدار، سامية خليفي، **حاضنات الأعمال كآلية لدعم وتمويل المؤسسات الناشئة startupفي الجزائر للمساهمة في الإنعاش الاقتصادي**، كتاب جماعي حول المؤسسات الناشئة ودورها في الإنعاش الاقتصادي في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، 2020، ص191.

- توازن هيكل النشاط الإنتاجي: معظم الدول النامية تعاني من خلل في هيكل الاقتصاد هذا راجع لغياب قاعدة قوية من صناعات صغيرة ومتوسطة يستند إليها، لهذا أصبح من الضروري تقليص الفجوة ووضع استراتيجيات لتقويم هذا الخلل و توسيع قاعدة المنشآت الصغيرة قابلة للإنتاج والتطوير.
- القدرة على تطوير منتجات مبتكرة وجديدة نظرا لتكلفة ذلك 24 مرة مقارنة بالمؤسسات الكبيرة (حسب دراسة أمريكية).
- توفير مناصب وفرص عمل حقيقية وتقليل حجم البطالة: تتميز المؤسسات الناشئة بقدرتها الكبيرة على توفير مناصب الشغل وهذا ما يؤدي من تقليل حجم البطالة.
- نشر قيم الصناعة الإيجابية: كإدارة الجودة والابتكار وتقسيم العمل.
- المساهمة في تحقيق إستراتيجية التنمية المحلية.
- استثمار المدخرات المحلية المصغرة: يتم ذلك بتوظيف المدخرات بسبب صغر رأس المال وإعادة توزيع الدخل.
- ربحية عالية نظرا لصغر رأس مالها (الرفع المالي).
- مرونتها وقدرتها على التأقلم مع المتغيرات التي تحدث في محيطها.
- آثار أحسن بالنسبة للمشاريع المبتكرة خاصة في مجال التكنولوجيات الحديثة.
- التحفيز والحماس العاليين نظرا لملكيتها الفردية.
- المساهمة في تحقيق سياسة إحلال الوردات: ذلك من خلال تمكن المؤسسات الناشئة من إنتاج ما يتطلبه السوق المحلي من احتياجات مما يؤدي إلى إحلال الوردات وتنمية الصادرات وبالتالي توفير النقد الأجنبي.

✓ **نقاط الضعف**: كما أن هناك مجموعة من الخصائص التي تمثل نقاط ضعف بالنسبة لهذا النوع من المؤسسات، يمكن عرضها فيما يلي:[1]

- صعوبة بلوغها الموارد التمويلية لعدة أسباب لعل أبرزها ضعف هيكلها التمويلي، قلة الضمانات، غياب الماضي المالي لتلك الحديثة منه، لا يمكن استفادتها من اقتصاديات الحجم لصغر حجمها.
- لا يمكن استفادتها من اقتصاديات الحجم لصغر حجمها (انخفاض تكاليف الإنتاج بزيادة حجمه)، وذلك بتوزيع التكاليف الثابت على عدد أكبر من الوحدات المنتجة.[2]
- عدم قدرتها على تكوين شبكة فعالية للتوزيع بسبب قلة وضعف إمكانياتها.
- محدودية وعدم القدرة على اختيار وصياغة إستراتيجية العمل.

[1] محمد مداحي، وآخرون، **عصرنة الخدمة المصرفية مطلب لاستدامة المؤسسات الناشئة في الجزائر**، كتاب جماعي حول المؤسسات الناشئة ودورها في الإنعاش الاقتصادي في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، 2020، ص143.

[2] حمزة جليل، وهيبة إعراب، **دور رأس المال المخاطر في دعم المؤسسات الناشئة مع دراسة حالة الجزائر**، مجلة حوليات بشار في العلوم الاقتصادية، العدد 03، 2020، ص138.

✓ **الصعوبات والمعوقات:** من بين الخصائص التي جعلت المؤسسات الناشئة تواجه صعوبات ومعوقات ما يلي:[1]

- هذه المؤسسات تعتمد على خبرات أصحابها ومالكيها فقط دون الحصول على الكفاءات البشرية المتخصصة ، وهو ما أدى إلى خلق صعوبات فنية تؤدي إلى التكاليف المرتفعة.
- قلة الإمكانيات المادية يؤدي إلى خلق صعوبات تسويقية.
- تتطلب إجراءات تأسيس خاصة بها وهو ما أدى لخلق صعوبات إدارية وقانونية في بعض الأحيان.
- السرعة ووجود عنصر المفاجأة وعدم وفرة الضمانات يؤدى إلى خلق صعوبات تمويلية قد تعرقل وتعترض نشأة ونمو المؤسسات الناشئة.

[1] علي بخيتي، سليمة بوعوينة، **المؤسسات الناشئة الصغيرة والمتوسطة في الجزائر واقع وتحديات**، مجلة دراسات وأبحاث المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 04، 2020، ص 538 .

بالإضافة لما سبق، يمكن تلخيص خصائص المؤسسات الناشئة في الشكل الآتي :

الشكل رقم(01): خصائص المؤسسات الناشئة

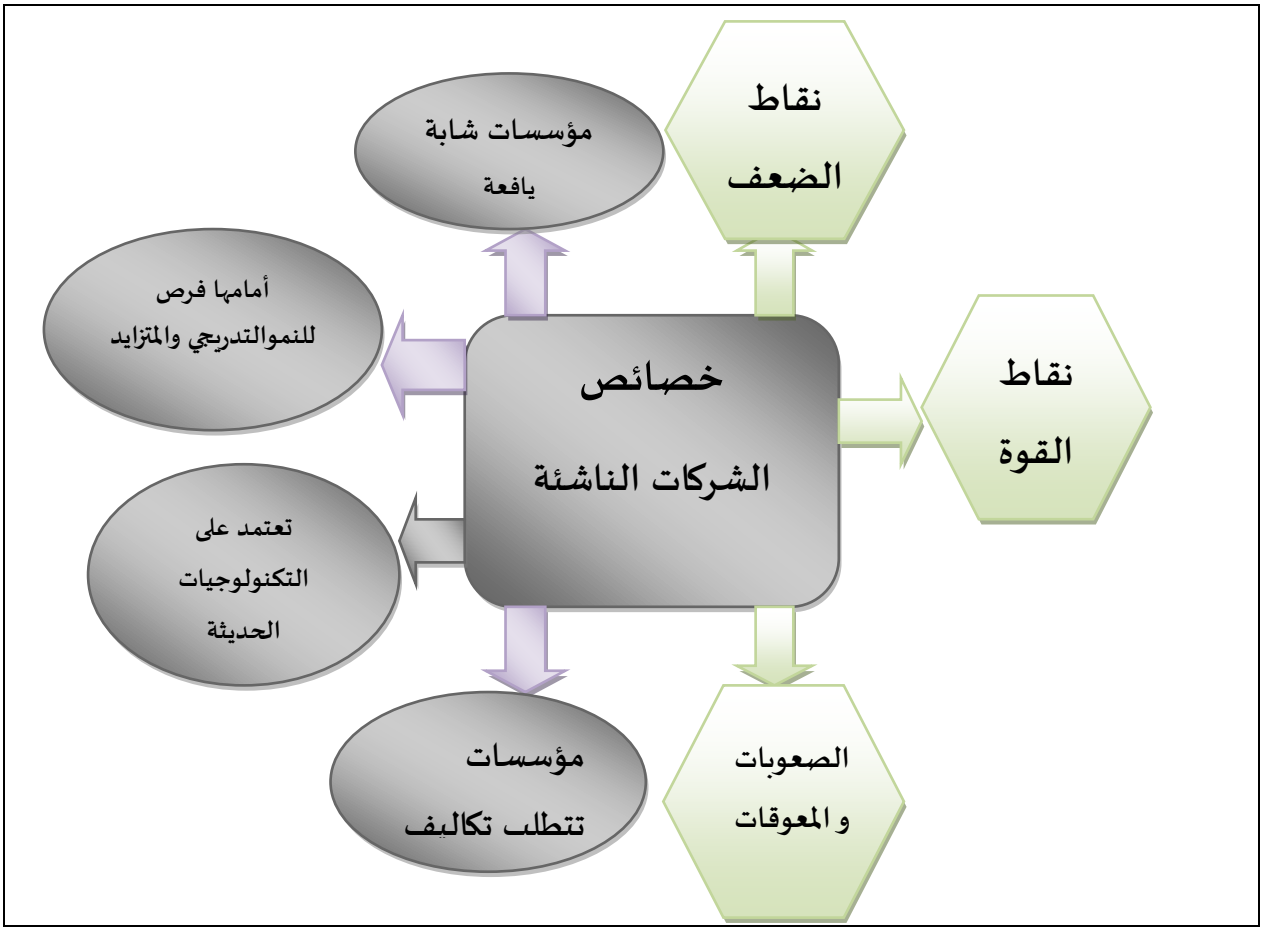

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على:

-مصطفى بورنان، علي صولي، **الاستراتيجيات المستخدمة في دعم وتمويل المؤسسات الناشئة** ، مرجع سبق ذكره، ص 135.

- علي بخيتي، سليمة بوعوينة ، **المؤسسات الناشئة الصغيرة والمتوسطة في الجزائر واقع وتحديات** ، مجلة دراسات وأبحاث المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 04، 2020، ص 538 .

المطلب الثاني: متطلبات إنشاء المؤسسات الناشئة

إنشاء شركة ناشئة يتطلب عدة شروط ومستلزمات لابد من توفرها لتواصل سير عملها بطريقة تساعدها على التأقلم مع المحيط والتطور والازدهار، وتتمثل هذه الأمور في:[1]

- **تحديد نوع الشركة** : هناك العديد من أنواع الشركات ولكل نوع شروط لكي يستطيع تسجيلها ، ولكل منها مسؤولياتها القانونية بما لها وبما عليها.

[1] خطوات تأسيس الشركة، كيف نؤسس شركة ونسجلها وتبدأ العمل بها ؟ متاح على الموقع الإلكتروني الآتي: www.ts3.com.

- **تحديد نشاط الشركة**: أي نوع النشاط الذي ترغب بممارسته، إن كان من النوع التجاري أو الصناعي أو غيره كالتسويق.
- **الاسم التجاري**: وهو الاسم الذي يتسم تعريف الشركة به للجمهور، أي عامة الناس، ويكون مكتوب على واجهة الشركة، وهنا يجب اختيار الاسم المناسب ويعرف بصورة واضحة عما تقدمه الشركة.
- **رأس المال الشركة**: أي تحديد مقدار المال الذي يتسم الاستثمار به بين الشركاء، ونسبة كل شريك.
- **الشركاء**: بمعنى قدرة الشخص على توفير رأس مال الشركة وحده أو يحتاج للآخرين يشتركون معه، ويجب تحديد نسبة مساهماتهم، وهل ترغب بالشراكة مع الإدارة أو برأس المال فقط، أو كلاهما.
- **المقر**: اختيار مقر جيد للشركة، فالموقع المناسب يسهل الكثير من الأمور كوصول الزبائن إليها دون صعوبة، ومن الأمور المفترضة القيام بتثبيت لافتة تحمل اسم الشركة ونوع الشركة وتكون مثبة في مكان بارز، والبدء بالعمل على الدعاية المطلوبة بالتعريف بالشركة.
- **التراخيص:** بالإضافة إلى شهادة ترخيص الشركة، قد يحتاج أصحاب الشركة الناشئة بعض التراخيص والموافقات من الجهات المختصة، كبلدية المدينة التي ستعمل بها المؤسسة أو الموافقات الأمنية...الخ، التي بدونها لا تستطيع القيام بالنشاط والبدء فيه، وفي الغالب هي إجراءات شكلية.
- **الطاقم والأفراد**: وهم الأشخاص الذين سيعملون في الشركة، وحسب الحاجة يتم تعيين عددهم.

المطلب الثالث: أهمية و أهداف المؤسسات الناشئة

شهدت المؤسسات الناشئة اهتماما كبيرا من قبل العديد من الدول نظرا لدورها الكبير في النشاط الاقتصادي خاصة بعد أن أثبتت فعاليتها في معالجة الصعوبات الاقتصادية.

نستعرض في هذا المطلب أهمية وأهداف المؤسسات الناشئة

الفرع الأول: أهمية المؤسسات الناشئة

تتمثل أهمية المؤسسات الناشئة فيما يلي:

- ✓ أدّت المؤسسات الناشئة دورا رئيسا في بناء الاقتصاديات وخلق الثروة في جميع أنحاء العالم، وذلك من خلال تطوير منتجات وخدمات مبتكرة، وخلق فرص عمل جديدة، وزيادة الإنتاجية ,وتحقيق حدة الفقر، كما تعمل على تقديم حلولا أرخص وأكثر ملائمة لاحتياجات السكان، واستبدال الأسواق التقليدية بأسواق مبتكرة تؤدي إلى تحقيق مكانة تنافسية وأرباح عالية في عصر السرعة والاضطراب في الأسواق.
- ✓ تساعد بعض الخصائص الفردية، بما في ذلك الاستجابة السريعة ، والإستراتيجية الموجهة نحو النمو وخفة الحركة، المؤسسات الناشئة للتغلب على الأزمة المالية بشكل أفضل من المؤسسات الكبرى ذات الاستجابة

الأبطأ، هذا ما جعلها تجذب اهتمام كل من العالم الأكاديمي وقطاع الأعمال، وخاصة الحكومات وصانعي السياسيات في جميع العالم.[1]

- ✓ توفير فرص عمل كبير للشباب خاصة في ظل انخفاض معدل التوظيف.
- ✓ تنمية وتطوير قدرات الأفراد خاصة أنهم يتميزون بقدرات هائلة تمكنهم بعلب أدوار متميزة ومختلفة داخل المؤسسة الناشئة.[2]
- ✓ وأيضا تبرز أهم المكاسب الإستراتيجية المتولدة من اعتماد المؤسسات الناشئة في فتح مجال للتطور التكنولوجي وتؤثر على الاقتصاد الحديث وتوفر التقنيات المبتكرة للمجتمع وتوسيع نطاق المنتجات والخدمات الرائدة، وتحسين وضع الدولة في مختلف التصنيفات.[3]

الفرع الثاني: أهداف المؤسسات الناشئة

تسعى المؤسسات الناشئة كغيرها من المؤسسات إلى تحقيق الأهداف المرجوة، فالنظريات الاقتصادية في فترة التسعينيات لبعض المدارس كانت ترى أنه يجب إعطاء هذه المؤسسات للصناعات الثقيلة أولا، ولكن بعد هذه الفترة برزت اتجاهات أخرى ترى أن المؤسسة المصغرة وسيلة فعالة لتحقيق المنافسة العامة داخل السوق إضافة إلى خلق فرص عمل دائمة ترقية، هذا الهدف يعتبر جوهريا من جراء خلق هذا النوع من المؤسسات أن تكون أكثر فعالية في البلدان التي هي في طريق النمو، لأن هذه المؤسسات لا يتطلب إنشاءها إمكانيات مالية أو مادية ضخمة.

يرمي إنشاء المؤسسات الناشئة إلى تحقيق عدة أهداف نذكر منها[4]:

- تعتبر حلقة وصل في الحياة الاقتصادية وذلك للعلاقات التي تربطها بباقي المؤسسات المحيطة بها والمتفاعلة، والتي تستخدم ذات المدخلات.
- ترقية روح المبادرة سواء فردية أو جماعية باستحداث أنشطة اقتصادية سلعية أو خدمية لم تكن موجودة من قبل، أو إحيائها في حين تم تركها بدون سبب، مثل إعادة تنشيط الصناعات التقليدية.
- تعتبر أداة جيدة وفعالة لتوطن الأنشطة في المناطق النائية، مما يجعلها أداة مهمة لترقية تثمين الثروة المحلية وإحدى وسائل التكامل والاندماج بين المناطق.

---

[1] وسيلة بن فاضل، زهير ظافر، **تداعيات أزمة كوفيد 19 على السوق التمويلي لقطاع المؤسسات الناشئة startup**، مجلة اقتصاد المال والأعمال، العدد 03، 2020، ص 202.

[2] منى بسويح، وآخرون، **واقع وآفاق المؤسسات الناشئة في الجزائر** ، مجلة حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، العدد 03، 2020، ص 406,407.

[3] سارة بوعدلة، هديات خديجة بن طيب، **قدرات وتحديات المؤسسات الناشئة ومتطلبات نجاحها مع الإشارة لحالة الجزائر** ، مجلة حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، العدد 03، 2020، ص 70.

[4] مروة رمضاني، كريمة بوقرة، **تحديات المؤسسات الناشئة في الجزائر- نماذج لشركات ناجحة عربيا**، مجلة حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، العدد03 ، 2020، ص280.

- استحداث فرص عمل جديدة سواء بشكل مباشر بالنسبة لمستحدثي المؤسسات أو بشكل غير مباشر عن طريق استخدامهم لأشخاص آخرين.
- تمكين فئات عديدة لديهم الأفكار الاستثمارية ولا تملك القدرة الإدارية والمالية على تحويل هذه الأفكار إلى مشاريع حقيقية وواقعية.
- إعادة إدماج المسرحين من مناصب عملهم في حالة إفلاس بعض المؤسسات أو تقليص حجم العمالة فيها جراء إعادة الخوصصة أو الهيكلة وهو ما يدعم إمكانية تعويض بعض الأنشطة المفقودة .[1]

المبحث الثاني: أنواع المؤسسات الناشئة، خطوات إقامتها ومراحل نموها

تطمح المؤسسات الناشئة في إعطاء حلول وطرح خدمات رائدة في الأسواق، حيث تعمل على إيجاد حل مشاكل ليس لها حلولا، وإيجاد حلول أفضل من الموجودة في الوقت الحالي ، حيث تتميز بأفكار جديدة و مبتكرة إبداعية من أجل بقاءها واستمراره، وضمان النجاح.

وتمر المؤسسات الناشئة بالعديد من المراحل أثناء فترة حياتها، من النشأة إلى النمو، كما تعتمد المؤسسات الناشئة على التكنولوجيا والنمو والتقدم والعثور على التمويل بمساعدة ودعم من قبل حاضنات الأعمال ، وفي هذا الإطار يمكن التمييز بين عدة أنواع من المؤسسات الناشئة، وذلك بالرجوع للاختلافات الموجودة بينها.

سنتطرق في هذا المبحث إلى المؤسسات الناشئة من خلال التعرف على مراحل دورة حياتها، وتوضيح خطوات إقامتها، بالإضافة عرض أهم أنواعها.

المطلب الأول: أنواع المؤسسات الناشئة

إن التطور الهائل في عالم التكنولوجيا الذي يشهده العالم في عصر العولمة ، ساهم في خلق فرص مختلة في مجالات عديدة خدماتية وإنتاجية المختلفة من المؤسسات الناشئة، الذي يسمح بتغيير وعينا اتجاه ما تكون عليه المؤسسات الناشئة، وكيفية العمل بداخل كل نوع من أنواعها، ويمكن توضيح أهم أنواعها فيما يلي:[2]

✓ **شركات الأعمال الصغيرة:**

هذا النوع يعتبر من أكثر الأنواع انتشارا في عالم المؤسسات الناشئة،ولا يمكن الاستغناء عنها في أي جانب الحياة، ونتعامل معها بشكل أو بأخر كل يوم من حياتنا، من منا لا يستعين كل يوم بالنجار أو النقاش أو السباك...أو غيرهم من المهن والحرف، والتي تعبر بشكل كامل عن معنى شركات الأعمال الصغيرة، لكن معظمهم لا يعترفون بذلك. إن هذا النوع من المؤسسات الناشئة لا يهدف بالأساس إلى خلق كيان اقتصادي ضخم، أو التوسع في مجالات أو أسواق أخرى بعيدة عن

[1] هواري معراج، **إشكالية تمويل المؤسسات المصغرة في الجزائر: دراسة في فعالية دور الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب**، مجلة مراجعة الإصلاحات الاقتصادية والتكامل في الاقتصاد العالمي، العدد 04، 2008، ص 35.

[2] سمير جادلي، منصف شرفي، **تحليل مصادر تمويل المؤسسات الناشئة في ظل التجارب الدولية: الصين،كرواتيا والمملكة المتحدة** ، كتاب جماعي دولي محكم حول إشكالية تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر بين الأساليب التقليدية والمستحدثة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والعلوم التسيير، جامعة جيجل، مارس 2021، ص 74، 75.

المحيط الذي نشأت فيه. يساهم هذا النوع من المؤسسات الناشئة في خلق مناصب عمل في المجتمعات المحلية المجاورة لنشاط المؤسسة، لأنه يركز على خدمة المحيط الخاص به فقط. كما أنه يعتمد على العمالة المحلية القريبة من مقر العمل، وأصحاب هذه المؤسسات الناشئة لا يكون هدفهم الربح الوفير إنما يرغبون فقط في توفير حياة كريمة لأنفسهم وعائلاتهم من خلال القيام إلا بالأعمال التي يملكون الخبرة فيها.

✓ **المؤسسات الناشئة المرتبطة بنمط الحياة:**

يعتبر هذا النوع المفضل من المؤسسات الناشئة، لأنه الهدف الحقيقي للنجاح في ربط شغف الأشخاص وحبهم لأي شيء في هذه الحياة بمصدر رزقهم فيها، فالأشخاص الذين يربطون شغفهم في الحياة بمجال عملهم ينشئون نوع مختلف من المؤسسات الناشئة يسمى مؤسسات نمط الحياة، وقد أثبت بشدة النجاح في الفترة الحالية، مثال: إذا كان شخصا ما متمرسا في عزف البيانو ويحب آلاته الموسيقية لماذا لا ينشئ مركز خاص بتعليم العزف على البيانو, وبهذا يمكنه العزف على آلاته المفضلة وجني المال في نفس الوقت ...

✓ **المؤسسات الناشئة القابلة للبيع:**

يكون هذا النوع من المؤسسات الناشئة منتشرا أكثر في المجتمعات التي تحتوي على فرص تمويلية أكبر من غيرها في الدول الأخرى، ويعتبر بشكل آخر نوع من الاستثمار الأفكار وليس الغرض منه التوسع والربح من النشاط نفسه فيما بعد، مثالا أن هناك صاحب موقع إلكتروني متخصص في مجال معين، يمكنه العمل للفترة ليس بهدف تحقيق الأرباح على المدى البعيد وإنما الحصول على العروض لبيع موقعه لاحقا، يحب عليه فقط العمل بجد على فكرته للفت نظر المؤسسات الكبيرة والجهات خاصة بمجالك، وفي نفس الوقت يلقى العرض الذي يرضيه.

وفي السنوات الأخيرة ظهر هذا النوع بشكل كبير في عالم التكنولوجيا، مثل ما حدث عندما اشترت مؤسسة "فيس بوك" "وات ساب" ومؤسسة "أنست غرام" حيث في الفترة الأخيرة عملت على رفع قيمتها السوقية بغرض الحصول على أفضل العروض لبيعها.

✓ **المؤسسات الناشئة بهدف مجتمعي:**

يختلف هذا النوع من المؤسسات الناشئة بشكل كبير عن تلك الأنواع السابقة، في المؤسسات المذكورة سابقا هدفها تحقيق الربح بشكل أو بآخر ، أما في هذا النوع من المؤسسات الناشئة لا يسعى لتحقيق الأرباح في المرتبة الأولى، ولكن ما يعنيها أولا هو مساهمة في تحسين العالم وذلك من خلال تقديم خدمات مجتمعية مختلفة.

ولا يمكن القول بأنها لا تهتم أبدا بتحقيق الربح، وإنما يأتي كهدف ثانوي ويكون دور هذه الأرباح هو التوسع في العمل المجتمعي، وخدمة العالم المحيط بهذه المؤسسات لتحقيق ما ترمي إليه من تطوير وتحسين هذا المجتمع الذي أنشئت من أجله.

✓ **المؤسسات الناشئة القابلة للتطور:**

هذا النوع من المؤسسات الناشئة يشارك نفس بداية الأعمال الصغيرة، لكن أصحاب هذا النوع من المؤسسات لديهم فكرا مختلفا، وأصحاب المؤسسات الناشئة قابلة للتطور يقتنعون أنهم أصحاب فكر معين وهدف ورسالة ويجب توصيلها لكل العالم، وأيضا يساهمون بأعمالهم في جعل العالم مكان أفضل للعيش.

أصبحت المؤسسات الناشئة تتحكم في حياتنا اليومية، وذلك من خلال الاطلاع على آخر الإحصائيات العالمية علينا التعرف على عدد مستخدمي موقع مثل Twitterأو Facebook وكم من زبون يدخل يوميا على موقع " Ali baba" أو "Amazon" لنتأكد أن هذه المؤسسات مؤثرة على سلوكياتنا وحياتنا، ومدى سرعتها وتوسعها عبر العالم.

المطلب الثاني: خطوات إقامة المؤسسات الناشئة

بما أن الشركات الناشئة تقوم على التفكير الإبداعي والتطويري، فهي تتطلب المرور عبر العديد من الخطوات والمراحل التي يتم خلالها التحضير لإقامة مؤسسة ناشئة، هذه المراحل أو الخطوات تعتبر من عوامل نجاح نشأة المؤسسة، ولتكون عملية إنشاء المؤسسة الناشئة سليمة وتحقق نسب نجاح عالية لا بد من إتباع هذه الخطوات والمتمثلة في:

أولا- التفكير في مشكلات الناس وحاجاتهم:

تحاول الشركة الناشئة دائما تقديم حلول وطرح الخدمات الرائدة في السوق. مثال: شركة Uberالتي بدأت بالعمل انطلاقا من تركيزها على حاجة الناس لطلب تكسي في مدينة سان فرانسيسكو الأمريكية...[1]

ثانيا- التفتيش عن حلول إبداعية وعملية لهذه المشكلات:

لا تعني ذلك البحث عن حلول غير مألوفة أو غامضة ، بل تعني التفكير في استراتجيات بسيطة لم يعتمدها أحد من قبل بشكل عملي أو لا أحد قام بتنفيذها بالشكل الكافي.

ثالثا- التفكير في طرق تساعد على الارتقاء بالعمل والمبيعات:

يجب على رائد الأعمال الراغب في تجسيد مشروعهانتقاء حلول محتملة النمو وأن تكون قادرة على زيادة الدخل والأرباح دون الحاجة للتكاليف الكبيرة على البني التحتية وغيرها ، مثال: إذا اختار تطوير تطبيقات من أجل الهواتف الذكية، فهذا المجال سوف يساعد بالفعل على الارتقاء بالعمل والأرباح، لاعتبار أنه يتوجب إعداد هذا التطبيق مرة واحدة فقط وبهذا يصبح التطبيق متاحا للكثير من الناس لشرائه.

رابعا- الاستناد على التكنولوجيا:

أصبحت التكنولوجيا ضرورية لتسهيل حياتنا، لهذا يجب الاعتماد على الموارد التقنية المتاحة لتقديم أحسن المنتجات والخدمات للعملاء الذين يتم استهدافهم.

خامسا- تحديد أهداف و فترات زمنية لتنفيذ هذه الأهداف:

[1] أنفال عائشة ديناوي، فاطمة الزهراء زرواط، **المؤسسات الناشئة قاطرة الجزائر الجديدة للنهوض بالاقتصاد الوطني" التحديات وآليات الدعم "**، مجلة حوليات بشار في العلوم الاقتصادية، العدد 03، الجزائر، 2021، ص 330.

في كل عمل تجاري أو اقتصادي يهدف لتحقيق النجاح ، يجب على الشركة الناشئة أن تحدد أهدافها بشكل جيد، على المدى القصير، المتوسط والبعيد، إذ يجب تخصيص الوقت لكتابة الأهداف وتقسيم تنفيذها بشكل منفصل عبر فترات زمنية محددة، لأن هذه الإستراتيجية ناجحة للمحافظة على ترتيب الأمور في المشروع والتركيز الاستراتيجي على التنفيذ.

سادسا- التخطيط على الصعيد الاقتصادي:

تحديد مقدار الميزانية التي يحتاجها رائد الأعمال للبدء بإقامة الشركة الناشئة، مثال: ما مقدار المال الذي يساهم به كل شخص مشترك في العمل.[1]

سابعا- البحث عن موارد تمويل جماعي:

إذ لم تتوفر الموارد المالية أو كانت الميزانية محدودة وغير كافية لرعاية وتطبيق فكرة الأعمال التجارية، يجب البحث منذ البداية والتفكير في مصادر تمويل مناسبة، على غرار منصات التمويل الجماعي المتاحة على الانترنيت.

ثامنا- تشكيل فريق عمل موحد :

لابد من التحقق مسبقا من أن يكون هناك فريق عمل متكامل ومستعد لإقامة الشركة الناشئة، إذ لا يشترط أن تكون مجموعة كبيرة، بل الأهم أن يساهم كل عضو بشيء مهم من أجل إنجاح المشروع.[2]

المطلب الثالث: مراحل نمو المؤسسات الناشئة

من خلال التعريف المقدم قد يخيل إلينا أن ما يميز المؤسسات الناشئة هو النمو السريع والمستمر، إلا أن الواقع غير ذلك، فهذه المؤسسات كثيرا ما تتعثر وتمر بمراحل صعبة وتذبذب شديد قبل أن تعرف طريقها نحو القمة، ويمكن إبراز أهم مراحل نشأة ونمو المؤسسة الناشئة من خلال المنحنى التالي:

[1] عائشة بنوجعفر، وآخرون، **المؤسسات الناشئة في الجزائر: الواقع والتحديات– مع الإشارة إلى التجارب الرائدة في العالم العربي** ، مجلة حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، العدد 01، 2021، ص 95.

[2] أنفال عائشة ديناوي، فاطمة الزهراء زرواط، مرجع سبق ذكره، ص 331.

الشكل رقم(02):منحنى نمو المؤسسة الناشئة

المصدر: شريفة بوالشعور، "دور حاضنات الأعمال في دعم وتنمية المؤسسات الناشئة"، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد 02، 2019، ص421.

يتضح من خلال الشكل بأن دورة حياة المؤسسة الناشئة تمر بستة مراحل أساسية ، ويمكن فيما يلي عرض أهم تلك المراحل التي تمر بها المؤسسة الناشئة:

المرحلة الأولى (مرحلة ما قبل الانطلاق):وتتضمن طرح الفكرة الإبداعية التي صممت للمشروع من قبل شخص ما أو مجموعة من الأفراد، في هذه المرحلة يتم دراسة الجدوى والسوق ومحاولة تنفيذها على ارض الواقع من أجل تطويرها واستمرارها في المستقبل وأيضا البحث عن مصادر التمويل ألا انه في معظم الأوقات المؤسسات الناشئة تعتمد على تمويلها الخاص إضافة إلى المساعدات المتحصل عليها من طرف الدولة.[1]

المرحلة الثانية(مرحلة الانطلاق): حيث يتم إطلاق المنتج أو الخدمة لأول مرة، حيث تكون غير معروفة، وأصعب شيء يواجهه المقاول في هذه المرحلة هو أن يجد من يتبنى الفكرة وينفذها على أرض الواقع و يمولها ماديا، فعادة يلجأ صاحب المشروع إلى العائلة هم المصدر الأول الذي يلجأ إليه للحصول على التمويل، أو يمكن الحصول على التمويل من

[1] بومدين طيبي، خديجة لعمري، **إشكالية تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر وآليات دعمها: التمويل برأس المال المخاطر**، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، العدد 03، 2020، ص 505 .

الأشخاص المستعدين للمغامرة بأموالهم عند البداية حيث تكون درجة المخاطرة عالية، وفي هذه المرحلة يكون المنتج بحاجة إلى الكثير من الترويج ويكون السعر مرتفع، ويبدأ الإعلام بدعاية.[1]

المرحلة الثالثة(مرحلة الإقلاع والنمو): في هذه المرحلة يكون الحماس مرتفع، حيث ينمو فيها المنتج ويبلغ الذروة، ويزيد العرض منه ويتوسع النشاط إلى جهات أخرى أفضل، وفي هذه المرحلة يتعرض المنتج إلى ما يعرف بالضغط السلبي حيث يتزايد عدد العارضين للفكرة أو المنتج مما يهدد مكانته ويبدأ المنتج في الفشل أو ظهور عوائق أخرى ممكن أن تدفع المنحنى نحو التراجع.

المرحلة الرابعة(الانزلاق في الوادي): ويمكن تسميتها بمرحلة وادي الحزن أو وادي الموت، حيث يستمر المنتج في التراجع حتى وصوله للاختفاء,وهو ما يؤدي إلى خروج المشروع من السوق في حالة عدم التدارك خاصة وأن معدلات النمو في هذه المرحلة تكون جد منخفضة.[2]

المرحلة الخامسة (تسلق المنحدر): في هذه المرحلة يقوم رائد الأعمال بإدخال تعديلات المناسبة على منتجه، وإطلاق إصدارات محسنة، لتبدأ المؤسسة الناشئة بالنهوض من جديد بفضل إتباع استراتيجيات منظمة واكتساب الخبرة اللازمة لفريق العمل، ويتم إطلاق الجيل الثاني للمنتج حيث يتم ضبط سعره وتسويقه بشكل أسرع.[3]

المرحلة السادسة (مرحلة النمو المرتفع): هنا يكون المنتج قد تطور بشكل كبير ويخرج من مرحلة التجربة والاختبار، وطرحه في السوق المناسبة، وتباشر المؤسسة في النمو، كما أن المستهلكين أو الجمهور المستهدفين اعتمدوا غلى الابتكار الجديد، وتبدأ مرحلة الأرباح والإنتاج بشكل ضخم وكبير.[4]

المبحث الثالث: تجارب رائدة بين عوامل النجاح والفشل والتحديات

تعتمد المؤسسات الناشئة على الإبداع والابتكار الذي يعتبر عامل رئسي في نجاح الشركة والتغلب على منافسيها، ولكن تمر هذه المؤسسات بمجموعة من الصعوبات تؤدي إلى عرقلة نشاطها، وخاصة مشكل التمويل، حيث سنتطرق في مبحثنا هذا إلى سبل نجاح المؤسسات الناشئة وأسباب فشلها، بالإضافة إلى التحديات التي تواجهها ،لنقوم في الأخير بعرض أهم التجارب الرائدة في مجال المؤسسات الناشئة.

---

[1] شريفة بوالشعور، **دور حاضنات الأعمال في دعم وتنمية المؤسسات الناشئة startup: دراسة حالة الجزائر**، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد 02، 2019، ص 421.

[2] زكية معزوز، زهوة خلوط، **دور تحليل البيئة التسويقية في تطوير أداء المؤسسات الناشئة** ، كتاب جماعي حول المؤسسات الناشئة ودورها في الإنعاش الاقتصادي في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، 2020، ص 68.

[3] وليد بولغب، **الشركات الناشئة وإمكانات نجاحها في الجزائر**، كتاب جماعي دولي محكم حول إشكالية تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر بين الأساليب التقليدية والمستحدثة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والعلوم التسيير، جامعة جيجل، مارس 2021، ص 192.

[4] المومن عبد الكريم، وآخرون، **حاضنات الأعمال التقنية ودورها في دعم المؤسسات الناشئة الإبتكارية بالجزائر** ، كتاب جماعي حول المؤسسات الناشئة ودورها في الإنعاش الاقتصادي في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، 2020، ص17.

المطلب الأول: سبل نجاح المؤسسات الناشئة وأسباب فشلها

كغيرها من المؤسسات الهادفة إلى النمو والتطور وكسب مكانة سوقية ومركز تنافسي جيد والتوسع في تحقيق الأرباح، فإن المؤسسات الناشئة هي الأخرى تحتاج إلى وفرة بعض العناصر لتحقيق النجاح كما أن هناك بعض العوامل التي قد تؤدي إلى فشلها.

الفرع الأول: سبل نجاح المؤسسات الناشئة

تمر المؤسسات الناشئة بمراحل مختلفة في عمرها التشغيلي من أجل بقاءها واستمرارها في السوق، حيث تنال المرحلة الأولى من التأسيس نصيبا كبيرا من الاهتمام، لهذا يسعى رواد الأعمال إلى تحقيق التميز والجودة العالية في المنتجات والخدمات التي يقدمونها، وقد قدمت مجلة " فوربس" 10 نصائح يمكنها مساعدة أصحاب الأعمال على تخطي المرحلة الأولى والمحافظة على ازدهارهم.

أولا- الحصول على حجم تمويل كبير:

معظم المؤسسات الناشئة لا تمتلك سيولة نقدية كافية لتمويل عملها من أجل النمو، لهذا فهي تحتاج إلى مصادر تمويل متنوعة وهو ينطوي على مخاطرة جديدة، لهذا يجب على المؤسسة الناشئة البحث عن الخطة المناسبة مع حجم المخاطرة المحتمل.

فالتمويل كما يعرفه البعض يعبر عن إمداد المشروع بالأموال اللازمة في أوقات الحاجة إليها. [1] فهناك مصادر تمويلية متنوعة وكافية وسهل الحصول عليها منها:

1- رأس المال المخاطر : يعتبر رأس المال المخاطر تمويل يتدخل في المراحل المبكرة من حياة المشروع وحتى قبل انطلاقه ونظرا لأهمية وحساسية هذه المراحل، فإن هذا النشاط التمويلي يعتبر من أهم الأساليب المستحدثة في التمويل, وهو مصدر مهم في النمو الاقتصادي، إنشاء مناصب العمل والابتكار، الثروة.

وقد عّرفته الجمعية الأوروبية EVCA على أنه كل رأس مال يوظف بواسطة وسيط مالي متخصص لدعم مشروعات ذات مخاطر مرتفعة باحتمال توقع نمو كبير لكنها لا تضمن تلك العوائد ولا استرداد رأس المال، بحيث يطلق عليه العديد من التسميات أبرزها رأس المال الجريء، رأس المال المبادر، رأس المال المغامر. [2] كما يعبر عن نوع من المغامرة بين المالك المسير وصاحب رأس المال ويهدف كلاهما للحصول على أرباح مستقبلية.[3]

---

[1] سالم صلال راهي الحسناوي، **الاستثمار والتمويل في الأسواق المالية**، دار الصادق الثقافية، الطبعة الأولى، العراق، 2017، ص 33.

[2] الزيتوني سايب، **رأس المال كآلية مستحدثة في تمويل المؤسسات الناشئة والدروس المستفادة منها-حالة الجزائر والولايات المتحدة-**، مجلة البحوث والدراسات العلمية، العدد13، 2019، ص 10.

[3] رشيد فحصي، عبد الغفور دادن، **رأس مال المخاطر بديل مستحدث لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، العدد السادس، 2018، ص 168.

وانتشرت شركات رأس المال المخاطر في الولايات المتحدة الأمريكية ومن ثم الدول الأخرى بغرض تحقيق عدة أهداف أهمها[1]

- توفير التمويل للمؤسسات الجديدة أو العالية المخاطر والتي تستطيع الحصول على القروض المصرفية في ظل غياب الضمانات الكافية.
- مواجهة الاحتياجات المالية المتعلقة بالاستثمار خلال جميع مراحل حياة المؤسسة .
- توفير التمويل اللازم خاصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي عادة ما تكون غير مربحة في البورصة لعدم قدرتها على إصدار أسهم وسندات وطرحها للاكتتاب، بالإضافة إلى كون هذه المؤسسات تفتقر للضمانات اللازمة والكافية لتسيير حصولها على القروض المصرفية.
- تسريع النمو الداخلي لبعض المؤسسات (تمويل احتياجات لرأس المال العامل) والتي تخطت مرحلة الإنشاء حيث عادة ما تحتاج هذه المؤسسات لجرعات تمويلية لتحقيق تنميتها.

2- التمويل الجماعي: التمويل الجماعي crowdfunding هو نشاط مالي بدأته الدول Anglo-Saxon خلال 2000 مع ظهور الويب، يتميز باستخدام الانترنت كوسيلة لتحصيل الأموال من عدد كبير من المدخرين لتمويل المشاريع الناشئة.[2]

فالتمويل الجماعي هو تجميع مبالغ من المال من قبل عدد كبير من المستثمرين، عبر منصات الانترنت أو مواقع التواصل الاجتماعي، وهو أحد الأساليب المشهورة للتمويل البديل.[3]

ويعتبر التمويل الجماعي آلية تمويل مفيدة بشكل خاص للشركات الناشئة التي عادة ما تكون لديها حاجة لرأس المال، من أجل تجسيد أفكار عملية إنشاءها وتتضح أهمية التمويل الجماعي للشركات الناشئة في الآتي:

- يوفر التمويل الجماعي للشركات الناشئة فرصة لاختيار منتجات إقراض جديدة، على عكس البنوك التقليدية ومؤسسات التمويل الأصغر، التي تكون في كثير من الأحيان غير راغبة في تقديم منتجات إقراض مرنة لتلبية احتياجات بعض الفئات، بسبب ارتفاع تكاليف ومخاطر التخلف عن السداد، وتتلاشى هذه المخاوف مع منصات التمويل الجماعي.
- تمكن منصات التمويل الجماعي عبر الانترنت الشركات الناشئة من الوصول إلى مئات وآلاف المستثمرين الذين يدعمون فكرة هذه الشركة، على عكس المؤسسات التقليدية التي عادة ما ترفض طلبات الشركات الناشئة في الحصول على قرض.
- تساعد منصات التمويل الجماعي على تقديم فكرة الشركة الناشئة في جميع أنحاء العالم عبر الانترنت، دون أن يستغرق الأمر وقتا طويلا لتنتشر بين المستثمرين، (بشرط إتباع الاستراتجيات الصحيحة في كل خطوة من خطوات التمويل الجماعي)، كما يمكن لراود الأعمال والشركات الناشئة استطلاع السوق من خلال الترويج لفكرة تطوير المنتج

---

[1] علية ضياف، كمال حمانة، **رأس المال المخاطر: اتجاه عالمي حديث لتمويل المؤسسات الناشئة** ، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد 05، 2016، ص 171.

[2] زكرياء دمدوم، وآخرون، **الحاجة إلى التمويل الجماعي كآلية لدعم المؤسسات الناشئة** ، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، العدد03، 2020، ص 440.

[3] زوبير بولحبال، **تحديات التمويل الجماعي المتوافق مع الشريعة**، المجلة الدولية للمالية الريادية، العدد 03، 2020، ص 40.

عبر الانترنت والتماس استجابة السوق المستهدفة، مما يمكن من ابتكار وتخصيص المنتج بشكل أفضل من خلال الاستفادة من جميع التعليقات القيمة الواردة من الجمهور المستهدف.[1]

- التمويل الجماعي أكثر سهولة للشركات الناشئة من ناحية الإجراءات مقارنة بطرق التمويل التقليدية، إضافة إلى ذلك عدم وجود ضمانات تحت نظام التمويل الجماعي.[2]

ثانيا- إنشاء مجلس إدارة:

يتمتع رواد الأعمال بالطموح والشغف وهذا ما يدفعهم ويحفزهم على إنشاء مؤسساتهم وتحقيق النجاح، وأيضا يحتاجون إلى الخبرة وتكوين علاقات مع رواد القطاع الذين يعملون فيه، لهذا فإن عليهم إنشاء مجلس إدارة يضم رجال أعمال وخبراء متمرسين ولابد من إشراكهم في عملية صنع القرار.

ثالثا- التركيز على الإبداع بدلا من المنافسة:

يتوجب على أصحاب المؤسسات الناشئة المحافظة على تحقيق مستويات مرتفعة من الإبداع في مجال أعمالهم، عوضا من التركيز على كيفية التغلب على المنافسين، ويتم ذلك بإدخال مزايا جديدة والحرص على تقديم أشياء مبتكرة وجديدة للعملاء.

1- التعريف بالإبداع بالمؤسسة الناشئة

الإبداع هو كفاءة وطاقة واستعداد يكتسبه الإنسان من خلال تركيز منظم لقدراته العقلية وإرادته وخياله وتجاربه ومعلوماته.[3]

الإبداع هو القدرة على إنتاج أفكار جديدة لحل المشكلات بطريقة إيجابية ومفيدة للفرد أو المجتمع.[4]

---

[1] أسماء بللعما، **التمويل الجماعي آلية مبتكرة لزيادة فرص تمويل الشركات الناشئة–إشارة إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريق يا**، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، العدد 02، 2020، ص 7.

[2] فيصل شياد، **فرص بديلة للتمويل في العالم العربي التمويل الجماعي الإسلامي** ، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد 01، 2019، ص 243.

[3] مصطفى مولود عشوى، **عوائق الإبداع لدى طلبة الجامعات العربية**، مجلة دراسات نفسية، العدد 04، 2010، ص 563.

[4] كريمة سلطان، زهرة سعد قرمش، **مساهمة حاضنات الأعمال في تعزيز الإبداع والابتكار بالمؤسسات الناشئة- TIEC نموذجا-** ، كتاب جماعي دولي حول حاضنات الأعمال السبيل لتطوير المؤسسات الناشئة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، 2020، ص 169.

2- الأسباب التي تجعل المؤسسات الناشئة أكثر إبداعا : تكمن الأسباب التي تجعل من المؤسسات الناشئة أكثر إبداعا في:[1]

- يتم إدارة المؤسسة من قبل المشروع أو المقاول الذي يتميز بروح المبادرة وبمهارات المقاولة في تفحص البيئة واكتشاف الفرص، فالمقاولة ترتبط بمستغلي الفرص التجارية.
- صغر حجم المؤسسة تمكنها من التغيير بالإضافة إلى أن الاستثمارات المحدودة تجعل عملية التجديد أقل مخاطرة.
- قرب المؤسسة من السوق يجعلها أكثر استجابة للتغييرات السريعة في السوق.
- بساطة التنظيم والتوجيه نحو النشاط الأساسي سواء سلعة أو خدمة جديدة.
- الإبداع الخيار الإستراتيجي الذي يضمن للمؤسسة الناشئة النمو والاستمرار، لكن الإبداع يتطلب موارد مالية كبيرة ونعلم أن المؤسسة الناشئة تواجه عدة مصاعب في الحصول على المال أيضا مخاطر عمليات التجديد نظرا لتعقد البيئة التكنولوجية وعدم التأكد من النتائج خاصة مرحلة الانطلاق.
- على المؤسسة الناشئة أن تعتمد على الإبداع لدعم القدرات الفنية باستمرار لمواجهة التغيرات البيئية والتي تؤثر سلبا على القدرات التنافسية، كما يجب عليها أن تعتمد على إستراتيجية البحث والتطوير فعملية البحث والتطوير تشير إلى الجهود العلمية والبحثية التي تقود إلى تحسينات إبداعية بمخرجات المؤسسة، إذ يهدف للتقليل من تكلفة العمليات وزيادة العوائد المالية بكفاءة أكثر أي أن الإبداع يساهم في رفع أرباح وحصص المؤسسة ويمكنها من الصمود أمام المؤسسات الكبيرة.

رابعا- الاهتمام بتعيين موظفين أكفاء: يجب على أصحاب المؤسسات الناشئة اختيار نخبة من الموظفين يتمتعون بالخبرة والكفاءة الجيدة من أجل تنمية مؤسساتهم لضمان الاستمرار في تحقيق النجاح.

خامسا- التركيز على تنمية المبيعات: يستلزم لتحقيق النمو في المرحلة الثانية من حياه المؤسسة الاهتمام بتحقيق المبيعات، ويتم ذلك عن طريق تشكيل فريق مبيعات محترف يعمل على تحقيق المتطلبات والأهداف التي تخص المؤسسة، لذلك يجب على أصحاب المشاريع الحرص على تدريب الفريق بتوفير كل الظروف والأدوات اللازمة فضلا عن تحسين علاقات المؤسسة مع عملاءها.

سادسا- توفير فريق من القادة المحترفين: إن المؤسسة الناشئة تحتاج إلى قادة محترفين من أجل تدريب العاملين والإشراف عليهم والحفاظ على روح الفريق ومحاولة تعزيز النمو وتحقيق أهداف المؤسسة، لأن تعيين أفضل الموظفين وإنتاج سلع وخدمات عالية الجودة لا يعد كافيا لتحقيق أفضل المبيعات من دون محترفين ومدبرين ومبدعين.

سابعا- التمييز بين التسويق والمبيعات: الدور الذي يلعبه كل من التسويق والمبيعات يختلف في المرحلة الثانية من نمو المؤسسة فالتسويق يجسد العلامة التجارية ويعرض مواصفات المنتجات وأشكالها ومزاياها وأسعارها، أما المبيعات يكمن

[1] إنصاف قسوري، **حاضنات الأعمال التكنولوجية ودورها في دعم الإبداع والابتكار بالمؤسسة الناشئة الجزائرية** ، مجلة الاقتصاد والإدارة، العدد 02، 2020، ص 21.

دورها في بناء العلاقات وتلبية الاحتياجات وتقديم العروض وعقد الصفقات، حيث يستلزم على هذان الجنبان مهارات مختلفة إلا أنهما يكملان بعضهم البعض.

ثامنا- بناء علاقات وطيدة مع العملاء: ترغب المؤسسات الناجحة عند تجاوزها المراحل الأولى من نموها على بناء علاقات شخصية وثيقة مع عملائها، وأيضا تقديم منتجات وخدمات تفوق آمالهم وتوقعاتهم، تعد هذه الطريقة الوحيدة لتوسيع قاعدة العملاء وكسب ولائهم.

تاسعا- إنشاء ثقافة مؤسسية إيجابية: يحتاج أصحاب المؤسسات الناشئة إلى غرس ثقافة مؤسسية إيجابية تحدد طريقة عمل الموظفين والمديرين ونمو المؤسسة، وتتناسب مع قيمهم وطموحاتهم ورؤيتهم من خلال تعزيز هذه الثقافة والحرص على إتباع أعرافها الإيجابية، هو ما يساعد عالم الأعمال المتقلبة على الصمود.

عاشرا- التمييز بين القيادة والإدارة: على الرغم من التكامل بين هاتين الماهرتين إلا أنهما تنطويان على مضمون مختلف، فالقيادة تهتم بإلهام الموظفين وتشجيعهم على بذل قصارى جهدهم على العمل، أما الإدارة تنطوي على إرشاد الموظفين لمهامهم و واجباتهم وتسعى لإيجاد بيئة عمل مناسبة.[1]

الفرع الثاني: أسباب فشل المؤسسات الناشئة

عند القيام بأول خطوة نحو هدف جديد فإنه يتسم بالصعوبة والخطورة وحتى الغموض، ويتردد في القيام بها في بعض الأحيان، ومن جهة أخرى يوجد بعض أفراد يتسمون بالتحدي والمجازفة ومدركين لنتائج ذلك الاندفاع نحو المجهول ، وفي كلتا الحالتين قبل البدء في الأساس يجب على الفرد تحليل ما يحيط به وعلى أصحاب المشاريع معرفة الأمور الهامة التي أدت إلى فشل المشروعات السابقة، ومحاولة فهم طبيعتها وتجنبها، وتقسم هذه الأسباب إلى قبلية وبعدية، ويمكن تلخيصها في النقاط التالية:

أولا: الأسباب القبلية: من الأسباب القبلية لفشل المؤسسة الناشئة ما يلي[2]:

- نقص الخبرة في المجال وعدم تلقي التكوين والتدريب اللازم لخوض فكرة المشروع، بمعنى أنه عند البدء مشروع ما يجب التأكد من الخبرة الموجودة لديه
- الافتقار إلى التخطيط الإستراتيجي: هناك الكثير من أصحاب المشاريع يعتقدون أن عملية التخطيط الإستراتيجي غير ضرورية للمشاريع الناشئة ويهملونها، ولكن الفشل في التخطيط يؤدي اعتياديا لفشل المشروع في البقاء والاستمرار، وبالتالي عدم توفر الخطة الإستراتيجية لا يمكن للمشروع من تحقيق القدرة التنافسية في السوق والمحافظة عليها، حيث أن وضع الخطة الإستراتيجية يمكن صاحب المشروع من تقدير إمكانيات عمله، ومعرفة

[1] فريدة بوغازي، **حاضنات الأعمال واستدامة المؤسسات الناشئة**، كتاب جماعي دولي حول حاضنات الأعمال السبيل لتطوير المؤسسات الناشئة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والعلوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955، نوفمبر 2020، ص 86، 87.

[2] هشام بروال، جهاد بروال، **التعليم المقاولاتي وحتمية الابتكار في المؤسسات الناشئة**، مجلة معهد العلوم الاقتصادية (مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة)، العدد 03، 2017، ص 21.

ما الذي يرغب به المستهلك، ما الذي يتمكن من شراءه ومن هو المستهلك المستهدف، وبالتالي معرفة كيفية جذبه والحفاظ عليه، بما في ذلك اختيار الموقع الملائم وهو مزيج من علم وفن ويتم ذلك مسبقا بحيث لا يجب أن يكون سبب اختيار إلى وجود قطعة أرض أو محل شاغر إنما يستدعي تفكير عميق ما يشمل جاذبية السوق، التكاليف، رضا المستهلك، إمكانية التوسع...الخ.

كما يسبق وضع الخطة دراسة تحليلية للبيئة الخارجية والمنافسين والرغبات والأسواق والحاجات، ومقارنة المتوفر في السوق من خدمات ومنتجات مع الفكرة التي تتطلع للتجسيد.

ثانيا: الأسباب البعدية:

وتظهر هذه الأسباب بعد التجسيد على أرض الواقع فترتبط غالبا بالموارد المادية، وكيف يتم تحصيلها وتخصيصها، التحليل غير المعمق والمستمر للبيئة الداخلية والخارجية من قدرات إستراتيجية، قوة المنافسين، حاجات ورغبات الأفراد المتغيرة ولامتناهية، ضبابية الرؤية والرسالة، التماطل في تحقيق الأهداف، السياسيات والقوانين الحكومة المتجددة ...الخ.

إن فشل الشركات وخاصة الشركات العربية يعود سببه لتشوش فكرها الاستراتيجي أو غيابه عن الشركة، الأمر الذي انعكس على إمكانية صياغة وتحديد رؤية ورسالة وأهداف المنظمة وبالتالي تشخيص السلوكيات الأخلاقية اللازمة لها، في بعض الأحيان تجد الإدارة نفسها أمامها مشكلات متعددة تواجهها ولا تمتلك وضوحا فكريا لمعالجتها والتمييز بين الأهم والمهم في تحديد الأوليات، وأيضا تفتقر للأسلوب المنهجي للتعامل مع المشكلات المطروحة أو التفكير بحلول إبداعية تطويرية، وقد يكون هذا ناتجا عن تفضيل الإدارات للحلول السريعة والجاهزة بعيدا عن تشجيع المبادرات والإبداع.[1]

المطلب الثاني: تحديات المؤسسات الناشئة

تواجه المؤسسات الناشئة العديد من التحديات مشتركة أهمها ما يلي[2]:

أولا- التحديات المالية: يعتبر التمويل جزء لا يتجزأ من عملية بدء التشغيل، ومن أبرز التحيات التي تواجه المؤسسات الناشئة في مختلف مراحلها العمرية، يتطلب توسيعها المزيد من رؤوس الأموال وإعداد خطة إلى جانب المستندات الداعمة للاستفادة من رأس المال الاستثمار في ظل عدم كافية المصادر الداخلية التمويلية وقلة الضمانات وزيادة المخاطر.

[1] فاطمة بلقواسمي، أحمد بن يوسف، **أهمية التعلم في تخفيف حدة تعثر الشركات الناشئة "Start-up" في الجزائر**، مجلة القيمة المضافة لاقتصاديات الأعمال، العدد 01، 2020، ص 124،125.

[2] حياة نجار، **رأس المال الاستثماري كبديل مستحدث لتمويل المؤسسات الناشئة–تجربة الولايات المتحدة الأمريكية**، كتاب جماعي دولي محكم حول إشكالية تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر بين الأساليب التقليدية والمستحدثة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والعلوم التسيير، جامعة جيجل، مارس 2021، ص 158.

ثانيا- العناصر البيئية: إن تأثير العناصر البيئية يعد بليغا على المؤسسات الناشئة، يكمن فشل هذه المؤسسات لقلة الاهتمام بالعناصر البيئية مثل الاتجاهات الحالية، المسائل القانونية، قيود الأسواق...الخ ، أما إذا كانت البيئة الداعمة تسهل نجاحها.

كما أن هناك تحديات أخرى مرتبطة بالعنصر البشري وبالجوانب المتعلقة بالمرافقة والدعم:[1]

ثالثا- الرأسمال البشري: في البداية تحتاج المؤسسات الناشئة لمؤسس واحد أو بعض المؤسسين المشاركين مع مرور الوقت، ولتطوير النموذج الأولي يحتاج المؤسس المزيد من الخبراء، بعد ذلك يجب عليه تكوين فرق عمل وتعيين موظفين وخبراء إذا المؤسس يفتقر إلى المعرفة الكافية بالمجال.

رابعا- المرافقة والدعم: يوجد عدد من الآليات التي تلعب دورا هاما في دورة حياة المؤسسات الناشئة ,وتشمل هذه الآليات المستثمرين الملاك,مجمعات العلوم والتكنولوجيا، الحاضنات، مراكز تطوير الأعمال الصغيرة, والمسرعات، وإن عدم وصول إلى آليات الدعم هذه يؤدي إلى زيادة مخاطر الفشل.

المطلب الثالث:تجارب عربية رائدة في مجال المؤسسات الناشئة

نستعرض فيما يلي بعض تجارب المؤسسات الناشئة الرائدة في المنطقة العربية، والتي أنشئت حديثا، حيث حققت نموا جيدا خلال سنة 2020 وهي:[2]

أولا- شركة كوفيCOFE (الكويت):

قام الإبراهيم بتدشين تطبيق كوفي في الكويت عام 2018 ويعرض هذا التطبيق قائمة بائعي التجزئة والمقاهي القريبة، ويمكن للعملاء من خلال التطبيق طلب قهوته أو المشروبات المفضلة لهم، ويتم توصيلها إليهم أو يمكن كذلك طلب مستلزمات المقاهي، ويضم التطبيق تحت مظلته خمسين محلا للقهوة داخل الكويت، وهو يتيح للمستخدم طلب قهوته المفضلة بخياراته المتعددة مثال: تفضيل السكر، نوع الحليب، وغيرها من الإضافات وتوصيلها بشكل أسرع إلى مكان العمل أو السيارة، أو الاستلام الشخصي في المقهى المختار وحسب الوقت المحدد، وتتم عملية الاختيار والشراء من خلال التطبيق الذي يتضمن أيضا برنامج مكافآت حيث يكتسب العملاء نقاط مع كل عملية شراء، يستبدلونها بمزايا حصرية، كما يوفر الوقت على محبي القهوة من خلال تقديم تجربة سريعة وسهلة وسلسة ومبسطة لطلب القهوة، بالإضافة إلى توفير وسائل الدفع المتنوعة والبطاقات الائتمانية أو الدفع نقدا كما يمكنه استبدال الرصيد المتوفر في التطبيق.

---

[1] كريمة زيدان، رندة سعدي، **شبكات الاستثمار الملائكي كآلية حديثة لتمويل ومرافقة المؤسسات الناشئة**، كتاب جماعي دولي محكم حول إشكالية تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر بين الأساليب التقليدية والمستحدثة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والعلوم التسيير، جامعة جيجل، مارس 2021، ص 93 .

[2] عائشة بنوجعفر، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 102، 103.

ثانيا - شركة مكسب MaxAB (مصر): تساهم شركة مكسب المصرية الناشئة، التي أسسها بلال المغربل في عام 2018، على تعزيز الربط بين الأطراف المنخرطة في سلسلة التوريد، وتعتبر "مكسب" بمثابة منصة للتجارة الإلكترونية تهدف إلى ربط موردي السلع الاستهلاكية مثل الأغذية ومواد البقالة مع تجار التجزئة الصغار والمحلات التجارية في المناطق ذات الخدمة الضعيفة، وتهدف الشركة، كما توضح على موقعها الالكتروني، إلى إعادة هندسة وبناء سوق الأغذية والبقالة باستخدام تقنيات معتمدة على البيانات وسلاسل التوريد الحديثة.

كما تساعد الشركة تجار التجزئة الصغار في الحصول غلى أفضل الأسعار مع الشفافية في إظهارها وعرضها سواء لتجار التجزئة أو الموردين، وتقدم كذلك خدمة التوصيل على مدار الساعة، وفقا لإحصائيات الشركة فقد أنجزت في عام واحد أكثر من 40.000 شحنة شملت 680 صنفا من البضائع لأكثر من 9000 تاجر تجزئة، وقد حصلت شركة مكسب على أكبر تمويل في الشرق الأوسط من خلال جمع إجمالي 6.2 مليون دولار في سبتمبر 2019 من طرف عدة جهات استثمارية مثل بيكو كابيتال و 4DX Ventures و Endure Capital وبمشاركة 500 Startups و Outlierz Ventures وبعض المستثمرين المحليين.

ثالثا- شركة ايكار Ekar (الإمارات العربية المتحدة) : هي شركة تقوم عبر تطبيقها (المتوفر على متجر آبل وبلاي ستو) بتشغيل خدمة تأجير السيارات في الشرق الأوسط (الإمارات العربية تحديدا)، وهي تضم أسطولا ضخما من السيارات يتألف من أكثر من 10 آلاف سيارة، ومن المتوقع أن يصل حجم مستخدمي التطبيق أكثر من مليون مستخدم مسجل بحلول عام 2021، حيث يدفع فيها مستخدم الخدمة على دقائق الاستخدام فقط على عكس مزودي خدمات تأجير السيارات التقليدية، فالمستخدم مسؤول فقط عن الوقت الذي استخدم فيه السيارة، وليس مطالبا بالدفع للوقود ، الركن، أو الصيانة.

وقد قام كل من رافي بوساري وفيليهم هيدبيرج بتأسيس شركة Ekar في عام 2016، واستطاعا الحصول على تمويل بقيمة 17 مليون دولار في نوفمبر 2019 للمساعدة في توسيع حجم أعمالها على المستوى الإقليمي.

رابعا- فلوراناوFloraNow(الإمارات العربية المتحدة): استطاعت شركة فلوراناو وهو سوق تأسيس في عام 2016 على يد شريف مزيك في دبي يربط بين مزارع الزهور حول العالم، وبين البائعين المحليين والفنادق ومنظمي الحفلات وغيرهم في الإمارات العربية المتحدة، يضم السوق حاليا أكثر من 12 ألف مشترك، ومئات المشترين من أنحاء العالم، بما في ذلك مزارع في سريلانكا وتايلاندا وكولومبيا.

وبدأت شركة فلوراناو، مدفوعة بالتمويل الذي حصل عليه في ديسمبر 2019 والبائع قيمته 3 ملايين دولار، في عام 2020 بالتوسع في سوق الزهور المستوردة في دول مجلس التعاون الخليجي، الذي تقدر قيمته ب 124 مليون دولار.

خلاصة:

تعتبر المؤسسات الناشئة مؤسسات حديثة النشأة أي شابة ويافعة في عالم الأعمال، وتهدف لطرح فكرة إبداعية وفتح سوق جديد في ظل احتياجات مالية وفي ظل حالة عدم التأكد ودرجة مخاطرة عالية، وقد أصبحت تشكّل لبنة أساسية في اقتصاديات الدول حاليا، خاصة منها الدول المتقدمة أو تلك اتي تتوفير فيها البيئة المناسبة لنشاط وتطور هذا النوع من المؤسسات، على غرار الإمارات العربية المتحدة، حيث تعتبر دبي من أهم العواصم العربية من حيث عدد الشركات الناشئة وخاصة في مجالات التكنولوجيا المتقدمة،

من هنا فقد اكتسبت الشركات الناشئة أهمية بالغة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، ف هي تتسم بخصائص عديدة كتسريع عملية النمو والقدرة على التغيير السريع والقدرة على الابتكار والتطوير، لذا فقد حظيت باهتمام واسع من طرف حكومات مختلف دول العالم، من أجل مرافقتها ودعمها وتوفير البيئة المناسبة لنموها وتطورها، ومتابعة أنشطتها لضمان استمراريتها نظرا لما تقدمة من قيمة مضافة في الاقتصاد وما تتيحه من مزايا وحلول في مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية، فقد أصبحت المؤسسات الناشئة واقعاوضرورة لابد منها نظرا لما تحققه من مزايا وفوائد.

الفصل الثاني

تمهيد:

بالنظر لطبيعة المؤسسات الناشئة وطبيعة البيئة التي تحتاجها للظهور والشروط التي يجب أن تتوفر لها للنمو والاستمرار، فإن سن النصوص القانونية والتنظيمية ووضع آليات لدعمها ومرافقتها وإنشاء الهيئات المكلفة بتقديم المرافقة وتقديم الخدمات الضرورية لها وتوفير مصادر لتمويلها، بالإضافة لوضع التحفيزات الجبائية ضمن القوانين الضريبية، كل ذلك يعتبر من العوامل التي تساهم في خلق بيئة أعمال مناسبة لطبيعة وخصوصية المؤسسات الناشئة.

من هنا، وفي إطار سياسات واستراتيجيات تنمية إنشاء وتطوير المؤسسات الناشئة وتسهيل عملها في مختلف مجالات النشاط الاقتصادي الإنتاجية والخدماتية، فقد سعت العديد من الدول والحكومات لتأسيس وإرساء العديد من آليات المرافقة والتحفيز والدعم موجهة خصيصا للمؤسسات الناشئة، وذلك بهدف تشجيع أفراد المجتمع ، وخاصة حاملي الأفكار الإبداعية والمشاريع الابتكارية، على إنشاء المؤسسات الناشئة والولوج إلى عام الأعمال في ظروف مناسبة تساهم في توسع النشاط الاستثماري وتحقيق أهداف السياسات الاقتصادية الكلية.

وتعد حاضنات الأعمال من أهم الاتجاهات الحديثة والفعالة وآلية لترقية المؤسسات الناشئة، من خلال تقديمها مختلف الخدمات والتحفيزات والمرافقة الدائمة والمستمرة، من أجل النجاح واستدامة هذه المؤسسات ودمجها في النسيج الاقتصادي ، بالإضافة إلى أساليب ووسائل أخرى مالية وجبائية وقانونية، تساهم كلها في تسهيل إنشاء المؤسسات الناشئة خاصة في المراحل الأولى لظهورها وترقية ونمو نشاطها واستمراريتها في المراحل الأخرى.

من هنا سنحاول في هذا الفصل توضيح المفاهيم الأساسية لمختلف وسائل الدعم والمرافقة التي تحتاجها المؤسسات الناشئة، والتي تعتبر نتاج تجارب وخبرات ناجحة اعتمدتها مختلف دول العالم خصيصا لهذا النوع من المؤسسات، لذلك فقد قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث كما يلي:

- ✓ **المبحث الأول: مفهوم المرافقة وأهميتها بالنسبة للمؤسسات الناشئة**
- ✓ **المبحث الثاني:حاضنات الأعمال ودورها في دعم المؤسسات الناشئة**
- ✓ **المبحث الثالث:دور التحفيزات الجبائية في دعم المؤسسات الناشئة**

المبحث الأول: مفهوم المرافقة وأهميتها بالنسبة للمؤسسات الناشئة

تعتبر المرافقة من أهم الآليات المبتكرة لدعم المؤسسات عند بداية إنشائها، بالنظر لمختلف الصعوبات التي قد تواجهها، فهي تساعد الأفراد على تحويل أفكارهم إلى مشاريع حقيقة، وعلى هذا الأساس نتناول في هذا المبحث مختلف المفاهيم المتعلقة بالمرافقة وأنواعها ومراحلها بالإضافة إلى أهميتها في دعم المؤسسات الناشئة في مختلف مراحل حياتها.

المطلب الأول: مفهوم المرافقة

يعتبر مفهوم مرافقة المؤسسات الاقتصادية أثناء نشأتها في مراحلها الأولى ضرورة بالنسبة لمختلف أنواع المؤسسات نظرا لحساسية المرحلة الأولى حيث تحتاج المؤسسة حديثة النشأة إلى المرافقة لبلوغ مراحل تسمح لها بكسب مكانتها السوقية والقدرة على التطور والنمو الذاتي ومواجهة المنافسة، فالمؤسسات الناشئة باعتبارها مؤسسات تعتمد في مراحلها الأولى على المبادرة بتجسيد أفكار إبداعية وابتكارية في ظروف تتميز بدرجة مخاطرة عالية، فهي بالنسبة إليها في مرحلة الظهور جد ضرورية، لهذا فقد أوجدت دول العالم العديد من الأساليب والآليات لمرافقة المؤسسات الناشئة، سنتطرق فيما يلي لهذا المفهوم وخصائصه.

الفرع الأول: تعريف المرافقة

يعتبر التعريف أكثر شمولا لمهنة المرافقة هو الذي اقترح من طرف أندري لوتاوسكي" AndrLetowski" وهو مسؤول عن الدراسات في وكالة إنشاء المؤسسات في فرنسا " APCE " في مذكرة داخلية أعدها، فقد عرفها على أنها " تجنيد للهياكل والاتصالات والوقت من أجل مواجهة أي مهنة المشاكل المتعددة التي تعترض المؤسسة، ومحاولة تكييفها مع ثقافة وشخصية المنشئ.[1]

وتعرف أيضا بأنها"عملية ديناميكية لتنمية وتطوير مشروعات الأعمال ومنشآت الأعمال الصغيرة التي تمر بمرحلة التأسيس أو الإنشاء وبداية النشاط حتى تتمكن من البقاء والنمو بصفة خاصة في مرحلة بداية النشاط، وذلك من خلال العديد من المساعدات المالية والفنية وغيرها من التسهيلات الأخرى اللازمة".[2]

وأيضا المرافقة هي إجراء منظم في شكل مواعيد متتابعة، تهدف إلى دعم منشئي المؤسسات في الفهم والتحكم في إجراءات الإنشاء وكذلك التحكم في المشروع والقرارات المرتبطة به.[3]

---

[1] فاطمة زهراء غضبان، بختة حداد، **دور المرافقة المقاولاتية في تحسين ممارسة التسويق في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة-دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لولاية المسيلة-**، مجلة المؤسسة، العدد08، 2019، ص 30.

[2] زهير بن يحي، أحمد قطاف، **دور المرافقة والتكوين في ترقية المقاولاتية في الجزائر دراسة حالة: مجموعة من آليات دعم المقاولاتية لولاية المسيلة**، مجلة "دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية"، العدد01، 2019، ص 183.

[3] أمينة مولاي، وآخرون، **دور هيئات المرافقة المقاولاتية في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مجلة اقتصاد المال والأعمال، العدد01، 2020، ص 232.

كما أن المرافقة هي عبارة عن خدمة أو فكرة تقدمها هيئات متخصصة بهدف مساعدة أصحاب المشاريع الجديدة في عملية الإنشاء التي تعتبر مرحلة حساسة في حياة المشروع وتحتاج إلى الكثير من الخبرات.[1]

الفرع الثاني: خصائص المرافقة

لكي تتم مرافقة المؤسسات الناشئة بشكل فعال وتحقق الأهداف المرغوبة منها يجب أن تتوفر على عدد من الخصائص تتمثل فيما يلي:[2]

أولا- المرافقة تستلزم الارتباط (فرد- مشروع): وهذا يعني توافق كفاءات وإمكانيات المقاول مع نوعية المشروع الذي يحمله مما يؤدي إلى توافق مستمر بين الفرد والمشروع وليس فقط في المرحلة الأولية لتسيير المشروع، وهذا يسمح ب " **تأمين**" المقاول والمشروع معا من مختلف المشاكل المتوقعة.

ثانيا- المرافقة ترتكز على الشخص: المقاول لا يكفي تدعيمه من الناحية المالية والمادية، لأن عملية المرافقة تكون خلال فترة زمنية محددة لابد للمقاول استفادة منها للتحكم بتسيير مشروعه في المستقبل البعيد.[3]

ثالثا- المرافقة يجب أن تشجع استقلالية الشخص: حتى في حالة وجود بديل أكثر سرعة في القيام بعمليات تتبع المشروع بدلا عن المقاول (خطة الأعمال مثلا) والتي تقوم بعض الهيئات بمنح المقاول منهجية العمل وهذا لتحقيق اقتصاد في الوقت (وبالتالي في التكاليف) وهذا ما ينتج عنه الكثير من المشاكل والصعوبات مستقبلا، وبالتالي فالمرافقة الجيدة تقتضي تركيز هيئة المرافقة على جعل حامل المشروع يفهم لمدى يجب أن ينفق بشكل معقول في استثماراته، المدة الزمنية المثلى لتسديد الديون، كيف يتحكم في الخزينة، إهلاك الاستثمارات...وغيرها.

رابعا- المرافقة يجب أن تتضمن تسيير الفشل: منذ الاستقبال يجب أن يكون المرافق قادرا على مصارحة المقاول الجديد إذا مكان المشروع غير قابل لتحقيق في تلك الحالة، فهناك فئة هشة من المقاولين تأتي بمشاريع لا يتم المصادقة عليها، وبالتالي على هيئات المرافقة التوفر على تقنيين متخصصين يمكن أن يساعدوا هذه الفئة من المقاولين في تصحيح أخطاء مشاريعهم، ونفس الشيء بالنسبة للمشاكل المالية حيث يتوجب على المرافق العمل مع المقاول على تشخيص موضعي للحالة وإيجاد الحلول دون الدخول في مشاكل بين هيئات المرافقة.

خامسا- الاحترافية مهما كانت الفئة المستهدفة: هناك فئات مختلفة من المقاولين من بينها البطالين ذو التأهيل الضعيف حيث يرى المختصين أن مرافقة هذه الفئة من حاملي المشاريع تأتي من مرجعية اجتماعية أكثر منها

---

[1] محمد مداحي، محمد هاني، **فعالية المرافقة المقاولاتية في إنشاء المؤسسات الصغيرة وتطوير الاستثمار السياحي المحلي في الجزائر**، المجلة العربية لعلوم السياحة والضيافة والآثار، العدد03، 2022، ص 101.

[2] أمال بعيط، **برامج المرافقة المقاولاتية في الجزائر– واقع وأفاق-**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه(ل.م.د) في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، 2016، ص32، 33.

[3] محمد قوجيل، محمد حافظ بوغابة، **المرافقة في إنشاء المشاريع الصغيرة**، الملتقى الوطني حول إستراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ورقلة، يومي 18 و19 أفريل 2011، ص 9.

اقتصادية، إلا أنه حتى وإن كان المقاول يعتمد في تعامله مع المقاولين على الاستماع والفهم الجيد لأهداف المقاول، (خاصة فئة البطالين) يجب على المرافق إظهار جميع عناصر المرتبطة بإنشاء المشروع والكلام باحترافية كبيرة مع المقاول بهدف وضع المشروع في الطريق الصحيح.

سادسا- المرافقة تقوم بإنجاز المشاريع على مرحلتين (التصور) التخطيط والتنفيذ: فالمرحلة الأولى يقوم بها غالبا المقاول، أما التنفيذ فيعتبر نقطة الانطلاق في المرحلة العملية التي يجب فيها وقوف الهيئة المرافقة إلى جانب المقاول منذ انطلاق النشاط وطول فترة تنفيذ المشروع.

ويمكن من خلال الشكل الموالي توضيح أهم خصائص المرافقة الفعالة، والتي يستوجب أن تتوفر لتحقيق الأهداف المرجوة منها:

الشكل (03): خصائص المرافقة الفعالة

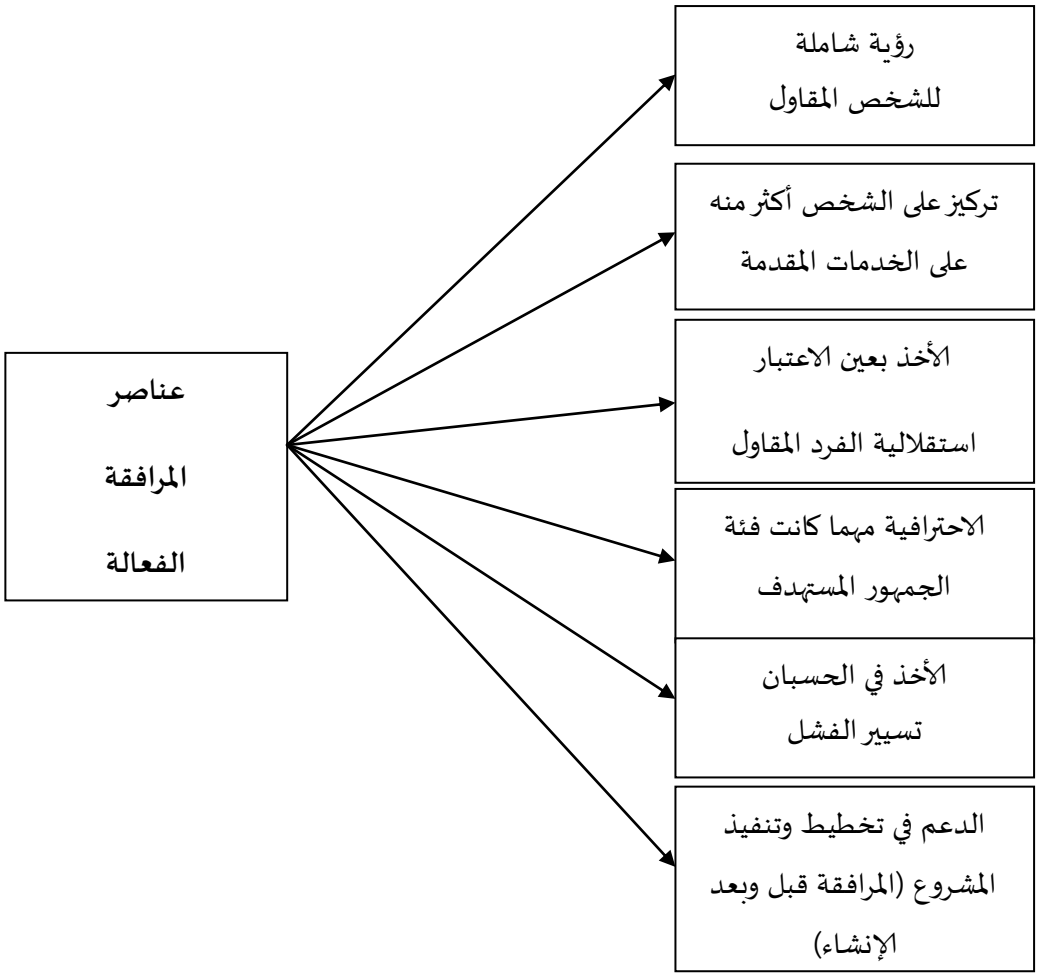

المصدر: محمد قوجيل، محمد حافظ بوغابة، المرافقة في إنشاء المشاريع الصغيرة، مرجع سبق ذكره، ص10.

المطلب الثاني: أنواع ومراحل المرافقة

تختلف طرق وأساليب المرافقة التي تحتاج إليها المؤسسات الناشئة، ويرجع ذلك إلى اختلاف احتياجات المؤسسة الناشئة في مختلف المراحل وطبيعة الاحتياجات في حد ذاتها، وبالتالي فإن المرافقة لها عدة أشكال كما أنها تمر بالعديد من المراحل.

الفرع الأول: أنواع المرافقة

يمكن تصنيف المرافقة إلى عدة أنواع حسب المضمون، فمن هذا المنظور تصنف المرافقة إلى الأنواع التالية[1]:

أولا- المرافقة المعنوية:

وهي من أهم أنواع المرافقة التي يحتاجها المنشئ منذ النقطة الأولى لانطلاق مشروعه، فهذه المرافقة تقدم للمنشئ التوجيه والنصح والإرشاد، حيث تعمل على بلورة أفكاره أو ضبطها، وتجسيدها على أرض الواقع.

ثانيا- المرافقة الفنية:

هنا يقوم المرافق بمساعدة المنشئ في دراسة الجدوى الاجتماعية أي الموارد الاجتماعية التي يحتاجها لمشروعه، وتحديد الشروط اللازمة لإنجاح المشروع من اختياره للموقع، والآلات، وكذلك مساعدة صاحب المشروع فيما يتعلق بأساليب الإنتاج، واستخدام الأنظمة المعلوماتية، بعد أن يكون قد حدد هو والمرافق الهدف الذي يريد الوصول إليه بدقة.

ثالثا- المرافقة الإعلامية:

تتمثل في المساعدات التي يقدمها المرافق للمنشئ، وهي أن يوجهه للطرق التي تمكنه من إقامة أنظمة المعلومات والاتصال داخل مؤسسته، كما يتضمن هذا النوع من المرافقة مجال التسويق لقطاع المؤسسة الصغيرة.[2]

رابعا- المرافقة أثناء التدريب و التكوين:

تقوم هذه المرافقة بتكوين صاحب المشروع وتدريبه فيما يخص كيفية إنشاء المشروع، وماهي الصفات التي يجب أن يتصف بها المقاول الناجح.

---

[1] الزهراء علالي، فتيحة علالي، **دور المرافقة في عم المؤسسات الناشئة**، مجلة ضياء للبحوث النفسية والتربوية، العدد 01، 2021، ص185، 186.

[2] سعيدة ضيف، **دور أجهزة الدعم في تمويل ومرافقة المرأة المقاولة في الجزائر** ، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 03، 2019، ص 464، 465.

خامسا- المرافقة التكنولوجية:

هذا النوع من المرافقة تمكن صاحب المشروع من الحصول على المعلومات الكافية حول آخر التكنولوجيا المتوصل إليها سواء من حيث المعدات أو طرق الإنتاج أو معالجة المعلومات ووسائل الاتصال، وغيرها من الأفكار التي تدعم مسيرة المقاول حتى لا يكون بعيدا عما يحدث في الواقع من تطورات في مجال الأعمال.

سادسا- المرافقة الإدارية:

تقوم هذه المرافقة على تقديم تسهيلات لصاحب المشروع على ما يخص الإجراءات الإدارية المتعلقة بإنشاء المشروع وامتلاك العقار والحصول على التراخيص الخاصة بالإنتاج والتصدير واستراد المواد وآلات ومستلزمات انطلاق المشروع.

سابعا- المرافقة المالية:

يعتبر هذا النوع من المرافقة هو أهم خطوة للمقاول لأنه الأساس للإقامة المشروع، كما تتعلق بتكوين رأس المال الخاص والحصول على التمويل سواء من السوق المالية أو من البنوك في شكل قروض بدون فوئد أو بفوائد منخفضة، أو الحصول على الإعفاءات الضريبية في بداية التأسيس.

كما توجد أنواع أخرى من المرافقة وهي المرافقة من حيث مراحل المشروع وتتمثل في ثلاث أنواع:

- **المرافقة القبلية:** والتي تكون قبل إنشاء المشروع وتدعم المشروع كفكرة.
- **المرافقة أثناء المشروع:** وهي التي توفر المتابعة والدعم من الفكرة إلى إقامة المشروع على أرض الواقع.
- **المرافقة الدائمة:** وهي المرافقة التي تدعم المشروع في مختلف مراحله وخلال كل دورة حياته.

الفرع الثاني: مراحل المرافقة

تمر عملية المرافقة التي تقدّم للمؤسسة الناشئة بالعديد من المراحل حسب مراحل تطور المؤسسة الناشئة في حد ذاتها، حيث يمكن حصر تلك المراحل ضمن ثلاث مراحل أساسية تتمثل فيما يلي[1]:

أولا- مرحلة الاستقبال:

تشمل كل من الإعلام، التحسيس، التوجيه، وإعادة توجيه حاملي المشاريع، أين يتم تقديم وعرض حامل المشروع لمشروعه (فكرة المشروع, أسباب اختيارها...)، ثم بداية التصميم وجمع المعلومات الضرورية للمشروع، انطلاقا من هذا يشرع المرافق في مساعدة المقاول المحتمل على تحديد طبيعة الخدمة أو المنتج الذي يرغب في تقديمه للسوق، وأخيرا يتم الاتفاق بين الطرفين حول طبيعة المرافقة الواجب إتباعها على أساس احتياجات المقاول.

[1] فضيلة بوطورة، وآخرون، **أسلوب المرافقة كأداة لمتابعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد 15، 2021، ص 68.

ثانيا- مرحلة المرافقة:

تتضمن المرافقة في هذه المرحلة في تركيب المشروع.

يقصد بمرافقة بتركيب المشروع، مرافقة المقاول في كل مرحلة من مراحل نضج المشروع، تكوين حامل المشروع من الجانب التقني ومن جانب التسيير، والقيام بدراسة جدوى المشروع إلى غاية التجسيد الفعلي للمشروع, بصفة عامة مرافقته في إعداد مخطط الأعمال الخاص بمشروعه، وأما المرافقة المالية فتتمثل في مرافقة المصرف لحامل المشروع من جانب التقييم المالي للمشروع، عن طريق القيام بخبرة لفحص الملف المقدم للمصرف والمتعلق بالتركيب المالي له، وهذا لاتخاذ قرار أولي لتمويل المشروع من قبل الهيئة المرافقة، والذي من شأنه مساعدة المقاول على الحصول على إعانات هيئات أخرى.

ثالثا- مرحلة المتابعة بعد الإنشاء:

تشمل هذه المرحلة كل أشكال الدعم الموجهة للمقاول (مسير المؤسسة)، والتي تمكنه من امتلاك أدوات تسيير فعالة، ومساعدته على اتخاذ القرار، تحديد وتنفيذ إستراتيجيته التجارية وإقحام مؤسسته بشكل أفضل في بيئة الأعمال.[1]

المطلب الثالث: أهمية المرافقة في دعم المؤسسات الناشئة

المؤسسات الناشئة تتعرض للعديد من الصعوبات متعلقة بأصحاب المشاريع والمؤسسات أو بخطوات إنشاء المشروع وأيضا متعلقة بالمحيط الخارجي الذي تعمل فيه المؤسسة الناشئة ، فالمرافقة تساهم في تقديم حلول لمساعدة المؤسسة الناشئة على التغلب على تلك الصعوبات،ويمكن ذكر أهم الصعوبات التي تستدعي اللجوء إلى خدمات المرافقة لمواجهتها:

أولا- التعقد الفني:

لا يمتلك أي مشروع في بداية إنشائه الكثير من الخبرة التسييرية الكافية، وبالتالي على منشئه التحكم في عنصرين أساسيين هما: المعرفة الفنية الجيدة للمشروع والروح المقاولاتية العالية التي تتطلب مجموعة من المعارف الإضافية في الإدارة والتسيير، المحاسبة، القانون، الجباية، الإستراتيجية...الخ.[2]

[1] أشرف مهي، **المرافقة المقاولاتية أسلوب للنهوض بالمؤسسات الصغيرة في الجزائر** ، مجلة "دراسات في الاقتصاد والتجارة المالية"، العدد 01، 2013، ص 115.

[2] الجودي صاطوري، وآخرون، **دور المرافقة المقاولاتية في إنشاء المشاريع المصغرة وإسقاط على الواقع الجزائري**، مجلة"أبحاث ودراسات التنمية"، العدد01، 2017، ص 94.

ثانيا- تعقد المحيط الخارجي:

تتميز البيئة الخارجية عادة بالتغير وعدم الثبات، وبالكثير من التعقيدات وهذا ما يتطلب القيام بجهد إضافي للتنبؤ بالتغيرات البيئية بهدف الاستعداد للظروف الطارئة وتصحيح الأوضاع قبل تفاقم المشاكل.

ثالثا- التعقد الإداري:

غالبا ما يواجه المقاولون صعوبات إدارية خلال تنفيذ إجراءات إنشاء مؤسسة، والمتعلقة بمختلف معاملات التسجيل، وكذا المعاملات المتعلقة بمصالح الضرائب الطارئة وتصحيح الأوضاع قبل تفاقم المشاكل.[1]

رابعا- هشاشة وضعف المؤسسات حديثة النشأة:

هناك مجموعة المشاكل الفنية التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة عامة، خاصة في مراحل نشأتها الأولى، والتي تعقد بشكل كبير عملية نموها، وسوف نركز هنا على أهم هذه المشاكل المتمثلة في:

1 - **معدلات الوفاة والفشل العالية:**

فالدراسات التي أجريت على المؤسسات الصغيرة في الدول المتقدمة تبين بأن 50% من كل 1000 مؤسسة صغيرة لا تبقى لأكثر من سنة ونصف، وأن 20% منها فقط تبقى لأكثر من 10سنوات.[2]

2 - **الضعف المالي:**

تتسم المؤسسات المصغرة بالضعف المالي الناتج عن محدودية حجم الإنتاج، وتتمثل أسباب هذا الضعف في ارتفاع التكاليف الإدارية وتكاليف التمويل وصعوبة تكوين احتياطات مالية للنمو، بالإضافة إلى محدودية القدرة على امتصاص آثار المخاطر المالية.[3]

3 - **الضعف القانوني والسياسي للمؤسسات الصغيرة:**

ويمكن ذكر أهم أوجه ضعف المؤسسات الناشئة من الناحية القانونية والسياسية فيما يلي[4]:

- **ضعف القدرة على التأثير في التشريعات** : ومنها قوانين الضرائب التي لا تراعي الحاجات الخاصة للمؤسسات الصغيرة حيث لا يمكن لهذه الأخيرة ممارسة الضغط لجعل القوانين تراعيها، وذلك بسبب تشتتها وعدم قيام أصحاب هذه المؤسسات بمتابعة مشاريع القوانين المستقبلية.

---

[1] علاء الدين الوافي، **دور التكوين للمرافقين في تفعيل المرافقة المقاولاتية في الجزائر-دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر-**، مجلة "دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية"، العدد01، 2020، ص 626، 627.

[2] الجودي صاطوري، وآخرون،مرجع سبق ذكره، ص 94.

[3] دراجي راقي، محمد الأمين زروفي، **دور المرافقة المقاولاتية في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر-دراسة حالة الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب ANSEJ-**، مجلة الدراسات الاقتصادية والتجارية المعاصرة، العدد 03، 2020، ص 100.

[4] فضيلة بوطورة، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص67.

- **ضعف القدرة على استرجاع الحقوق**: في الكثير من الأحيان تملك المؤسسات حقوقا واضحة ولكنها لا تستطيع وبسبب محدودية إمكاناتها المالية توظيف من يتابعون الدفاع عن تلك الحقوق واسترجاعها.
- **الضعف سياسي**: يعود الضعف القانوني للمؤسسات الصغيرة إلى ضعفها سياسيا، فليس لأصحابها نقابات وجمعيات مهنية خاصة بهم تحدد حاجاتهم الخاصة وتمارس الضغط السياسي للتأثير في التشريعات بما يحمي مصالحهم، حيث نجد الجمعيات المهنية وغرف التجارة والصناعة والنقابات العمالية وغيرها التي يهيمن عليها أصحاب المؤسسات الكبيرة، حيث يقومون بتوجيه أنشطتها لخدمة حاجاتهم.

نظرا للأسباب السالفة الذكر يمكننا تحديد أهمية المرافقة في دعم حاملي المشاريع لتحقيق طموحاتهم، بحيث توفر لهم بيئة عمل مناسبة وتعمل على تسهيل الإجراءات الفنية والإدارية ويمكن تلخيص هذه الأهمية فيما يلي:[1]

- تمكن المرافقة من التحليل الجيد لفكرة المشروع مع حامله وتحديد نقاط القوة والضعف فيه.
- تعمل على تحديد نقاط القوة والضعف في المشروع.
- مساعدة صاحب المشروع في توفير الموارد والمعدات اللازمة للمشروع.
- تساعد في تسهيل الإجراءات الفنية والإدارية في مرحلة إنشاء المشروع.
- توفير الأموال الكافية لمساعدة حامل المشروع على إنشاءه.
- مساعدة المؤسسة الناشئة في التعرف على شرائح الزبائن الموجه لهم المشروع والإجراءات التسويقية اللازمة للإيصال القيمة المضافة لهذه الشرائح.

[1] الزهراء علالي، فتيحة علالي، مرجع سبق ذكره، ص 188.

المبحث الثاني: حاضنات الأعمال ودورها في دعم المؤسسات الناشئة

حاضنات الأعمال هي عبارة عن هيئات تم إيجادها خصيصا لمرافقة الراغبين في خلق مؤسسات ناشئة، حيث أصبحت من أبرز أشكال المرافقة التي يتم العمل بها لدعم وتحفيز المؤسسات الناشئة خاصة في مراحلها الأولى، أي مرحلة النشأة، ويؤدي حاضنات الأعمال كآلية لترقية المؤسسات الناشئة دور فعالا من خلال تقديمها لمختلف الخدمات التي تضمن نجاح واستمرار هذه المؤسسات ، سوف نتطرق فيما يلي إلى نشأة حاضنات الأعمال ومفهومها وأهم خصائصها وأنواعها بالإضافة إلى توضيح أهميتها بالنسبة للمؤسسات الناشئة.

المطلب الأول: نشأة ومفهوم حاضنات الأعمال

الفرع الأول: نشأة حاضنات الأعمال

يرجع تاريخ نشأة حاضنات الأعمال إلى أول مشروع تمت إقامته في مركز التصنيع باسم batavia في ولاية نيويورك في الولايات المتحدة الأمريكية وذلك عام 1959، عندما قامت عائلة مقر شركتها التي توقفت عن العمل إلى مركز أعمال يتم تأجير وحداته للأفراد الراغبين في إقامة مشروع مع توفير النصائح والاستشارات لهم، ومنذ عام 1959 أقيمه ألاف من الشركات الصغيرة والمتوسطة في هذا المركز، لكن هذه المحاولات لإقامة حاضنات لم تتم متابعتها بشكل منتظم حتى بداية أعوام الثمانينات وتحديد في عام 1984 تم إقامة عدد من الحاضنات، وفي نهاية عام 1997 وصل عدد الحاضنات في الولايات المتحدة إلى حوالي 550 حاضنة من خلال معدل إقامة بلغ حوالي حاضنة في الأسبوع منذ نهاية عام 1986.[1]

الفرع الثاني: مفهوم حاضنات الأعمال

أولا-تعريف حاضنات الأعمال:

أوردت أدبيات إدارة الأعمال جملة من التعاريف المتناولة لحاضنات الأعمال منها: تعرف حاضنات الأعمال بأنها حزمة متكاملة من الخدمات والتسهيلات وآليات المساندة والاستشارة توفرها لمرحلة محددة من الزمن مؤسسة قائمة لها خبرتها و علاقاتها للمبادرين الذين يرغبون البدء في إقامة مؤسسة صغيرة بهدف تخفيف أعباء مرحلة الانطلاق.[2]

تعرف على أنها عملية ديناميكية لتنمية وتطوير المؤسسات خاصة التي تمر بمرحلة التأسيس والإنشاء و بداية النشاط وذلك بتقديم مختلف المساعدات المالية والفنية وغيرها من التسهيلات.[3]

---

[1] سليم بوقنة، وآخرون، **حاضنات الأعمال كأداة لترقية المؤسسات الناشئة في الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص219.

[2] مصطفى يوسفي كافي, إدارة حاضنات الأعمال للمشاريع الصغيرة, دار الحامد للنشر، الأردن، الطبعة الأولى، 2017، ص 113.

[3] كريمو دراجي، حاضنات الأعمال كآلية لترقية تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد 32، 2015، ص 176.

كما عرفت حاضنات الأعمال بأنها مصطلح مشتق من المعنى الأساسي لمصطلح رعاية nurturing، الذي هو تطوير الشركات الصغيرة في بيئة محمية، ويتم إدارة الحاضنات من قبل مختصين صناعيين، من المنظمات الحكومية والخاصة أحيانا من قبل الجامعات أيضا تقوم بوضع مخططات حضانة أعمال.[1]

حاضنات الأعمال تعرف بأنها مؤسسات قائمة بذاتها لها كيان قانوني تعمل على توفير جملة من الخدمات والتسهيلات للمستثمرين الصغار الذين يبادرون بإقامة مؤسسات صغيرة بهدف شحنهم بدفع أولي يمكنهم من تجاوز أعباء مرحلة الانطلاق (مثلا سنة أو سنتين).[2]

حاضنات الأعمال ماهي إلا مكان محدد يعمل على استضافة المشروعات الجديدة حتى تصل إلى مرحلة النضج و الاستقرار، وهذا المكان يوفر جميع أنواع الخدمات التي تطلبها إقامة و تنمية المؤسسات الصغيرة ، والتي تشمل على:[3]

- الخدمات الإدارية إقامة المؤسسات، الخدمات المحاسبية عداد الفواتير تأجير المعدات... وغيرها.
- خدمات السكرتارية معالجة النصوص، تصوير المستندات، الاستقبال، حفظ الملفات، الفاكس، الإنترنت، استقبال وتنظيم المراسلات، والمكالمات الهاتفية...الخ.
- الخدمات المتخصصة: استشارات تطوير المنتجات، التعبئة والتغليف، التسعير وإدارة المنتج، خدمات تسويقية...الخ.
- الخدمات العامة: الأمن، أماكن تدريب، أجهزة الإعلام الآلي المكتبة...وغيرها.
- المتابعة والخدمات الشخصية: تقديم النصح والمعونة السريعة والمباشرة..

كما تعرف الحاضنة بأنها مؤسسات قائمة بذاتها لها كيان قانوني تعمل علة توفير مجموعة من التسهيلات والخدمات للمستثمرين الصغار الذين يخططون لإنشاء مؤسسات صغيرة، بهدف شحنهم بدفع أولي يمكنهم من تجاوز أعباء مرحلة الانطلاق (سنة مثلا أو سنتين) ويمكن أن تكون هذه المؤسسات تابعة للدولة أو مؤسسات خاصة أو مؤسسات مختلطة.[4]

---

[1] بوالشعور شريفة، مرجع سبق ذكره، ص419

[2] لومايزية عفاف، **حاضنات الأعمال كآلية مستخدمة لدعم المؤسسات الناشئة في الجزائر**، كتاب جماعي دولي محكم حول إشكالية تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر بين الأساليب الحديثة والتقليدية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيجل، مارس2021، ص203.

[3] إنصاف قسوري، مرجع سبق ذكره، ص16

[4] عبد سلام زايدي، وآخرون، **حاضنات الأعمال التقنية و دورها في دعم و مرافقة المشاريع الناشئة- عرض تجارب: ماليزيا، الصين، فرنسا،الولايات المتحدة الأمريكية** ، الملتقى الوطني الأول حول إستراتيجية التنظيم و مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ورقلة، الجزائر، ص 6.

ثانيا- خصائص حاضنات الأعمال:

تتسم حاضنات الأعمال بعدة خصائص نذكر أبرزها فيما يلي[1]:

- حاضنات الأعمال قد تكون مؤسسة عامة أو خاصة أو مختلطة.
- أنها تهدف إلى دعم المشروعات الصغيرة لاسيما التي تنطوي على قدر من الإبداع والتطوير التكنولوجي.
- تدعم المشروعات الصغيرة من خلال تقديم حزمة متكاملة من آليات الدعم.
- تقدم الدعم للمشروعات الصغيرة من خلال مدة محددة إلى أن يتم تخرج المشروع من الحاضنة بعد وصوله إلى مرحلة النضج.
- بعض الحاضنات قد يوفر سكنا لاحتضان المشروع الصغير، وقد يكتفي بدعم المشروعات في موقعه.
- أن الحاضنة قد يكون لها مقر مكاني أو افتراضي تقدم خدماتها من خلال شبكة الانترنت.
- أن الحاضنة قد تهدف إلى تحقيق الربح وقد لا تسعى إلى ذلك.

المطلب الثاني: أهداف وأنواع حاضنات الأعمال

تختلف حاضنات الأعمال من الناحية التنظيمية والوظيفية كما تعمل على احتضان المؤسسات الناشئة بغرض تحقيق مجموعة من الأهداف التي تهدف أغلب المؤسسات إلى تحقيقها خلال مختلف مراحل حياتها.

الفرع الأول: أهداف المؤسسات الناشئة

تهدف حاضنات الأعمال أساسا إلى احتضان المؤسسات ال ناشئة بغرض تمكينها من مواجهة التحديات والصعوبات والعراقيل التي يمكن أن تواجهها، فهي تعمل على تحقيق جملة من الاهداف نوجزها في الآتي[2]:

- تقليل تكاليف بدء النشاط.
- تقليل مخاطر الأعمال المرتبطة بالمراحل الأولى لبداية نشاط المؤسسات .
- تقليل الفترة الزمنية اللازمة لتنمية نشاط المؤسسات وتطوير إنتاجها.
- تجنب الأخطاء وتقليل ازدواجية الجهود مما يؤدي إلى تقليص التكاليف.
- زيادة معدلات النجاح، تشجيع الأفكار المتميزة وضمان ديمومة المؤسسات المحتضنة.
- مساعدة المؤسسات على التوصل إلى أنواع جديدة من المنتجات.
- جذب المؤسسات من المناطق الأخرى.

[1] كريمة سلطان، زهرة سعد قرمش، مرجع سبق ذكره، ص 156.

[2] سلمى عمارة، حاضنات **الأعمال.. مطلب أساسي لدعم الإبداع والابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة- تجربة حاضنات الجزائر وحاضنة أوستن التكنولوجية بالولايات المتحدة أنموذجا-**، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، العدد01، 2019، ص 114، 115.

كما أن حاضنات الأعمال لها دور مهم في الاقتصاد والمجتمع، فهي تساهم في دعم بنية وهيكلة الاقتصاد من خلال المساهمة في خلق المؤسسات وتوسيع نشاطها، وبالتالي تحقيق عدة أهداف مرغوبة على المستوى الاقتصادي الكلي تتمثل في:[1]

- زيادة عدد المؤسسات مما يؤدي إلى انتعاش وتنمية الاقتصاد المحلي.
- زيادة فرص العمل وتشجيع التنمية المستدامة.
- جذب المؤسسات من المناطق الأخرى.
- زيادات معدلات الدخل في المجتمع المحلي.
- تدعيم وتشجيع المؤسسات التي تحتاج إليها الأسواق المحلية مع تحديد المكان المناسب لإقامة هذه المشروعات.
- تشجيع الفئات التي لا تملك الخبرات الكافية لإقامة مؤسسات.
- تسويق الأبحاث والدراسات التي تقوم بها الجامعات ومراكز البحث العلمي.
- نشر وتنمية مفهوم المشروعات الخاصة بين الفئات ذات الخبرات المحدودة في هذا المجال.
- توجيه رجال الأعمال نحو مؤسسات عالية التكنولوجيا والمؤسسات التي تهدف إلى حماية البيئة.

بالإضافة إلى أهداف أخرى تتمثل في:[2]

- تنمية الطاقة البشرية المبدعة والخلاقة وكذا التعريف بالمفاهيم الجيدة المتعلقة بها.
- المساعد في وضع خطة المشروع أو الشركة.
- تقديم منشورة فنية من خلال وصف المنتوج الذي تنوي تصنيعه وفقا للمعايير والمواصفات المحلية أو الدولية.
- تقديم منشورات فنية قانونية لتأسيس الشركة وتسجيلها رسميا لدى الجهات والدوائر المختصة.
- تقديم منشورات إدارية وهذا فيما يتعلق ببيئة الشركة الناشئة إجراءاتها الإدارية.
- المساعدة في إقامة الصلة المناسبة وحسب المشروع، بين المحتضن والو رشات الفنية في الأسواق والشركات الصناعية التي تساعد على تنفيذ منتجه أو تصنيع نماذج منه أو حتى تبنيه وتصنيعه بالكامل.
- إقامة دورات تأهيل فنية وإدارية مكثفة لشركات المتخصصة وذلك بمساعدة خبراء أو أجانب أو عن طريق المنظمات الدولية.
- مساعدة المقيم في الحاضنة على مسار السوق المحلية وربما الخارجية لتسويق منتجاته، وكذا مساعدته في تأمين المواد الأولية اللازمة، والمشاركة في المعارض المحلية والدولية لعرض منتجاته.
- يمكن للحاضنة أن تنشأ صندوق مالي لتقديم تمويل قصير الأجل للمحتضن.

[1] عوادي مصطفى، **حاضنات الأعمال و دورها في استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** ، الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة مؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة شهيد حمه لخضر، الوادي، 2018، ص3.

[2] علي سماي، **دور الحاضنات التكنولوجية في دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة** ، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، الجزائر، العدد 01، 2010، ص147، 149.

- إعداد مشورة مالية وذلك من أجل تنظيم حسابات المشروع.
- الاستفادة من صلات الحاضنة مع اتحاد الحاضنات في عدد من الدول السباقة في هذا المجال لمساعدة المحتضن في الحصول على معلومات علمية، فنية، صناعية من تلك الحاضنات و حسب الحاجة.
- تقديم مساعدات بالاتصال بالمؤسسات المالية مع تقديم توصيات حول نجاعة المشاريع المقترحة، وكذلك تقديم المقترحات حول مبالغ التمويل اللازمة.
- المساعدة في إقامة الصلة المناسبة وحسب المشروع بين المحتضن والجهات العلمية لاستخدام المخابر والتجهيزات ولمساعدته في الحصول على الاستشارة العلمية والفنية المطلوبة مجانا كأجر زهيد.
- تهدف الحاضنات التكنولوجية أساسا إلى تسويق العلم والتكنولوجيا من خلال التعاقدات والاتفاقات التي تتم بين مجتمع المال وتطبيقات البحث العلمي.

الفرع الثاني: أنواع حاضنات الأعمال في المؤسسات الناشئة

على الرغم من تباين أعداد الحاضنات مابين دول العالم على اختلاف معدلات نموها و درجات اهتمامها بالمؤسسات الناشئة، ومن ضمنها الدول العربية، إلا أنها تشترك إلى حد ما في تصنيف الحاضنات حسب مجموعة معايير وهي كالأتي:

أولا- أنواع الحاضنات من حيث أهدافها:

1 - **حاضنات ربحية** : وهي حاضنات استثمارية تعتمد أساس على الربح،تقيمها شركات تمويلية وشركات رأس المال المشارك و توظيف الأموال، وتقدم كل الخدمات المالية وخاصة للمشروعات ذات الطبيعة الخاصة أو ذات المخاطر العالية وينتشر هذا النوع من الحاضنات في الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي.

2 - **حاضنات غير ربحية**: وهي حاضنات غالبا ما تتبناها الحكومات والمنظمات الدولية والإقليمية بهدف تشجيع وتنمية المشروعات الجديدة التي تحقق معدلات نمو مرتفعة في مجال التنمية الاقتصادية و الاجتماعية.

ثانيا- أنواع الحاضنات من حيث اختصاصها:

1 - حاضنات اختصاصية: وتنقسم إلى عدة أقسام وهي كما يأتي[1]:

- ✓ **الحاضنات التصنيعية**: وهي الحاضنات التي تنشأ لتقديم الخدمات والمستلزمات الإنتاجية المادية إلى الصناعات الصغيرة ولاسيما في بداية نشؤها للارتقاء بها غلى مرحلة العمل التجاري، إذا تقدم هذه الحاضنات مختلف الخدمات التي تحتاجها الوحدات الصناعية الصغيرة ابتداء من دراسة الجدوى والتسهيلات الخدمية والتسويق والصيانة...الخ.
- ✓ **الحاضنات التكنولوجيا**: تمثل الحاضنات التكنولوجية مكانا تتجمع فيه المشاريع الحديثة بقصد النهوض بها ونموها،وهي تهدف أساسا إلى تسويق المعلومات التكنولوجية والعلمية من خلال التعاقد ودعم الشراكة بين

[1] كمال كاظم، كاظم أحمد البطاط، **الصناعات الصغيرة و دور حاضنات الأعمال في دعمها وتطويرها**، الطبعة الأولى، دار الأيام للنشر والتوزيع، الأردن، 2016، ص106، 111.

الصناعيين والباحثين، مما يمكن من تسهيل عملية نقل وتوطين التكنولوجيا وتطبيق البحوث العلمية من خلال الاجتماعات و المشاريع الإبداعية وتتمثل أهم أنواع فوائد الحاضنات التكنولوجية بما يأتي:

- توفير الدعم اللازم لنجاح المشاريع وخلق فرص عمل جديدة .
- تطوير الأفكار المبتكرة ولاسيما المجالات التكنولوجيا الحديثة.
- تنويع مجالات النشاط الاقتصادي عن طريق إنشاء قطاع حيوي من المشاريع الصغيرة.

✓ **الحاضنة البحثية** : عادة ما تكون هي الحاضنات داخل الجامعات ومراكز الأبحاث لتطوير أبحاث وأفكار وتصميمات أعضاء هيئتيه فضلا على الاستفادة من الورش والمعامل المتوفر داخل الجامعات ويختص هذا النوع من الحاضنات في عمل المؤسسات الصغيرة التي تملك مكونا معرفيا ولكنها محدودة الموارد المالية والبشرية، وتحتاج إلى استشارات فنية ومختبرات و معدات عالية التكلفة.

✓ **الحاضنات الاختصاصية في مجال الخدمات** : وهي تلك الحاضنات التي تتعامل مع المشروعات الصغيرة ذات التخصصات الخدمية ، وترتكز في جذب المشروعات ذات التخصصات الخدمية، وترتكز في جذب مشروعات الأعمال ذات الطابع الخدمي(سياحة، ترفيهية، إعلامية) من أجل سد حاجات السوق المحلية بالدرجة الأساس.

✓ **حاضنات الأعمال المكتبية** : وهي الحاضنات التي تعمل على تقديم الدعم للمبادرين من خلال توفير المكاتب المناسبة للتأجير والتي تبدأ بأسعار زهيدة تجذب المستأجرين وتتزايد لتصبح مقاربة لأسعار المكاتب خارج الحاضنة كما توفر الحاضنة شبكة من الاستشاريين في المجالات الفنية والإدارية فضلا عن خدمات محاسبية واستشارات قانونية وتجهيزات ومعدات مكتبية فاخرة (فاكس، طابعة،استنساخ، انترنت، غرفة اجتماعات مجهزة).

✓ **حاضنات متخصصة في مجال الأعمال المرأة** : على الرغم من أن عوامل إقامة ونجاح الشركة الجديدة لا تعتمد على كون صاحبها رجل أو سيدة إلا أن هناك عدد من العوامل الثقافية والعادات الموروثة التي جعلت من العمل الخاص حكرا على الرجال في كثير من دول العالم(على رأسها الدول العربية والإسلامية) وذلك من أجل العمل على تشجيع المرأة ومساندة خطواتها الأولى في عالم الأعمال عمدت بعض الدول إلى إقامة حاضنات خاصة تلاءم طبيعة التخصصات التي تفضلها المرأة، إذا توفر التدريب والإرشاد بجانب برامج التمويل المتخصصة، وهناك بعض المحاولات التي لا تزال رهن التجارب في كل من جمهورية مصر العربية والمملكة الأردنية.

✓ **حاضنات متخصصة في مجال الانترنت** : تعرف من حيث المبدأ أنها مؤسسات تساعد شركات الانترنت والبرمجيات الناشئة على النمو حتى الوصول لمرحلة النضج، وتعد هذه الحاضنات من أكثر الوسائل فاعلية في الحصول على ما يساهم في إنعاش حقل البحث والتطوير وقد تزايد الاهتمام بهذا النوع من الحاضنات نتيجة للتزايد الملحوظ في عدد مستخدمي الانترنت.

✓ **حاضنات ذات الأهداف الخاصة** : وهي تلك الحاضنات التي تختص بالعناية بفئات معينة من المجتمع كالحاضنات التي تختص بالمعوقين والمتقاعدين أو المتسحرين من شركات كبرى منهارة أو خرجي المعاهد والكليات ذات التخصصات الفنية.

2 - **الحاضنات متعددة الاختصاصات:** وتنقسم إلى قسمين:

- ✓ **الحاضنات ذات الخدمات المتكاملة**: ويقصد بها تلك الحاضنات التي تقدم حزمة متكاملة من الخدمات التقنية والاقتصادية والإدارية بواسطة هيئات استشارية وبالتشاور مع المؤسسات المتخصصة إذا تحصل الوحدة الاقتصادية والمنتسبة إلى هذه الحاضنة على الميزات الآتية:
  - مقر لإدارة الوحدة الاقتصادية تتوفر فيه جميع الاحتياجات الإدارية فضلا عن كونه عنوانا لتلك الوحدة الاقتصادية.
  - موقع لإقامة العملية الإنتاجية والخدمية وفقا لإمكانية الحاضنة ومساحتها.
  - مستلزمات العمل الإداري التي تشمل قاعة استقبال المراجعين وحاسوبا وفاكسا وصندوق بريد وتلكسا وعلاقات مع شبكة المعلومات الدولية.
  - كافة المعلومات المتعلقة بقوانين الإنتاج وتسجيل الشركات لدى السلطات الحكومية.
  - استشارات حول الأسواق المتاحة لتصريف المنتجات وتقديم الدراسات الاختصاصية في هذا المجال.
- ✓ **الحاضنات الافتراضية (المجازية)**: كما تسمى الحاضنة المفتوح أو بدون جدران لعدم احتوائها على بناية خاصة بها كما في الأنواع السابقة وتعد مراكز تنمية المنشآت الصغيرة بالغرف التجارية والصناعية مثالا جيدا للحاضنات الافتراضية وتقوم بتنمية وتطوير الوحدات الاقتصادية القائمة بالفعل, إذ تقام في أماكن التجمعات الصناعية لتعمل كمركز متكامل لدعم المشروعات المحيطة.وتقوم الحاضنات المفتوحة بكافة أنشطة حاضنات المشروعات التقليدية من حيث العمل كجهة وسيطة بين المشروعات والمراكز البحثية والجهات الإدارية الحكومية والجهات المالية وتوفير الدعم التسويقي والفني والإداري مع تقديم لاستشارات اللازمة لنمو المشروعات.

ثالثا- أنواع الحاضنات من حيث الجهات الراعية لها[1]:

1 - **الحاضنات المرتبطة بالحكومة:** وهي الحاضنات التي تنشأ بدعم و رعاية الحكومة أو الأجهزة المحلية وتسعى غلى تحقيق التنمية الاقتصادية على المستوى القومي و تحويل البطالة في المجتمع إلى قوة اقتصادية قادرة على العمل والإنتاج, تحقيق الأرباح وعوائد استثمارية لمالكيها، ودمج الاستثمار بتنمية الاقتصادية.

2 - **الحاضنة المرتبطة بالجامعات ومراكز الأبحاث**: وهي الحاضنات المرتبطة والمنبثقة من الجامعات والمعاهد العليا ولها نفس الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها الحاضنات المرتبطة بالحكومة و القطاع الخاص.

3 - **الحاضنات المرتبطة بالمؤسسات الكبيرة** : وهي الحاضنات المرتبطة بالمؤسسات الإنتاجية الكبيرة بهدف تجاوز التكاليف الإدارية المرتفعة و الاستفادة من برامج التجديد التكنولوجي.

رابعا- أنواع الحاضنات من حيث طبيعتها:[2]

[1] كمال كاظم، كاظم أحمد البطاط،**مرجع سابق**، ص106، 111.

[2] نفس المرجع، ص111.

1 - **الحاضنات الدولية**: تركز هذه الحاضنات على التعاون الدولي والمالي والتكنولوجي بهدف تسهيل الشركات الأجنبية إلى هذه الدول من ناحية وتطوير وتأهيل الشركات القومية للتوسع والاتجاه إلى الأسواق الخارجية وقد تم ابتكار هذا النموذج من الحاضنات من أجل مواكبة التطورات الاقتصادية ونتائج التوسع في التجارة الدولية وإزالة الحواجز بين الأسواق.

2 - **الحاضنات الإقليمية:** وهي الحاضنات التي تقدم الخدمات لمنطقة جغرافية معينة بهدف تنميتها وتعمل على استخدام الموارد المحلية من الخدمات واستثمار الطاقات.

المطلب الثالث: مراحل وطرق احتضان المؤسسات الناشئة

تم عملية احتضان المؤسسات بثلاثة مراحل أساسية كما تتضمن عدة طرق للاحتضان تختلف هي الأخرى وفقا للعديد من المراحل:

أولا- مراحل احتضان المؤسسات الناشئة

يتم رعاية ومتابعة المؤسسات الناشئة الملتحقة بالحاضنة، من خلال ثلاثة مراحل مختلفة كما يلي[1]:

المرحلة الأولى: ما قبل الاحتضان

في ضوء النتائج التي يتم التوصل إليها في مرحلة دراسة و مناقشة المشروع، أثناء إعداد دراسة جدوى المشروع اقتصاديا و فنيا و تسويقيا، من خلال مقابلات شخصية بين إدارة الحاضنة وصاحب المشروع بإعداد خطة المشروع، والاستعداد لمرحلة تأسيس المؤسسة الناشئة والتعاقد مع الحاضنة، ويخصص للمؤسسة الناشئة مكان أو موقع يتناسب مع نوع نشاطها وحجمها.

المرحلة الثانية: الاحتضان

ويتم من خلالها متابعة أداء المؤسسة الناشئة التي تعمل داخل الحاضنة، ومعاونتها على تحقيق معدلات نمو عالية من خلال المساعدات أو الاستشارات، من الأجهزة الفنية المتخصصة المعاونة بإدارة الحاضنة، علاوة على المشاركة في الندوات وورش العمل و الدورات التدريبية التي تتم داخل الحاضنة بالتعاون مع المؤسسات المعنية.

المرحلة الثالثة: نهاية الاحتضان بالنسبة للمؤسسة الناشئة داخل الحاضنة، وتتم عادة بعد فترة تتراوح بين سنتين إلى ثلاثة سنوات من قبول المؤسسة بالحاضنة، وذلك طبقا لمعايير محددة للتخرج، حيث يتوقع أن تكون المؤسسة قد حققت مدار من النضج والنمو وأصبحت قادرا على بدء نشاطها خارج الحاضنة بحجم أعما أكبر، إلا أنه لا يعني ذلك الانقطاع التام عن الحاضنة، بل يمكن الاستمرار في الاستفادة من خدماتها وتوجيهها حتى بعد التخرج

[1] صبري مقمح، حسينة خالدي، **حاضنات الأعمال التكنولوجية ودورها في تطوير الإبداع والابتكار بالمؤسسات الناشئة --دراسة حالة السعودية مع الإشارة لحالة الجزائر-** ، كتاب جماعي دولي حول حاضنات الأعمال السبيل لتطوير المؤسسات الناشئة، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة 20أوت1955، سكيكدة،2020، ص137.

ومن خلال المخطط التالي يمكن تلخيص أهم المراحل التي تمر بها عملية الاحتضان:

الشكل رقم (04): مراحل الاحتضان

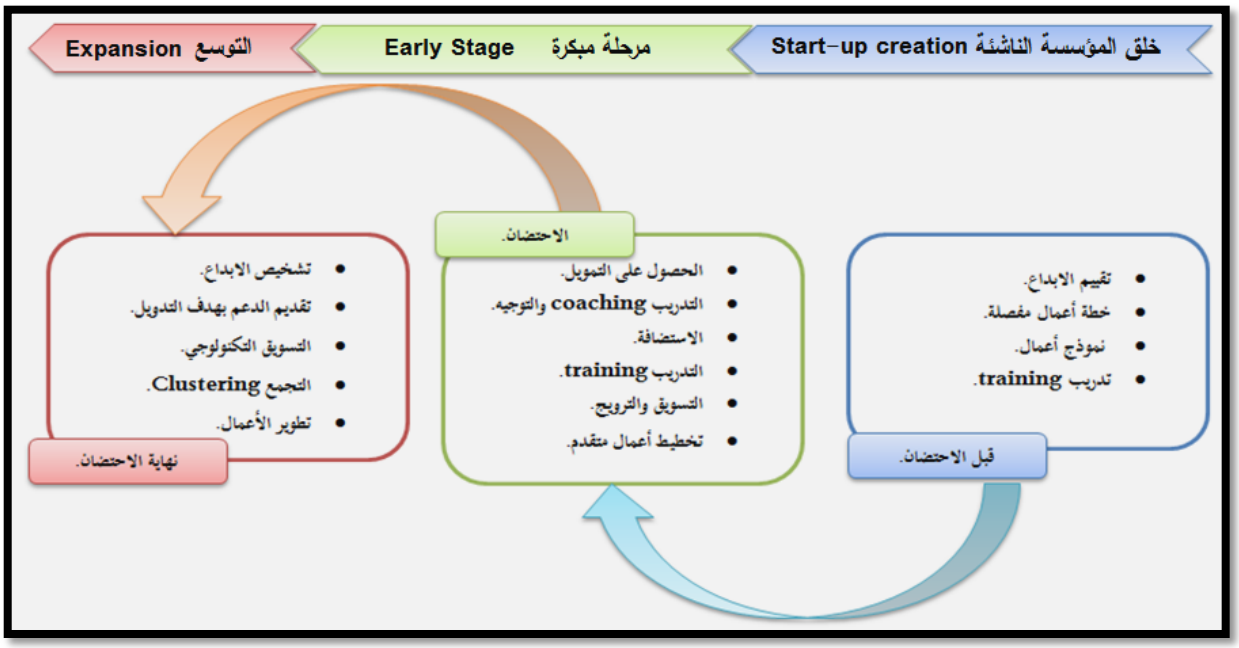

المصدر:بوالشعور شريفة، دور حاضنات الأعمال في دعم وتنمية المؤسسات الناشئة: دراسة حالة،الجزائر، مرجع سبق ذكره ، ص425

ثانيا: طريقة احتضان المؤسسات الناشئة

تتولى حاضنات الأعمال استقبال ملفات الانتساب المعروضة عليها وتدرسها على ضوء بعض المعايير التي تحددها لجنة الخبراء، وتسمح عملية الاحتضان للمشاريع المقبولة من الاستفادة من جملة من الخدمات التي توفرها

حاضنات الأعمال. وتمر عملية الاحتضان للمؤسسة الناشئة بالمراحل التالية[1]:

1- مرحلة المقابلة الأولى:

خلال هذه المرحلة يتعين على أصحاب المشروع الناشئ، وهذا قصد التعرف جديتهم ومدى استيفائهم لمعايير الاحتضان بالإضافة إلى مناقشة مختلف بنود دراسة الجدوى، وبالنظر غلى كون حاضنات الأعمال التقنية تهتم أكثر بالأفكار التكنولوجيا الجديدة التي يمكن أن يؤدي تطبيقها إلى النجاح في أسرع وقت ممكن، وبالنظر إلى كون حاضنات الأعمال

[1] بدرانية حورية، بن حمادي عبد القادر، **حاضنات الأعمال في الجزائر:بين التحديات والرهانات** ، مجلة المالية والأسواق، العدد02، 2020، ص 296.

التقنية تهتم أكثر بالأفكار التكنولوجية الجديدة التي يمكن أن يؤدي تطبيقها إلى النجاح في أسرع وقت ممكن،فإنها نضع شروطا لاختيار المؤسسات التي تحتضنها، هذه الشروط تتمثل في النقاط التالية:

- امتلاك صاحب المشروع لتصور واضح لمشروعه يتمثل في قيام المشروع على فكرة قابلة للتطبيق بشكل يسمح لها بالحصول على براءة اختراع، إضافة إلى امتلاك مسيري المؤسسة لحظة عمل واضحة.
- تمتع المشروع بقدرة على النمو بمعدل سريع يسمح لها بأن فترة الاحتضان في أجل لا يتعدى ثلاث سنوات وأن يكون قادرا على الاستمرار بعد تخرجه من الحاضنة.
- أن يكون المشروع في خدمة المجتمع من خلال ما يقدمه من منافع.
- قابلية المشروع للحصول على التمويل الضروري.
- قدرة صاحب المشروع على البدء في تنفيذ مشروعه في أسرع وقت ممكن لربح الوقت.
- امتلاك القدرة على استعمال وسائل الإنتاج المتطورة التي تسمح بإنتاج منتجات جديدة متميزة وعلى درجة عالية من الجودة يسمح بإعطاء مكانة للمشروع ضمن المؤسسات القائمة.
- امتلاك القدرة على التكامل مع المؤسسات المتواجدة في الميدان من أجل توسيع النسيج الصناعي بكل ما يترتب عن ذلك من أثار متعددة.
- تمتع المشروع بإمكانيات تكوين مهارات إدارية و فنية جديدة تضاف لما هو متاح.

2- مرحلة إعداد خطة المشروع:

في حالة قبول المشروع يتولى مسؤولية وضع خطة المشروع الملزم تنفيذ في إطار الحاضنة.

3- مرحلة انضمام المؤسسة الناشئة للحاضنة والبدء في تنفيذ المشروع:

عند الانتهاء من تأسيس المشروع يتم إبرام عقد الانضمام للحاضنة، وبموجب ذلك يستفيد المشروع من مكان لممارسة نشاطه. هذا المكان يتحدد تبعا لنوع النشاط الممارس و حجمه. وهو يتوفر على مستلزمات ممارسة النشاط، مثل المكاتب، والمخابر، التجهيزات،خدمات المعلوماتية والاتصال هذا بالإضافة إلى توفير خدمات الدعم الخاصة بالتنظيف و الصيانة الأمن، إلى جانب وسائل و أماكن التخزين و الشحن.....كل ذلك مقابل مساهمة مالية من طرف المؤسسة الناشئة.

4- مرحلة العمل والتطور:

تعتبر هذه المرحلة أهم مرحلة في حياة المشروع الجديد، إذا يباشر المشروع عمله بمساعدة الحاضنة، وتتلقى المؤسسة الناشئة خلال ذلك دعما من طرف الحاضنة يأخذ شكل خدمات متنوعة من نوع:

- تقديم الخدمات الفنية والمعلومات مع توفير إمكانية الاستعانة بالخبراء سوء من المنتسبين إلى مكاتب دراسات أو المنتسبين للجامعات.

- مساعدة المؤسسات الناشئة في الحصول على التمويل اللازم، مع إمكانية مساهمة الحاضنة في رأسمال المؤسسات الناشئة إضافة لدعمها لاستقطاب المستثمرين اعتمادا على ندوات تنظم لهذا الغرض،
- توفير الخدمات القانونية التي تخص تأسيس المؤسسات وحماية ملكيتها الفكرية وبراعة الاختراع، هذا النوع يتم الحصول عليه بأسعار منخفضة نسبيا تكون بحيث لا تثقل كاهل المؤسسة الناشئة.[1]
- استعمال المؤسسات الناشئة لشبكة التواصل التي تتوفر عليها الحاضنات على المستوى الوطني والدولي، الأمر الذي يمكنها من الاستفادة مما تقدمه من خدمات وندوات وملتقيات تسمح لها بالاطلاع على المستجدات المؤسسات المتخرجة من الحاضنات الاستمرار في تلقي مساعدة من قبل الحاضنات بمقابل معقول،هذا إضافة إلى إمكانية الاستفادة من خيرة المؤسسات المتخرجة من الحاضنات.

استفادة المؤسسات المختصة من الخدمات الإدارية والتدريبية والتسويقية والاستثمارية التي تقدمها الحاضنات قبل مرحلة الاحتضان وخلالها.

5- مرحلة التخرج من الحاضنة:

بعد مدة من العمل تحت إشراف الحاضنة تكون المؤسسة قد أتمت مرحلة الاحتضان وامتلكت القدرة على ممارسة نشاطها خارج الحاضنة.

ثالثا: العوامل التي تساعد على نمو الحاضنة:

تمر الحاضنة بعدة مراحل مثل دورة حياة المؤسسة، ولكي تتفق هذه المراحل يجب أن نأخذ بعين الاعتبار الخطوات التالية:[2]

- وجود بيئة عمل مناسبة حتى تتمكن الحاضنة من النمو والتطور.
- يجب أن تكون أهداف الحاضنة محددة بدقة، إذا كانت ريادية أو غير ريادية.
- تحديد نوع الحاضنة بدقة،تقنية، بغية ،عامة،مختلطة...الخ.
- تحديد الشروط الواجب توفرها في المشروع المنتسب للحاضنة.
- تباين الخدمات التي ستقدمها الحاضنة لمنسبيها.
- ربط أصحاب المشاريع بالسوق الخارجي كالشركات ناجحة، وأصحاب المبادرات.

[1] المؤمن عبد الكريم، كرمية توفيق، مرجع سبق ذكره، ص22.

[2] بدرانية حورية، بن حمادي عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص 296.

المطلب الرابع: أهمية ودور حاضنات الأعمال في دعم وتطوير المؤسسات الناشئة

تعد حاضنات الأعمال أسلوب مبتكر لتبني أفكار المشروعات الناشئة والاهتمام الشامل لحين نمو المشروع وتلبية احتياجاته من كافة المؤهلات والفعاليات المناسبة لنجاحه واستمراريته، حيث تتجلى أهميتها ودورها فيما يلي[1]:

- ✓ دعم المبادرين من أصحاب المؤسسات الناشئة الطموحة والذين لا تتوفر لديهم إمكانيات.
- ✓ تحقيق طموحات أصحاب المؤسسات الناشئة وذلك من خلال توفير بيئة متكاملة من الدعم والخدمات الأساسية من أجل تأسيس المشروعات ومراقبتها من أجل الوصول إلى نقطة الانطلاق بثبات دون الحاجة لمساعدة خارجية.
- ✓ تنظر إلى المؤسسات كمولود جديد يحتاج إلى الرعاية والاهتمام.
- ✓ تسهل فترة الشروع في إقامة المؤسسات الناشئة الصناعية على أسس ومعايير متطورة, ابتداء من رأس المال المناسب لطبيعة هذه المؤسسات, ومن ثم تقديم المعونة والاستشارات الفنية المتخصصة والمساعدات التسويقية وتهيئة مناخ مناسب من أجل إنجاحها من خلال بيئة أعمال ملائمة داخل الحاضنة بالقدر الذي يؤسس شبكة من الخبرة والمعرفة.
- ✓ تقديم خدمات للمشاريع الناشئة سواء داخل أو خارج الحاضنة.
- ✓ ربط تكامل المشروعات الكبيرة بالصغيرة للعمل على تنميتها بصفتها مسوقة لمنتجات المشروعات الصغيرة.
- ✓ تنمية مهارات العمل الحر والقدرة على إدارة المشروع بشكل مستقل.
- ✓ تقدم المشورة العلمية ودراسات الجدوى للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والناشئة.

كما تعتبر الحاضنات المراكز التي تلجأ إليها المشاريع الناشئة لتستفيد من دوراتها الفنية والاستثمارية، وهي دائما تركز الابتكار والتجديد كنشاط أساسي داخل المؤسسات فضلا عن توفير التمويل لهذه الأخيرة.[2]

المبحث الثالث: دور التحفيزات الجائية في دعم المؤسسات الناشئة

شكلت السياسة الجبائية عنصر أساسي في الأعمال والدراسات العالمية والمالية حيث ترتبط بالاقتصاد والتنظيم الاجتماعي، إذ تعمل هذه الأخيرة على تفعيل الإطارات والقوانين الضريبة لتحقيق بعض الأهداف وتنوعها في منح الامتيازات هذا ما يعمل على تشجيع القطاع الخاص خاصة المؤسسات الناشئة.

في هذا المبحث سنتطرق إلى مفاهيم عامة حول التحفيزات الجبائية وخصائصها وأهدافها وأشكالها، كما سنتناول شروط نجاح سياسة التحفيز الجبائي للمؤسسات الناشئة.

---

[1] كريمة زيدان، رندة سعدي، مرجع سبق ذكره، ص 135، 155.

[2] مهدي مراد، لطرش صابرينة، **حاضنات الأعمال التكنولوجيا آلية الإرساء دعائم الاستقرار والنمو للمشاريع الصغيرة والمتوسطة** ، كتاب جماعي دولي حول حاضنات الأعمال السبل لتطوير المؤسسات الناشئة، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955، 2021، ص 219.

المطلب الأول: مفهوم التحفيزات الجائية

يعتبر التحفيز الجبائي كأسلوب خاص غير إجباري لسياسة اقتصادية موجهة إلى فئات معينة مستهدفة بغرض التأثير على سلوكياتهم وتوجههم إلى الاستثمار في ميادين أو مناطق لم يفكروا في إقامة استثماراتهم فيها مقابل الاستفادة من امتيازات ضريبية.[1]

الفرع الأول: تعريف التحفيزات الجبائية

تعرف التحفيزات الجبائية على أنها: تلك التسهيلات والرخص والضمانات المقدمة في شكل إجراءات ذات طابع التحفيزي والذي تتخذه الدولة لصالح فئة من الأعوان الاقتصاديين لغرض توجيه نشاطاتهم نحو القطاعات و المناطق المراد تشجيعها وفق السياسة العامة التي تنتجها الدولة.[2]

يمكن تعريف التحفيزات الجائية على أنها مزايا ضريبة من قبل المشروع الضريبي لصالح المشترين سواء كانوا وطنيين أو أجانب من أجل إغراء أصحاب رؤوس الأموال على استثمار أموالهم داخل الوطن وفي مناطقه المختلفة.[3]

ويقصد بالحوافز الضريبية هو النظام الذي يصمم في إطار السياسة المالية لدولة بهدف تشيع الادخار أو الاستثمار

على نحو يؤدي إلى نمو الإنتاجية الفردية وزيادة المقدرة التكلفة للاقتصاد الوطني وزيادة الدخل القومي نتيجة قيام المشاريع الجديدة أو التوسع فيها.[4]

يعرف التحفيز الجبائي على أنه إجراء خاص غير إجباري لسياسة اقتصادية بهدف الحصول على سلوك أو تصرف معين من قبل الأعوان الاقتصاديين وذلك مقابل الاستفادة من امتيازات معينة.[5]

التحفيز الجبائي هو بمثابة إجراء يهدف إلى توجيه و تنظيم السياسة الاقتصادية التي تسعى إلى إرساء قواعد اقتصادية بين الدولة وأعوانها والتوفيق بين المصالح المشتركة. ولتحقيق ذلك تتخذ الدولة عدة وسائل وإجراءات تؤدي بصفة أولية إلى تخفيض موارد الخزينة أما بالنسبة للمستثمر فهي تسهيلات وحوافز تشجعه على إنشاء وتوسيع الاستثمار.[6]

---

[1] قريشي هاجر، عزي فريال منال، **دور سياسة التحفيز الج بائية في تعزيز فرص الاستثمار في الجزائر-إحصائيات الاستثمار في إطار وكالات angem-ansej-andi**، مجلة البحوث و الدراسات التجارية، العدد01، 2020، ص26.

[2] زهية لموشي، **الامتيازات الجائية كمدخل لتحقيق التنويع الإنتاجي بالجزائر**، المجلة العلمية لجامعة الجزائر3، العدد 11، 2018، ص4.

[3] زينات أسماء، **دور تحفيزات الجائية في تعزيز فرص الاستثمار في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد17، 2017، ص112.

[4] برابح محمد، **دور السياسة الضريبة في استقطاب الاستثمارات الأجنبية بالدول النامية حالة الجزائر** ، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد12، 2015، ص330.

[5] جلالي عزيز، **أثر الحوافز الجائية على تعزيز الاستثمار المباشر في الجزائر** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في القانون، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل، 2012، ص10.

[6] شليحي الطاهر، **محتوى التحفيزات الجائية المقدمة لتشجيع الاستثمار في الجزائر** ، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، دراسات اقتصادية، العدد02، ص139.

التحفيز كمفهوم اقتصادي،مصطلح حديث نسبيا يستعمل بصفة عامة للدلالة على الأساليب والطرق ذات الطابع الإغرائي الذي تتخذه عادة السياسة الاقتصادية في نطاق التنمية للنهوض بقطاع معين، وعليه يعرف التحفيز الجبائي بأنه جملة الإجراءات و الامتيازات ذات صبغة ضريبية تتخذها الدولة لفائدة فئة معينة من الأعوان الاقتصاديين لتوجيه نشاطهم بغرض ترقية قطاع أو منطقة جغرافية أو أي غرض أخر تمليه طبيعة السياسة الاقتصادية أو الاجتماعية المنتهجة.[1]

ومنه يمكن القول أن التحفيزات الجبائية تعني استخدام الضرائب كسياسة لتحفيز الأشخاص على إتباع سلوك معين محدد يساعد على تحقيق أهداف الدولة عن طريق منح إعفاءات دائمة أو مؤقتة أو تخفيضات معينة في وعاء الضريبة أو في معدلاتها، فهي عبارة عن مساعدات مالية غير مباشرة تمنحها الدولة ضمن سياستها الاقتصادية إلى بعض الأعوان الاقتصاديين الذين يلتزمون بشروط تحددها وذلك من أجل حثهم على مباشرة العملية الاستثمارية.

الفرع الثاني: خصائص التحفيزات الجائية

التحفيز الجبائي يتميز بعدة خصائص يمكن استنتاجها من التعاريف السابقة،والتي تتمثل في العناصر التالية:[2]

أولا- التحفيز الجبائي إجراء اختياري: يعتبر التحفيز الضريبي اختياري لا إجباري لآن السلطات العامة تترك الخيار في يد المستثمرين بين الاستفادة من مزايا التحفيز الضريبي وإقامة مشاريعهم الاستثمارية أو عدم إقامة هذه المشاريع، وبالتالي عدم الاستفادة من المزايا، حيث أن حرية الاختيار لا تنتج عنها أي عقوبات أو جزاءات من طرف الدولة على المستثمرين.

ثانيا- التحفيز الجبائي إجراء هادف : الحوافز الضريبة الممنوحة من طرف الدولة للمستمرين، والتي تكون في شكل إعفاءات وتسهيلات، تهدف الدولة من ورائها لتأثير على قرارات المستثمرين ،وتوجيهها لان الاستثمار بعد العملية الأساسية لتحقيق النمو والتنمية الاقتصادية، ويكون ذلك بتحفيز المستثمرين على إقامة مشاريعهم الاستثمارية في المناطق والقطاعات التي تسعى الدولة لترقيتها و تطويرها.

ثالثا- التحفيز الجبائي إجراء له مقاييس : باعتبار التحفيز موجه إلى فئة معينة من المكلفين بالضريبة والتي عليها احترام بعض المقاييس التي يحددها المشرع كتحديد نوعية النشاط،مكان إقامته، الإطار القانوني و التنظيمي للمستفيدين، ويعتبر شرط ضروري للاستفادة من هاته المزايا.

[1] بن شرشار عز الدين، **التحفيزات الجائية و دورها كآلية لتفعيل إجراءات دعم وترقية الاستثمار بالجزائر** , الملتقى الوطني حول المؤسسات الاقتصادية الجزائرية واستراتيجيات التنويع في ظل انهيار أسعار المحروقات، جامعة 8ماي 1945، قالمة، ص5.

[2] قريشي، عزي فريال منال، مرجع سبق ذكره، ص28، 29.

الفرع الثالث: أهداف التحفيزات الجبائية

يهدف التحفيزالجبائي والذي تعنى به جميع الدول تقريبا إلى تسوية وتنظيم القانون الجبائي بشكل يكفل التوازن لمصالح المقابلة قدر الإمكان،وذلك من أجل تحسين عدالة النظام الجبائي من خلال مراعاة الأنشطة الاقتصادية والمكانة الاقتصادي لدولة، إضافة على أنها تساعد في معالجة مشاكل التهرب الضريبي، كما أنها تهدف كذلك إلى:[1]

- زيادة تنافسية المؤسسات المحلية في الأسواق الخارجية.
- تحقيق توازن الاستثمارات في جميع القطاعات.
- لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- تخفيف العبء الضريبي حتى تتمكن المؤسسات الاقتصادية من القدرة على التمويل الذاتي و تراكم رؤوس الأموال لديها.
- تدعيم الهيكل الإنتاجي وتحسين الإنتاجية من خلال زيادة مردودية عوامل الإنتاج، وبتالي تخفيض تكلفة الاستثمار مما يمنح فرصة لمنافسة المنتجات الأجنبية والعمل على تشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات.
- توسيع إطار التشغيل من خلال توفير موارد تسمح للأعوان الاقتصاديين بإعادة استثمارها في شكل فروع إنتاجية أخرى أو إنشاء مؤسسات جديدة.

كما أن التحفيزات الجبائية تعتبر أداة من أدوات السياسة المالية للدولة، فهي تساهم في المدى المتوسط والطويل في الرفع من مستويات الحصيلة الضريبية، حيث أن الأعوان الاقتصاديين الذين يستفيدون من التحفيزات في بداية نشاطهم سوف يتحولون فيما بعد إلى دافعي الضرائب، وهو ما يساهم في زيادة الوعاء الضريبي وإنعاش الخزينة العمومية.

ويمكن من خلال الشكل الموالي توضيح أثر التحفيزات الجبائية على زيادة حصيلة الإيرادات الضريبية ورفع موارد الخزينة العمومية:

[1] زهية لموشي، مرجع سبق ذكره، ص 06.

الشكل رقم (05): آلية عمل السياسة التحفيزية في زيادة موارد الخزينة العمومية

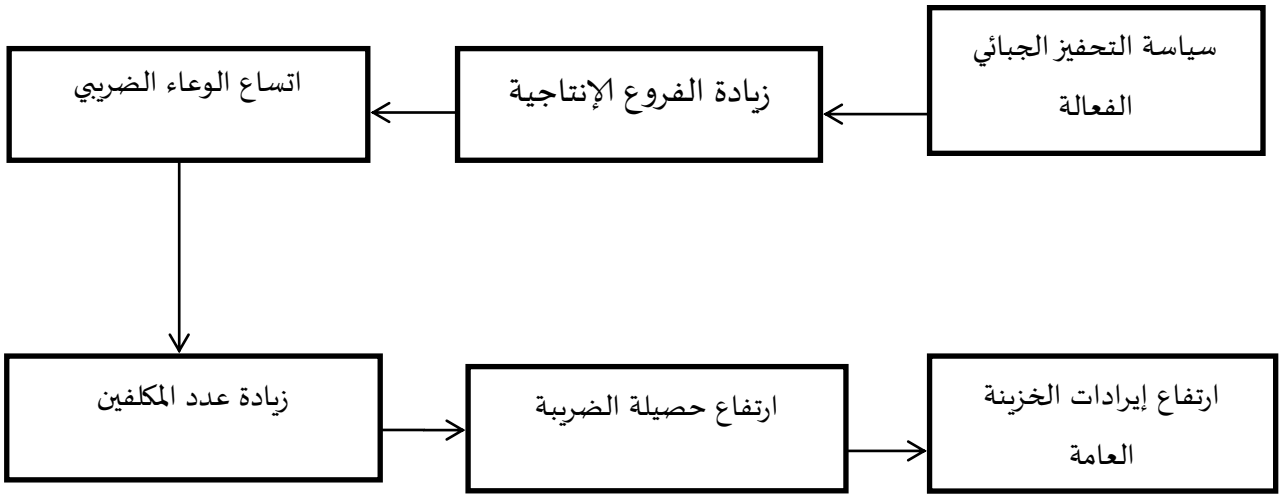

المصدر:عبد الحق بوقفة ، **دور التحفيز الجبائي في تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة**، رسالة ماجيستر، جامعة فارس يحي فارس،المدية، 2009، ص21.

المطلب الثاني: أشكال التحفيز الجبائي وشروط نجاحها

لكي يحقق التحفيز الجبائي الاهداف المرغوبة من طرف السلطات العمومية لا بد من توفر بعض الشروط، كما أن التحفيزات الجبائية تختلف باختلاف الأهداف التي أوجدت لأجل تحقيقها وكذلك الفئات المستهدفة منها.

الفرع الأول: أشكال التحفيز الجبائي

يعتبر التحفيز الضريبي متغير استراتيجيا تتخذه الدولة لتحقيق أهداف التنمية الشاملة،وبصفة خاصة تحقيق إغراءات للمكلف بالضريبة من أجل حثه على التصريح بالوجود والنشاط، وتتعدد سياسات التحفيز الضريبي، حيث نجد أن الأنظمة الضريبية تحاول التعامل بأكثر مرونة مع الأنشطة الاقتصادية الحيوية في القطاع الخاص، بحثها على المزيد من الجهود للنهوض بالسياسة التنموية من جهة وضمان ملائمة الخزينة العمومية والحفاظ على سلامة الضريبة.

أولا- الإعفاء الضريبي:

وهو عدم فرض الضريبة على دخل معين إما بشكل مؤقت أو دائم وذلك ضمن القانون، وتلجأ الدولة إلى هذه الإعفاءات لاعتبارات تقدرها ذاتيا وبما يتلاءم مع ظروفها السياسية والاقتصادية ، وقد تخصص هذه الإعفاءات لصالح فئة معينة من المؤسسات المنتجة بشروط ومقاييس محددة بموجب التشريع، وقد تتراوح مدة الإعفاء من 3إلى 10سنوات حسب أهمية الاستثمار.

من رأس المال المستثمر عندها ينتهي الإعفاء حتى وإن لم تنتهي الفترة الزمنية للإعفاء الضريبي ،وقد يكون الإعفاء مؤقتا كليا بحيث يتم إسقاط حق الدولة في مال المكلف كاملا لمدة معينة وقد يكون مؤقتا جزئيا بحيث يتم إسقاط حق الدولة من مال المكلف جزئيا لمدة معينة.

ثانيا- التخفيض الضريبي:

تعرف التخفيضات الضريبية على أنها تقليص يمس قيمة الضريبة المستحقة مقابل الالتزام ببعض الشروط كإعادة استثمار الأرباح بمعنى يتم استخدام التخفيضات الضريبة أكثر جدوى من طريقة الإعفاء الضريبي وذلك للاعتبارات التالية:

- إن أهم مشاكل استخدام طريقة الإعفاء الضريبي هو أنها وسيلة يستخدمها المستثمر للتهرب الضريبي خاصة في حالة المشروع ذو العمر الإنتاجي قصير الأجل.
- إن ما يهم المستثمر هو المعدل الضريبي الذي يخضع له بعد فترة الإعفاء، باعتبار هذا الأخير مؤقت وهذا خاصة في حالة المشروع ذو العمر الإنتاجي طويل الأجل.[1]

ثالثا- المعدلات التمييزية:

حيث يتم تصميم عدة معدلات ضريبية بالنسبة لنفس الضريبة يتم بموجبها تطبيق معدلات تفضيلية بالنسبة لقطاعات النشاط التي ترغب الدولة في تشجيعها، في حين يتم تطبيق المعدلات العادية على باقي الأنشطة غير المعنية بالتشجيع، وما على المستثمر أن يختار قطاع النشاط الذي يخضع لمعدل تفضيلي إذا أراد الاستفادة من ذلك الشكل من التحفيزات الجبائية.[2]

رابعا- نظام الإهتلاك: ويعتبر الإهتلاك مسألة ضريبية بالنظر إلى تأثيره المباشر على النتيجة من خلال حساب القسط السنوي للاهتلاك ويتوقف هذا الأخير حسب نظام الإهتلاك المطبق وكلما كان قسط الإهتلاك كبير كلما كانت الضرائب المفروضة على المؤسسة أقل[3].

---

[1] نجيب زروقي، **جريمة التملص الضريبي واليات مكافحتها في التشريع الجزائري** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر، في العلوم القانونية، كلية الحقوق والعلوم سياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2013، ص64، 68.

[2] عيسى سماعين ، دور **التحفيزات الجبائية في تشجيع الاستثمار السياحي في الجزائر–دراسة حالة فندق لافالي بالشلف-**، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، العدد03، 2019، ص 133.

[3] محمد رضا طيبة، محمد قريتلي، **دور التحفيز الجبائي في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجنوب الجزائري** ، مجلة أراء للدراسات الاقتصادية والإدارية، العدد01، 2019، ص42.

الفرع الثاني: شروط نجاح سياسات التحفيز الضريبي

إن نجاح عملية التحفيز الجبائي لجذب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الناشئة يجب أن تخضع لمجموعة من الشروط والسياسات التي تضعها الدولة من أجل الاستفادة منها ، وذلك وفق الأهداف المرجوة وأهم هذه الشروط هي:[1]

- مدى إسهام المشروع الاستثماري في تطوير وتنمية المناطق الجغرافية الفقيرة والنائية ،فإقامة المشاريع الاستثمارية في هذه المناطق سوف يساعد في إنمائها وتحقيق التوازن الجهوي ما بين التوزيعات الاستثمارية وبالتالي سوف تحصل المؤسسات على التحفيزات الجبائية.
- مدى مساهمة المشروع الاستثماري في زيادة التدفقات النقدية الداخلة من العملات الوطنية الأجنبية.
- مدى حدة وحداثة وتميز المنتج أو النشاط المشروع الاستثماري على المستوى الدولي المحلي، حيث أنه لما يكون هناك تميز للمنتج على المستوى العالمي فسوف تكون له حصة في السوق التصدير، أما تميزه على المستوى المحلي يكون بغرض تلافي تكدس السلع والمنتجات التي تنتج من طرف المحلين ولكي لا تكون هناك إزاحة لنفس المنتجات التي تنتج من طرف هؤلاء المنتجين المحلين والذي يكون ناتج عن فارق سعر التحفيز.
- وضع شروط وسياسات تهدف إلى الربط ما بين منح الحوافز الضريبية وبين أداء المشروع الاستثماري أي أن يتم منح الحوافز الضريبة على مراحل تتزامن مع بدء المشروع وتتزايد هذه الحوافز كلما تثبت كفاءة الأداء لهذا المشروع.
- وضع الضوابط لمتطلبات الأداء والسياسات الموجهة بالإنجاز و في هذا الإطار لابد على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تقرن منح التحفيزات الجائية بمجموعة من الشروط منها:
- ضرورة تشغيل عدد معين من العمالة الوطنية في كل المستويات التنظيمية.
- ضرورة استخدام الموارد المادية المحلية طالما تكون متوفرة بالكم والكيف ألازمين.
- منع إقامة المشروع الاستثماري في بعض الأنواع من النشاطات مثل إنتاج الأسلحة والخدمات والمرافق العامة.
- وضع ضوابط مرتبطة بنقل التكنولوجيا حيث لابد على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بجلب التكنولوجيا المتطورة إلى البلد وعدم استيراد التكنولوجيا المرتفعة الثمن إذا لم يوجد مبرر جوهري لها لأنها سوف تستفيد من التحفيزات الجائية عند تطبيق نظام الإهتلاك.

المطلب الثالث: أهمية التحفيزات الجائية في المؤسسات الناشئة

يمارس التحفيز الضريبي دورا مؤثر في تحسين مناخ الاستثمار للم ؤسسات الناشئة نظرا لتأثرها بالمزايا الناتجة عنه الأمر الذي يمكن استغلاله في تشجيع المؤسسات على:

- أخذ القرار الاستثماري.
- توجيه استمارتهم نحو المجالات و المناطق المرغوب تنميتها اقتصاديا و اجتماعيا من قبل الدولة.

[1] لوالبيه فوزية، مسعودي محمد، **أثر التحفيزات الجائية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة على الحصيلة الجائية في الجزائر**، مجلة البديل الاقتصادي، العدد01، 2020، ص32.

وعادة ما تأخذ المزايا شكل الإعفاء الكلي أو الجزئي للأرباح من الضريبة تطبيق معدلات الضريبة التميزية، السماح ببعض الخصومات التي تخفض من وعاء الضريبة، والإغفاء من الضرائب والرسوم الجمركية المطبقة على اقتناء الآلات والمعدات والمواد الخام من الأسواق الخارجية والمحلية اللازمة لإنشاء المؤسسة أو تشغيلها أو توسيعها.[1]

يعد الدعم الحكومي من أهم الأساليب و أنجعها للمساهمة في الارتقاء بمستوى عمل هذه المؤسسات ويكون دعم الدولة لهذا القطاع من خلال:[2]

- تقديم الاستشارات الاقتصادية و الفنية و التي تشمل تزويد الأفراد بخدمة التعريف بالأعمال و المهارات الضرورية لإدارة مؤسساتهم، وكذلك الاعتبارات الخاصة باقتصاديات المؤسسة مثل: اختيار النوع الصناعة، الموقع، رأس مال اللازم و الأسواق، وكل ما يتعلق بكيفية التعامل مع الموارد الأولية و اليد العاملة و الاختيار الأمثل للآلات و المعدات و تركيب و بناء المصانع و الفن الإنتاجي.
- تقديم الاستشارات الإدارية المتعلقة بالتخطيط والتمويل والتسويق...الخ.
- توفير المساعدات المالية و التي تتمثل في الإعانات و القروض التمويلية وإنشاء الهيئات المسؤولة عن ضمان الإثمان.

[1] لحواس زواق، **دور السياسة الضريبة في تحفيز وتوجيه الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة المنظومة م ص م في الجزائر**، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير ،جامعة فرحات عباس، سطيف، 2016، ص125.

[2] العلواني عديلة، **دور تحفيز الاستثمار في قطاع المؤسسة الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية** ، مجلة تاريخ العلوم، العدد الثامن، 2017، ص202.

خلاصة:

تؤدي مختلف الأساليب والآليات المبتكرة لمرافقة وتحفيز المؤسسات الناشئة دورا مهما في الدفع بهذا النوع من المؤسسات نحو النمو والتطور، فالمرافقة تعتبر من المقومات الأساسية للمؤسسات الناشئة منذ مرحلة الفكرة إلى غاية دخول السوق وتحقيق مركز تنافسي والوصول الى القدرة على النمو الذاتي ومواجهة التحديات وعلى رأسها المنافسة.

في هذا الإطار فإن طبيعة المرافقة والتحفيز التي تحتجها المؤسسات الناشئة لا تختلف كثيرا عن تلك التي تحتاجها الأنواع الأخرى من المؤسسات، فالمؤسسة الناشئة تحتاج إلى الدعم التقني والتنظيمي وأحيانا تحتاج إلى مصادر تمويل في مرحلة النشأة، في هذا الإطار فإن الحاضنات تعتبر من الهيئات المهمة التي تعتمد عليها المؤسسات الناشئة، حيث أن الحاضنات ترافق المؤسسة في مختلف المراحل وتقدم لها الدعم المطلوب بمختلف أشكاله،ف حاضنات الأعمال تعتبر منظومة كاملة تقدم جملة من الخدمات و التسهيلات تزود هذه المشاريع بالأدوات اللازمة لنجاح المشروع، وهذا ما يجعل منها أداة مفيدة لتهيأت مناخيات أكثر ريادة للحد من فشل هذه المشاريع من خلال تقديم تحفيزات جبائية تعمل على دعم الاستثمار في هذه المشاريع و تنميتها و تحقيق أهداف اقتصادية، اجتماعية، سياسية.

كما أنه من ناحية أخرى تحتاج المؤسسات الناشئة إلى الدعم التمويلي، سواء في شكل توفير مصادر تمويل بشروط ميسّرة تتناسب مع احتياجاتها من أجل الانطلاق، أو في شكل إعفاءات جبائية ومزايا أخرى تسمح بتخفيض التكاليف لديها، وهو ما يساهم في إتاحة الفرصة لها للتجسيد على أرض الواقع خاصة في مرحلة النشأة، أين تكون هذه المؤسسات غير قادرة على تحمل التكاليف.

من هنا فإن المرافقة وأساليب التحفيز والدعم الفني والتقني والمالي والتنظيمي الذي عملت مختلف دول العالم على توفيره للمؤسسات الناشئة يعتبر ضرورة قصوى بالنسبة لها، وعلى غرار باقي دول العالم فقد اتجهت الجزائر في نفس الاتجاه من خلال إقامة عدة آليات وأساليب وهيئات لدعم وتحفيز ومرافقة المؤسسات الناشئة، وهو موضوعنا في الفصل الموالي.

الفصل الثالث

تمهيد:

شهدت الجزائر مؤخرا ضغوط مالية تمثلت في تراجع احتياطاتها من العملات الأجنبية والعجز في الميزانية العامة وميزان المدفوعات، ويعود السبب في ذلك إلى تراجع مداخيلها من الغاز والنفط، في هذا الإطار فإن توجه الحكومة نحو تعزيز دور القطاع الخاص في الرفع من قدرات الاقتصاد الوطني أصبحت أكثر إلحاحا، فالا هتمام بالقطاع الخاص يتم من خلال تقديم الدعم الكبير له وفتح المجال أمامه للمساهمة من خلال الاستثمار في مختلف القطاعات الإنتاجية والخدماتية.

في هذا الصدد وباعتبار المؤسسات الناشئة من بين مجالات الاهتمام التي أولتها السلطات العمومية أهمية خاصة في السنوات الأخيرة، فقد تم إنشاء حاضنات الأعمال التي تعتبر مجموعة متكاملة من الخدمات والتسهيلات وآليات المساندة والاستشارة توفرها لدعم المؤسسات الناشئة و لتحقيق أعباء مرحلة الانطلاق، كما اهتمت الدولة في هذا الإطار بالجانب التشريعي والقانوني، حيث وردت نصوص قانونية تحدد مفهوم المؤسسة الناشئة وتوضح آليات الدعم المخصصة لها والإعفاءات الجبائية التي تستفيد منها.

كما تم في هذا الصدد، وبصدد تنظيم وضبط بيئة عمل هذا النوع من المؤسسات، إنشاء وزارة منتدبة مكلفة باقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة، وفي هذا الاتجاه أيضا، وفي مجال التمويل فقد تم إطلاق الصندوق الوطني لتمويل المؤسسات الناشئة، واهتمت الجزائر أيضا بالنظر في أنظمتها التعليمية والاهتمام بالشباب من خلال دعم مشاريعهم وأفكارهم الإبداعية عن طريق جملة من التسهيلات الإدارية المستحدثة في سبيل نمو وتطور هذا النوع من المؤسسات.

ولدراسة حالة الجزائر فيما يتعلق بتحفيز ومرافقة المؤسسات الناشئة فقد تطرقنا لمجموعة من العناصر ضمن ثلاثة مباحث كما يلي:

- ✓ **المبحث الأول: مجهودات الدولة في مجال دعم المؤسسات الناشئة في الجزائر.**
- ✓ **المبحث الثاني: حاضنات الأعمال كفاعل أساسي لدعم المؤسسات الناشئة في الجزائر.**
- ✓ **المبحث الثالث: الصندوق الوطني لتمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر.**

المبحث الأول: مجهودات الدولة في مجال دعم المؤسسات الناشئة في الجزائر

تحاول السلطات الجزائرية خلق نموذج اقتصادي جديد بعيد ا عن النموذج الحالي المعتمد على الريع، والذي اعتمد عليه الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال، ويقوم النموذج الاقتصادي الجديد على تشجيع المبادرة وحرية الاستثمار وخلق الثروة ومناصب الشغل، وتظهر ملامح اهتمام الجزائر بالمؤسسات الناشئة في السنوات الأخيرة من خلال المبادرات التي تبنتها السلطات العمومية،فقد أبدت اهتماما كبيرا بدعم الشباب الباحث على خلق المؤسسات الناشئة من خلال سن القوانين التي تؤطر هذه العملية، تنظيم ندوات وطنية ومؤتمرات وتبني مخرجاتها على غرارالندوة الدولية الخاصة بالمؤسسات الناشئة في الجزائر ، وفي ظل استخدامات التكنولوجيات الحديثة، هذه الاخيرة التي تعتبر من مقومات المؤسسات الناشئة، فقد تم إطلاق منصات رقمية للمؤسسات الناشئة، فيما يلي عرض لأهم المجهودات التي تم القيام بها بغرض دعم وتسهيل إنشاء المؤسسات الناشئة في الجزائر.

المطلب الأول: ملامح دعم المؤسسات الناشئة في ظل القوانين الجديدة

تظهر ملامح الدعم الحكومي للمؤسسات الناشئة من خلال القوانين والتشريعات، هذه الأخيرة التي تبين بوضوح مدى اهتمام السلطات بهذا النوع من المؤسسات، حيث تم التركيز على فئة الشباب حاملي الأفكار الإبداعية والابتكارية من أجل دعمهم في تجسيدها وخلق مؤسساتهم الخاصة، كما تم أيضا إطلاق عدة آليات للمرافقة.

الفرع الأول: تشجيع الشباب حاملي الأفكار

اعتمدت الدولة الجزائرية العديد من الأساليب من أجل تشجيع الشباب على إنشاء الشركات الناشئة في مختلف المجالات من خلال تنظيم العديد من المعارض والملتقيات في العديد من الولايات من أجل تقريب الشباب من هذا المجال وتشجيعهم على دخوله من خلال مرافقتهم بالعديد من التحفيزات والتسهيلات التي تسمح لهم بتحقيق نجاحات عديدة وهو ما سيزيد من إقبال الشباب على مجال إنشاء الشركات الناشئة.

وفي هذا المجال نظم ملتقى في أدرار حول الشركات الناشئة، حيث أكد مشاركون في ورشة تكوينية حول كيفية إنشاء مؤسسة ابتكارية ناشئة نظمت في إطار «منتدى أدرار 2020 للمؤسسات الناشئة» أن المؤسسات الناشئة باتت تشكل رهانا حقيقيا للاقتصاد الحديث الرقمي، من خلال اللقاء التكويني قدم المؤطرون عدة توجهات حول كيفية إنجاح هذه المؤسسات التي تعد رهانا حقيقيا في نجاعة منظومة الاقتصاد الحديث والرقمي الذي تعتمد عليه اقتصاديات عديد البلدان في العالم.

وفي هذا الجانب، يرى الشباب أن التوجه نحو هذا المجال سيضع التنمية في مسارها الصحيح حيث سيساعد في القضاء على الذهنيات السلبية والمحبطة لعزائم الشباب وأفكارهم الإبتكارية، كما يسمح ذلك أيضا بتصحيح الوجهة والمفهوم الحقيقي للمؤسسة الناشئة في تعاملها مع السوق من منظور عالمي، باستغلال التكنولوجيات الحديثة التي ما

تزال تستهلك من طرف الشباب في أمور هامشية رغم الإمكانيات المالية المعتبرة التي سخرتها لها الدولة نظرا لجدواها الفعالة في الاقتصاد الرقمي واقتصاد المعرفة.

وتضمنت تلكالورشات جانبا دراسيا نظريا وآخر تطبيقيا وتشمل إعداد البطاقات الأولية للمشاريع الإبتكارية وتحديد العملاء الأساسيين لهذه المشاريع ومعرفة احتياجات الجماعات المحلية ، بما يمكن المؤسسة الناشئة من تقديم حلول عملية ذكية للاحتياجات المحلية للهيئات والمتعاملين الاقتصاديين، تندرج هذه الورشة في إطار الإستراتيجية الجديدة التي انتهجتها السلطات العليا للبلاد بخصوص إنشاء هيئات خاصة لاحتضان ومرافقة وتمويل المؤسسة الناشئة.

الفرع الثاني: إطلاق إجراءات عملية لمرافقة الشباب

في إطار التوجه الاقتصادي الجديد الذي تبنته الجزائر منذ سنة 2019، كشفت الوزارة الأولى عن وضع جملة من الإجراءات التي تهدف إلى تنويع وتعزيز مداخيل الاقتصاد الوطني وأعلنت عن تسهيلات لفائدة الشباب المستثمر من أصحاب الشركات الناشئة، بما فيها تخصيص ثلاثة آلاف محل تجاري لفائدتهم وصندوق وطني لدعمهم ، والمتمثل في الصندوق الوطني لتمويل المؤسسات الناشئة.

وتسعى الحكومة تهدف من خلال هذه الإجراءات إلى البحث في مشاريع الشباب أصحاب الشركات الناشئة بحلول ذكية، حيث قررت الحكومة، في إطار توسيع استخدام التكنولوجيات الحديثة لدعم وتعزيز دور المؤسسات الناشئة، القيام بإنشاء ثلاث مناطق تكنولوجيا لفائدة الشباب أصحاب الشركات الناشئة، إنشاء صندوق وطني لدعم الشركات الناشئة، مع وضع تسهيلات تسمح لصغار المستثمرين بتسجيل الشركات الناشئة في السجل التجاري.

وتهدف الحكومة من خلال هذه الإجراءات وغيرها إلى حماية الاقتصاد الوطني وتنوعيه خصوصا وأن قانون المالية 2020 يحمل مساعي تعزيز جاذبية الاقتصاد الوطني وتحسين مناخ الأعمال وعقلنة النفقات العمومية والواردات من الخدمات والسلع، تنويع وتوسيع مصادر تمويل الاقتصاد الوطني إلى جانب تحسين مداخيل الإيرادات العادية لميزانية الدولة عبر الرفع من أداء عمليات التحصيل الجبائي وتبسيط الإجراءات الجبائية والجمركية ومكافحة التهرب الضريبي، كما شددت الدولة طبقا لما تضمنه قانون المالية الجديد على إعفاء المؤسسات الشبابية واستثمارات الشباب الحامل للمشاريع من الضرائب والرسوم المختلفة وإقرار تحفيزات لهم وتسهيل وصولهم إلى العقار لتوسعة مشاريعهم.[1]

[1] يومية الشعب الجزائرية، **المؤسسات الناشئة...مستقبل أيدي الشباب**، www.ech-chaab.com

المطلب الثاني: إطلاق الأرضيات الرقمية لتسهيل عمل المؤسسات الناشئة

تعتبر المؤسسات الناشئة نوع حديث يعتمد بالدرجة الأولى على التكنولوجيات الحديثة وشبكة الانترنيت، حيث أن نشاط هذا النوع من المؤسسات يتطلب السرعة والسهولة في إنجاز العمليات المتعلقة بالنشأة والدخول إلى الأسواق والبحث عن مصادر التمويل، وتعتبر التكنولوجيات الحديثة من الوسائل التي تحقق هذه المزايا، وبالتالي فقد تبنت الجزائر العديد من المبادرات في هذا الإطار، وذلك بغرض توفير بيئة أعمال تكنولوجية تناسب مع احتياجات أصحاب المؤسسات الناشئة وتتوافق مع خصوصية المؤسسات التي يقومون بإنشائها.

ومن بين المبادرات التي تم إطلاقها في هذا الإطار نذكر ما يلي:

أولا- الأرضية الرقمية الديناميكية:

خصصت هذه الأرضية الرقمية ، المتاحة عبر الموقع الرسمي لوزارة الداخلية ، لاستقبال العروض المقدمة من طرف المقاولين الشباب عن طريق التسجيل مباشرة لمشاريعهم المبتكرة القائمة على التكنولوجيات الرقمية والحلول الذكية المطورة في مجالات ذات صلة بالمواضيع التي تتناولها الندوة الدولية للمؤسسات الناشئة.

كذلك تطمح وزارة الداخلية إلى جعل هذه الأرضية مرجعا دائما للقطاع، يوضع تحت تصرف الجماعات المحلية، يسمح بإحصاء كل الأفكار الحاملة لحلول ذكية، مبتكرة وفق خصوصيات مختلف الأقاليم، ويشكل أداة تقنية لربط الشركات الناشئة بالأهداف الإنمائية التي سطرتها الجماعات الإقليمية في إطار توحيد وتضافر المبادرات.[1]

وتعتبر هذه العملية مهمة جدا بالنسبة لتنظيم وإحصاء المشاريع والأفكار التي تعتبر مصدرا لتجسيدها في شكل مؤسسات ناشئة فيما بعد، إذ من خلال هذه الأرضية يمكن توفير قاعدة بيانات تساعد على تسريع عملية منح الاعتمادات والتراخيص للمباشرة في تجسيد تلك المشاريع وإنشاء المؤسسات وهذا حسب أولويات السياسة الاقتصادية للدولة، حيث أن هناك قطاعات تعتبر ذات أولوية.

ثانيا- منصة الشركات الناشئة والصغيرة:

الغرض من هذا النموذج هو جمع المعلومات من الشركات الناشئة والمشاريع الصغيرة القائمة في الجزائر من أجل بناء قاعدة بيانات مركزية لجميع الأطراف النشطين في النظام البيئي، ستكون قاعدة البيانات بمثابة مصدر للشركات المستقبلية مع أفضل الشركات في مختلف المشاريع.

هناك ثلاث أجزاء لإكمالها: معلومات الشركة و نشاط الشركة وإستراتيجية العلامة التجارية، ويلزم تقديم معلومات دقيقة وملء النموذج بعناية، أي معلومات مزورة عن الشركة أو نشاطها أو صورة علامتها التجارية ستعرض الشركة

[1] وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، **الندوة الدولية "الدعم المؤسسات الناشئة في مجال المرفق العمومي"، متاح على موقع الوزارة على العنوان التالي:** http://www.interieur.gov.dz.

لسحبها من قاعدة البيانات ولن يتم ذكرها على النظام الأساسي بعد ذلك، سيتم استخدام جميع البيانات المقدمة لإنشاء قاعدة بيانات لبدء التشغيل التي سيتم استخدامها للتحديدات القائمة على الأداء لأفضل الشركات الناشئة والمشاريع الصغيرة لربطها بالمشاريع المستقبلية.

تعتبر المنصات الرقمية وسيلة مهمة جدا بالنسبة للمؤسسات الناشئة، حيث تساهم في تحقيق العديد من المزايا والمتمثلة في تسريع الإجراءات وتوفير الوقت وتخفيض التكلفة، الأمر الذي يجعل عملية إنشاء مؤسسة ناشئة عملية بسيطة لا تتطلب تعقيدات إدارية وتنظيمية...الخ، وهذا ما هو معمول به في الدول التي تعتبر رائدة في مجال المؤسسات الناشئة.

المطلب الثالث: مخرجات الندوة الدولية الخاصة بالمؤسسات الناشئة في الجزائر

تبنت السلطات العمومية مفهوم المؤسسات الناشئة بشكل رسمي وتسعى لإدماجها ومنحها مكانتها في السوق الوطنية من خلال العديد من المبادرات، ولعل أبرز تلك المبادرات ما تم الخروج به من توصيات الندوة الدولية الخاصة بالمؤسسات الناشئة.

فقد أشرفت وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية بعقد الندوة الدولية حول دعم المؤسسات الناشئة في مجال المرفق العمومي، وقد خرجت هذه الندوة ببعض المخرجات التي تنطبق على الشركات الناشئة بشكل عام والشركة التي تنشط في المرفق العمومي بشكل خاص، وتمثلت أهم مخرجات هذه الندوة في المحاور التالية[1]:

أولا- فيما يتعلق بالتنظيم والتنسيق بين الفاعلين: أوصت بما يلي:

- تشجيع والسهر على وضع منظومة مندمجة للمؤسسات الناشئة تتشكل من كافة الفاعلين أو المتدخلين بمختلف فئاتهم.
- إنشاء وكالة وطنية مكلفة بتنسيق هذا النظام, وكذا ترقية ومرافقة المؤسسات الناشئة و حاضنات المؤسسات.
- ترقية دور حاضنات المؤسسات على مستوى هذه المنظومة المندمجة:الجامعات, الحاضنات المتخصصة, الوسطاء المساعدون أو المسلمون، مشاتل المؤسسات الناشئة، الشركات والمتعاملون العموميين، البنوك، مراكز البحث وفضاءات التدريب والعمل التعاوني.
- وضع إطار تنظيمي يحدد القانون الأساسي للمؤسسات الناشئة.
- تعميم حاضنات المؤسساتية لاسيما منها تلك التابعة للجامعات والمؤسسات المحلية.
- خلق فضاءات التبادل والتشاور بين مختلف الفاعلين في المنظومة وتحديد الأطراف الأساسية لهذه المنظومة.
- تشجيع المؤسسات الناشئة على التكتل في شكل جمعيات محلية أو وطنية وخلق شبكات تعاون قصد توحيد جهودها.

[1] وليد بولغب، مرجع سبق ذكره، ص195، 196.

- إثراء المنصة الإلكترونية للمؤسسات الناشئة التي وضعتها وزارة الداخلية أمام حاملي الأفكار المبتكرة قصد تمكينهم من تجسيد أفكارهم في شكل مشاريع حقيقة.

ثانيا- فيما يتعلق بالتمويل ومخطط الأعباء لفائدة المؤسسات الناشئة:من أهم التوصيات ما يلي:

- حث القطاعات الوزارية، الجماعات الإقليمية والمؤسسات الاقتصادية على ترقية الشراكة مع الشركات الناشئة والشباب حاملي المشاريع المبتكرة.
- إعادة تفعيل أحكام المادة 87 من المرسوم الرئاسي رقم 15-247 المؤرخ في 16 سبتمبر 2015 المتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العمومي، عبر إصدار قرار السيد وزير المالية، المبرمج في هذا الشأن بغرض دعم المؤسسات الصغيرة والناشئة.
- تسهيل ولوج المؤسسات الناشئة للطلب العمومي عبر تكييف دفتر الشروط الذي يلزم بضرورة اللجوء إلى المناولة مع المؤسسات الناشئة.
- إعطاء الطابع الدائم لتعليمة وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية الموجهة للجماعات المحلية المتعلقة بتخصيص غلاف مالي بعنوان سنة 2020 يوجه لاقتناء حلول ذكية في مجال الخدمة العمومية.
- وضع آلية مركزية لمتابعة المشاريع المنجزة في إطار الشراكة بين الجماعات المحلية والمؤسسات الناشئة.
- حث الجماعات المحلية على توقيع اتفاقات خبرة مع المؤسسات المبتكرة.
- اتخاذ تدابير تحفيزية (جبائية) من أجل حث المتعاملين العموميين والخواص على اللجوء إلى الحلول المبتكرة التي تقدمها المؤسسات الناشئة.
- تحفيز القطاعات الوزارية على تطوير تطبيقات قابلة للإدماج في بطاقة التعريف الوطنية البيومترية.
- إطلاق مشروع "الزبون الأول" تسمح للمؤسسات الناشئة الحصول على صفقة أولى عبر الطلب العمومي.

ثالثا- فيما يتعلق بالتكوين والتدريب المتخصص لفائدة المؤسسات الناشئة:

- برمجة إنشاء حاضنات مؤسسات على مستوى وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية وكذا على مستوى الجماعات المحلية لاسيما الولايات، قصد المساعدة على ظهور مؤسسات ناشئة متخصصة في مجال الخدمات العمومية ذات الأولوية (الجباية المحلية، الإنارة العمومية، بطاقة التعريف الوطنية البيومترية، تسيير النفايات...)
- إحياء دور حاضنات المؤسسات في مجال التكوين ومرافقة المؤسسات الناشئة.
- تنظيم دورات تكوين وتدريب لفائدة المؤسسات الناشئة وحاضنات المؤسسات، حول مواضيع تتعلق بالمرافق العمومية الجوارية، ويجب أن تتم هاته الدورات التكوينية على مستوى الإدارات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الطابع الاقتصادي والتجاري المكلفة بتسيير المرفق العمومي من أجل ضمان تطوير حلول مناسبة.
- استحداث مسابقة وطنية سنوية " **أفضل مؤسسة ناشئة"** بغرض تشجيع الابتكار في الحلول الذكية بهدف تحسين وعصرنة المرافق العمومية الجوارية.

رابعا- فيما يتعلق بالتعاون الدولي والتبادل: فقد أوصت الندوة بما يلي:

- تثمين والاستفادة من خبرات النخبة المهاجرة و الجالية في الخارج في مجال مرافقة وتطوير المؤسسات الناشئة.
- إدراج محور «**ترقية المؤسسات الناشئة**» ضمن اتفاقيات التعاون اللامركزي.
- إدراج محور « **المؤسسات الناشئة والابتكار** » من اتفاقيات وبروتوكولات التعاون الثنائي والمشترك (الاتحاد الأوروبي، اتحاد الإفريقي، اتحاد دول المغرب العربي).
- تشجيع ودعم إقامة علاقات تعاون بين المؤسسات الناشئة الجزائرية ونظيراتها الأجنبية.
- استحداث مسابقة سنوية " **المؤسسة الناشئة للسنة** " موجهة للمؤسسات الناشئة الإفريقية بغرض تعزيز التبادل بين الدول الإفريقية والترويج لصورة المؤسسات الناشئة الجزائرية.[1]

يتضح من خلال توصيات الندوة ان المؤسسات الناشئة في الجزائر حظيت باهتمام واسع على الصعيدين العلمي والعملي، حيث ارتكزت تلك التوصيات التي تمت صياغتها من طرف خبراء ومسؤولين حكوميين، على كيفية خلق بيئة عمل متكاملة ومناسبة لاحتياجات وتطلعات الشباب الراغبين في إنشاء مؤسساتهم الناشئة في إطار قانوني منظم يتيح لهم التسهيلات ويوفر لهم المرافقة والتحفيز اللازم لذلك.

[1] وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، مرجع سبق ذكره.

المبحث الثاني: حاضنات الأعمال كفاعل أساسي لدعم المؤسسات الناشئة في الجزائر

بالنظر لرواج فكرة حاضنات الأعمال كثيرا على المستوى الدولي،و بالنظر لدورها الكبير في دعم وتنمية المؤسسات الناشئة واستدامتها ،إذ أن معظم الدول التي تبنت نموذج الحاضنات حققت نجاح كبير وملموس في مجال ترقية وتطوير المؤسسات الناشئة،من هنا فقد تبنت الجزائر هي الأخرى هذا المفهوم الجديد سعيا منها لترقية القطاع المقاولاتي وتنمية العمل الحر الذي يمثل أهمية إستراتيجية قصوى في ظل الظروف الحالية التي تقتضي تسخير كل القدرات الوطنية الفكرية والمادية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المرغوبة، في هذا الإطار فقد تم وضع الأطر التنظيمية والقانونية والتشريعية اللازمة لإنشاء وإقامة حاضنات الأعمال.

المطلب الأول: ظهور حاضنات الأعمال في الجزائر وتطورها

بالنظر لأهمية دور الحاضنات بالنسبة للمؤسسة الناشئة، كما تمت الإشارة إليه في الفصل السابق، وفيما يتعلق بواقع هذه الحاضنات في الجزائر، ورغم حداثة التجربة، إلا أنها أصبحت واقعا معاشا، حيث تم إنشاء حاضنات الأعمال لتقوم بالدور المنوط بها في مجال حضانة ومرافقة المؤسسات الناشئة.

الفرع الأول: نشأة حاضنات الأعمال في الجزائر

تعتبر التجربة الجزائرية حديثة العهد في مجال حاضنات الأعمال إلى غاية صدور القانون التوجيهي لسنة 2001 الذي يتضمن رسم الخطوط الواجب وضعها وتنفيذها لتحسين قطاع المؤسسات الناشئة، والعمل على ترقيته من خلال إنشاء وكالات وصناديق ومراكز تسهيل تؤسس لهذا الغرض، ليتم بعد ذلك إصدار المرسوم التنفيذي رقم 03 المؤرخ 25فيفيري 2003 المتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات، ونفس المرسوم متضمن القانون الأساسي لمراكز التسهيل وذلك من أجل التعريف بحاضنات الأعمال وأنواعها والهيئات العامة والمؤسسات التي تديرها، وفي هذا الإطار فإن المشرع الجزائري أخذ بمفهوم مشاتل المؤسسات ومراكز التسهيل, في حين تقتصر المحضنة كشكل من أشكال المشاتل على دعم ومساعدة المشاريع القائمة على تقديم الخدمات فقط.[1]

أولا- مشاتل المؤسسات:

1. **تعريف مشاتل المؤسسات:** تقرر إنشاء مشاتل المؤسسات مع صدور المرسوم التنفيذي رقم 03-78 المؤرخ في 25 فيفري 2003 المتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات، وعرفت مشاتل المؤسسات بموجب المرسوم في المادة الثانية بأنها مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي.[2]

[1] أحمد بن قطاف، **دور برامج احتضان الأعمال في دعم إنشاء المؤسسات الصغيرة دراسة لبعض التجارب العالمية مع الإشارة لتجربة الجزائر**، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد14، 2016، ص 150.

[2] أحمد بن قطاف، مرجع سبق ذكره، ص 499.

وتتخذ المشاتل أحد الأشكال الآتية:

- المحضنة: هي هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الخدمات.
- ورشة الربط: وهي هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الصناعة الصغيرة والمهن الحرفية.
- نزل المؤسسات: هي هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع المنتمين إلى ميدان البحث.

لقد قسّم ا لمشرع الجزائري أشكال المشاتل حسب نوع القطاع الذي تنتمي إليه المشاريع، فالمحاضن (الحاضنات) تختص بالمؤسسات العاملة بقطاع الخدمات، بينما نزل المؤسسات تتكفل بالمؤسسات العاملة بميدان البحث، الأمر الذي يختلف عن المفاهيم المعمول بها في الدول المتقدمة والدول النامية، حيث نجد أن تسمية الحاضنات لا تقتصر فقط على قطاع الخدمات بل تشمل جميع أنواع القطاعات، وتختص بشكل أكثر بقطاع البحث والتكنولوجيا.[1]

2. **أهداف مشاتل المؤسسات:** تهدف مشاتل المؤسسات عن طريق ما يلي:[2]
   - تطوير التعاون مع المحيط المؤسساتي.
   - المشاركة في الحركة الاقتصادية.
   - العمل على أن تصبح في المدى المتوسط عاملا استراتيجيا في التطور الاقتصادي في أماكن تواجدها.
   - تشجيع بروز المشاريع المبتكرة.
   - تقديم الدعم لمنشئي المؤسسات الجدد.
   - ضمان ديمومة المؤسسة المرافقة.
   - تشجيع المؤسسات على تنظيم أفضل.
3. **مهام مشاتل المؤسسات:** تتولى "مشاتل المؤسسات مهمة تنفيذ نظام دعم إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة" على المستوى المحلي الذي تحدده الهياكل المركزية للوكالة، وتقديم الخدمات الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وبهذه الصفة، تكلف على الخصوص بما يأتي:[3]
   - تشجيع إنشاء المؤسسات الصغيرة بتقديم خدمات الاحتضان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حديثة النشأة والتسريع للمؤسسات الصغيرة المبتكرة أو تلك التي لديها إمكانيات نمو كبيرة.
   - توفير إيواء ظرفي للمؤسسات الصغيرة التي تواجه صعوبات، المسجلة في نظام الدعم للديمومة.
   - القيام بأعمال تحسيسية وتكوينية لفائدة الشباب فيما يخص المقاولاتية، بالتكامل مع الأجهزة الموجودة.
   - تقييم الإمكانيات المحلية لإنشاء المؤسسات الصغيرة وتكثيف النسيج الصناعي.

---

[1] سليم بوقنة وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 224.

[2] عمار زودة، حمزة بوكفة، **حاضنات الأعمال كنظام داعم لبقاء وارتقاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع الإشارة لمشاتل الجزائر** ، مجلة الدراسات المالية,المحاسبية والإدارية، العدد الثاني، 2014، ص 67.

[3] **المرسوم التنفيذي رقم 2-331 المؤرخ في 21 نوفمبر 2020**، المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 18-170 المؤرخ في 26 يونيو 2018، الجريدة الرسمية الجزائرية، الذي يحدد مهام وكالة تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الابتكار وتنظيمها وسيرها .http//www.aps.dz،

- تحديد فرص الاستعانة بمصادر خارجية لأنشطة المؤسسات الكبيرة، لاسيما الصناعية، بهدف تشجيع إنشاء المؤسسات الصغيرة, في هذا الإطار.
- مساعدة حاملي المشاريع لدى صناديق الإطلاق والمصادر الأخرى للتمويل.

ثانيا: مراكز الدعم والاستشارة (مراكز التسهيل سابقا)

1. تعريف مراكز الدعم والاستشارة:

هي عبارة عن مؤسسات عمومية ذات طابع تجاري وصناعي, تعمل على دعم وتسهيل إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.[1]

2. أهداف مراكز الدعم والاستشارة:

تتمثل أهداف مراكز الدعم والاستشارة فيما يلي:[2]

- ضمان تسيير الملفات التي تخص بمساعدات الصناديق المنشأة لدى وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة.
- تقليص آجال إنشاء المؤسسات وتوسيعها واستردادها.
- إنشاء قاعدة معطيات حول الكثافة المكانية لنسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حول تطور التكنولوجيا.
- مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للاندماج في الاقتصاد الوطني والدولي.
- وضع شباك يتكيف مع احتياجات منشئ المؤسسات والمقاولين.
- تطوير ثقافة التفاؤل.
- تشجيع تطوير النسيج الاقتصادي المحلي.
- إنشاء مكان التقاء بين عالم الأعمال والمؤسسات والإدارات المركزية والمحلية.
- الحث على تثمين البحث عن طريق توفير جو متبادل بين حاملي المشاريع ومراكز البحث وشركات الاستشارة ومؤسسات التكوين والأقطاب التكنولوجية والصناعية والمالية.
- ترقية تعميم المهارة وتشجيعها.
- تثمين الكفاءات البشرية وعقلنة استعمال الموارد المالية.[3]

[1] أحمد ميلي سمية، **دور حاضنات الأعمال في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة –حالة الجزائر-**، مجلة الأفاق للدراسات الاقتصادية، العدد02، 2020، ص 53.

[2] محمد عبد القادر، وآخرون، **دور ريادة الأعمال في تطوير المشروعات الصغري والمتوسطة في الاقتصاد الليبي**, مؤتمر حول حاضنات الأعمال كآلية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة-تجربة دولة الجزائر-، 21 سبتمبر 2019، الجزائر، ص 280.

[3] جمال بن نعمان، مرجع سبق ذكره، ص 501.

3. **مهام مراكز الدعم والاستشارة:**

تتولى مراكز الدعم والاستشارة للمؤسسات الناشئة مهمة تنفيذ برامج وأنظمة دعم تطوير وديمومة المؤسسات الناشئة على المستوى المحلي، المحددة من طرف الهياكل المركزية للوكالة لفائدة المؤسسات الناشئة مع ضمان

المرافقة وبهذه الصفة تكلف على الخصوص بما يلي:[1]

- ✓ دراسة وتحليل احتياجات المؤسسات الناشئة، بالاتصال مع مجموع الفاعلين المعنيين على المستوى المحلي بهدف اقتراح الكيفيات المطلوبة للبرامج والأنظمة التي تنفذها.
- ✓ اقتراح مشاريع للتطوير الجماعي أو النظم البيئية للمؤسسات الناشئة.
- ✓ تنفيذ البرامج وأنظمة الدعم المحددة من طرف الوكالة بالاتصال مع الفاعلين المعنيين على المستوى المحلي في مجال:
  - عصرنة المؤسسات الصغيرة وحديثة النشأة.
  - تطوير المناولة ودعم تعزيز الاندماج الصناعي الوطني.
  - دعم الابتكار والرقمنة في المؤسسات الناشئة والحفاظ عليها.
  - تطوير النظم البيئية في المؤسسات الناشئة.

الفرع الثاني: واقع نشاط حاضنات الأعمال في الجزائر

يمكن القول بأن حاضنات الأعمال في الجزائر أصبحت تمثل أهم الهيئات المكلفة بمرافقة واحتضان المؤسسات الناشئة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث أن انتشار هذا النوع من الهيئات عرف تطورا ملحوظا في السنوات الأخيرة.

[1] **المرسوم التنفيذي رقم 2-331 المؤرخ في 21 نوفمبر 2020**، مرجع سبق ذكره.

ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول الموالي الذي يبين عدد مراكز الدعم ومشاتل المؤسسات على المستوى الوطني فيما يلي:

الجدول رقم (01): عدد مراكز الدعم والاستشارة ومشاتل المؤسسات على المستوى الوطني

	مراكز الدعم والاستشارة	مشاتل المؤسسات
الهياكل التشغيلية	27	17
هياكل قيد الإنجاز	02	02
العدد الإجمالي	29	19

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على :

Bulletin d'information statistique de la PME, Ministère de l'Industrie des mines, données du 1 er semestre2019,N°35,novembre2019,p19.

يوضح الجدول أعلاه عدد مشاتل المؤسسات ومراكز الدعم والاستشارة على المستوى الوطني، حيث هناك 29 مركز منها 27 مركز ناشط، ويوجد مركزين قيد الإنشاء، وأيضا نلاحظ حوالي 19 مشتلة، منها 17 مشتلة تعمل، ومشتلتين في قيد الإنشاء، ومشتلة الجزائر بدأت مؤخرا عملها.

وتقوم هذه المشاتل بدور مهم في مرافقة المؤسسات الناشئة، حيث يمكن ملاحظة ذلك من خلال المعطيات الواردة في الجدول أدناه، والمتعلقة بحصيلة نشاط هذه المشاتل على المستوى الوطني في مجال تبني المشاريع واحتضانها وكنتيجة لذلك عدد المؤسسات الناشئة ومناصب العمل التي تم خلقها:

الجدول رقم (02): حصيلة نشاط مشاتل المؤسسات على المستوى الوطني للسداسي الثاني سنة 2018

الولاية	عدد المشاريع المحتضنة	عدد المؤسسات الناشئة	عدد مناصب العمل المتوقعة
أدرار	07	02	07
باتنة	16	08	38
ميلة	06	04	34
البيض	26	12	56
بسكرة	23	23	53
البويرة	08	04	63
عنابة	16	03	47
خنشلة	11	07	52
أم البواقي	12	04	26

غرداية	05	02	40
برج بوعريريج	07	07	52
بشار	05	02	04
سيدي بلعباس	03	01	05
تيارت	19	03	57
وهران	12	02	05
ورقلة	10	09	33
المجموع	**186**	**93**	**539**

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على وثائق:

Bulletin d'information statistique de l'entreprise, Ministère de l'Industrie des Mines, données de 2 $^{m}_{e}$ ^{m} semestre2018, N°34, avril 2019, p :30

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه مدى مساهمة حاضنات الأعمال في احتواء المشاريع وتحولها إلى مشاريع ناشئة، فقد بلغ عدد المشاريع المحتضنة 186 مشروع موزع على 16 ولاية، وتم إنشاء 93 مؤسسة، ومن المتوقع أن تخلق 539 منصب شغل.

ونلاحظ أيضا أن مشاتل البيض وبسكرة وتيارت سجلت حصيلة مرتفعة عن باقي المشاتل، ويمكن أن نرجع ذلك عن المشاركة في كل التظاهرات الوطنية والخدمات التي توفرها والحملات التعريفية التي يقدمونها للتعريف بالمشتلة ، ومن جهة أخرى الدورات التكوينية التي تم القيام بها، كل هذا ساعدها على جذب المشاريع واحتضانه ا و الانطلاق المبكر لنشاطها.

تقوم مراكز الدعم هي الأخرى بدور مهم في مرافقة المؤسسات الناشئة، حيث يمكن ملاحظة ذلك من خلال المعطيات الواردة في الجدول أدناه، والمتعلقة بحصيلة نشاط هذه المراكز على المستوى الوطني:

الجدول رقم (03):حصيلة نشاط مراكز الدعم والاستشارة على المستوى الوطني للسداسي الأخير من سنة 2018

الولايات	عدد المشاريع المستقبلة	عدد المشاريع المرافقة	عدد مخططات العمل المنجزة	عدد المؤسسة الناشئة	عدد مناصب العمل المخطط لها
تيبازة	115	90	47	05	994
وهران	294	97	04	40	100
أدرار	98	47	11	11	133
برج بوعريريج	133	94	23	05	459
إيليزي	57	48	01	_	08
جيجل	103	06	06	_	94
تمنراست	10	10	_	_	_
النعامة	171	37	02	01	14
تندوف	83	16	_	13	33
الجلفة	139	12	12	06	15
سيدي بلعباس	300	12	12	02	460
البليدة	127	85	07	05	290
بسكرة	378	40	06	07	163
البيض	132	14	04	02	135
خنشلة	47	10	03	_	122
الأغواط	21	04	03	03	09
بشار	165	_	_	20	_
بجاية	180	30	_	69	40
ورقلة	92	92	_	12	138
الشلف	39	21	04	_	73
سوق أهراس	63	61	09	_	160
أم البواقي	03	03	_	_	_
باتنة	06	06	_	_	_
البويرة	33	17	02	01	33
ميلة	13	04	_	02	04
الواد	15	07	_	_	_
المجموع	**2817**	**863**	**156**	**104**	**3477**

المصدر: من إعداد الطالبتين باعتماد على وثائق:

Bulletin d'information statistique de l'entreprise, Ministère de l'Industrie des Mines, données de 2^{me}semestre2018, N°34, avril 2019, p :28

نلاحظ من خلال الجدول حصيلة نشاط مراكز الدعم والاستشارة خلال السداسي الأخير 2018، حيث بلغ عدد المشاريع المرافقة 863 مشروع، وعدد المؤسسات المنشأة 204 مؤسسة، ومن المتوقع أن تخلق 3477 منصب شغل.

المشاريع المدعومة من قبل مراكز الدعم والاستشارة تتوزع على عدة قطاعات، حيث احتل في المرتبة الأولى قطاع الخدمات بنسبة 31,05% ب 268 مشروع، ويليه في المرتبة الثانية قطاع الصناعات بنسبة 24,45% ب 211 مشروع، وبعد ذلك المرتبة الثالثة قطاع الفنون والحرف اليدوية بنسبة16,75% و 117 مشروع.

أما قطاع الفلاحة نسبته 13,56% وعدد المشاريع فيه 57 مشروع، وفي قطاع الأشغال العمومية التي نسبتها 6,60% وقدرت عدد المشاريع فيها بمشروع واحد فقط، سجل في المرتبة الأخيرة قطاع التجارة بنسبة ضئيلة جيدا 0,12% مقارنة بعدد المشاريع المقدرة بـ143 مشروع.

ولتوضيح أكثر يمكن عرض هذه الحصيلة حسب كل قطاع من القطاعات التي تم فيها إنشاء المؤسسات الناشئة ضمن الشكل الموالي:

الشكل رقم(06): توزيع المشاريع المدعومة من قبل مراكز الدعم والاستشارة

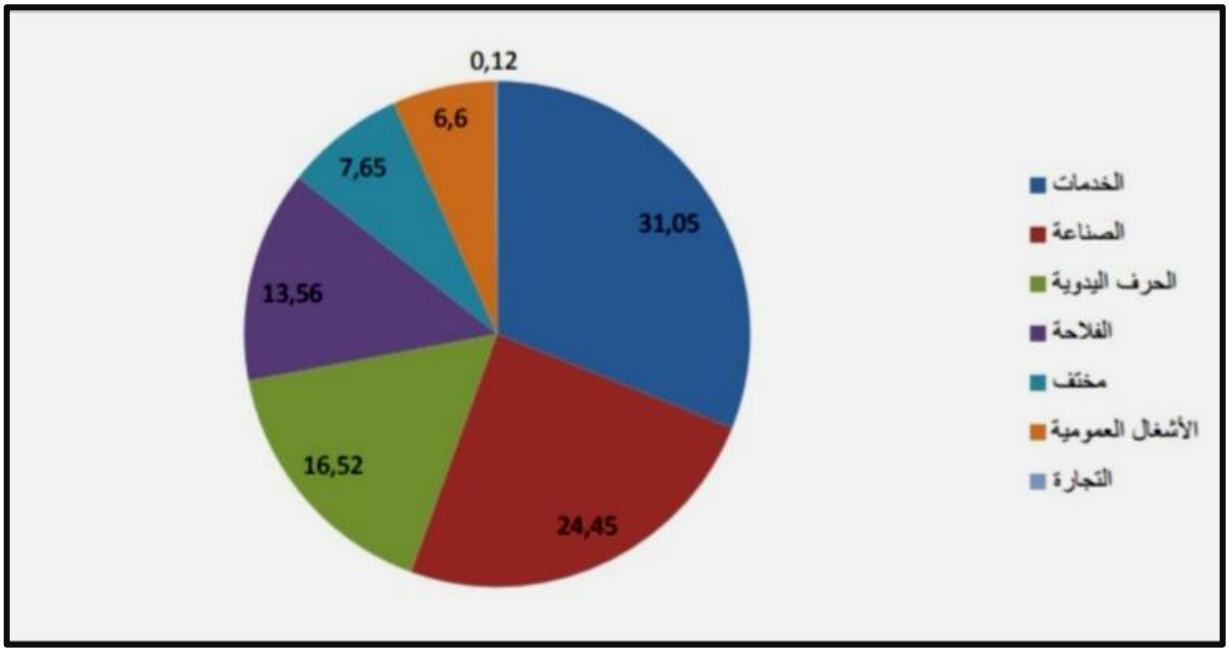

المصدر:

Bulletin d'information statistique de l'entreprise, Ministère de l'Industrie des Mines, données de 2$^{m}_{e}$semestre2018, N°34, avril 2019, p :29

يوجد أنواع عديدة من حاضنات الأعمال في الجزائر ولكن من بين أهم الحاضنات الناشطة على المستوى الوطني حاضنة الأعمال التكنولوجية لسيدي عبد الله .

الفرع الثالث: حاضنة سيدي عبد الله كتجربة رائدة في الجزائر

أولا- تعريف حاضنة سيدي عبد الله:

تقع حاضنة الأعمال التكنولوجية في الحظيرة المعلوماتية لسيدي عبد الله على بعد 200 متر من مبنى سيرتيك ذات مبنى ذكي، تبلغ مساحتها 9800م² وذات هندسة معمارية متطورة، تتكون من ثلاث طوابق تتضمن ما يلي[1]:

- مساحات مخصصة للعمل تقدر ب 2150 م².
- قاعتان للدروس التكوينية وقاعتان للاجتماعات.
- 9 قاعات للمحتضنين: مقسمة حسب مراحل الاحتضان، (03) منها للمشاريع ما قبل الاحتضان، (03) للمشاريع في مرحلة الاحتضان، (03) في مرحلة ما بعد الاحتضان.
- مراكز إبداع تابعة للمؤسسات ذات التكنولوجيا المتطورة مثل: (IBS)، (CISCO)، (MICROSOFT)، تقدم دورات تكنولوجية لأجل تطوير تكنولوجياتها.
- تستقبل وتدعم الحاضنة التكنولوجية حاملي مشاريع خلق المؤسسات المبدعة في ميدان تكنولوجيا الإعلام والاتصال وكذا المؤسسات الناشئة الراغبة في تطوير خدماتها أو منتجاتها، وقد أنشأت الحاضنة في السادس من جانفي 2009، وانطلقت في نشاطها في مطلع 2010 حيث تعتبر العنصر الرئيسي في نظام الحظيرة المعلوماتية، تعمل تحت وصاية وزارة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال.
- تستمد الحاضنة التمويل اللازم لنشاطها بشكل رسمي من الإعانات الحكومية التي تعد مصدرا رئيسيا للتمويل بالإضافة إلى عوائد الاستئجار المستمدة من المؤسسات التي تنشط في الحظيرة.

ثانيا- أهداف حاضنة سيدي عبد الله:

يوجد عدة أهداف للحاضنة تتمثل فيما يلي:[2]

- تطوير قطاع تكنولوجيات الإعلام والاتصال قادر على التصدير.
- مساعدة المؤسسات على رفع قدراتها التنافسية والإبداعية من أجل تحقيق النمو الاقتصادي.
- رفع عدد المؤسسات الجديدة العاملة في مجال تكنولوجيات الإعلام والاتصال.
- خلق فرص عمل جديدة في قطاع تكنولوجيات الإعلام والاتصال.
- رفع الاستثمارات في القطاع الخاص.

[1] فاطمة الزهراء بارة، **مساهمة حاضنات الأعمال في تنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة-دراسة حالة الحاضنة التكنولوجية بسيدي عبد الله-**، حوليات جامعة الجزائر، العدد32، 2018، ص603، 604.

[2] علاء الدين بوضياف، محمد زوبير، مرجع سبق ذكره، ص 95.

- العمل على الحد من هجرة الأدمغة والكفاءات من خلال مساعدتهم على إنشاء مؤسساتهم الخاصة.

المطلب الثاني: آليات تطوير وترقية حاضنات الأعمال في الجزائر

بالإضافة إلى المشاتل ومراكز الدعم والاستشارة فقد تبنت الدولة الجزائرية مفهوم حاضنات الاعمال الحديثة التي تقوم أساسا على الدعم التقني والتكنولوجي وتوفر الوسائل والمتطلبات الضرورية في مجال التكنولوجيات الحديثة للشباب الراغبين في إنشاء مؤسساتهم، حيث يمكننا فيما يلي عرض أهم المبادرات التي قامت به السلطات العمومية في هذا الإطار، مع عرض إحدى التجارب الرائدة في هذا المجال والمتمثلة في حاضنة الأعمال للمدينة الجديدة سيدي عبد الله بالجزائر العاصمة.

الفرع الأول: مجهودات الدولة في مجال إنشاء حاضنات الأعمال

انتهجت الدولة الجزائرية عدة سبل لتطوير حاضنات الأعمال يمكن حصر أهمها فيما يلي[1]:

- ✓ تحديد الأهداف منذ البداية, مع الأخذ بعين الاعتبار توجهات السوق ومتطلبات التنمية الاقتصادية والبشرية, وعوائد المستثمرين، تفاديا لأي صعوبات مستقبلية.
- ✓ توظيف مدير تنفيذي للحاضنة, تكون لديه الخبرة والرغبة والمقدرة على دعم الوشآت المنتسبة وفقا لخبرة أصحابهم وكفاءاتهم والإمكانية التسويقية لمنتجاتها، وتكاملها مع بقية المنشآت المنتسبة للحاضنة.
- ✓ إعداد ورش عمل بمواضيع مختلفة لتطوير المهارات الفردية للفرد المحتضن.
- ✓ تطوير مهارات بحوث التسويق، والمساعدة في الوصول إلى السوق وقنوات التوزيع.
- ✓ تقديم خدمات الانترنت، والهاتف، والفاكس، وخدمات النسخ، والأمن، والبريد، وخدمات السكرتارية والمحاسبة.
- ✓ تقوم الحاضنة بتوصيل المحتضن على العديد من قنوات الاستثمار والممولين مثل البنوك، المستثمرين من القطاع.
- ✓ الشراكة مع حاضنات عالمية، إضافة إلى محاولة الانضمام إلى شبكة الحاضنات العربية التي تضم حاضنات من أغلب البلدان العربية كسوريا، تونس، مصر والإمارات.

كما تم وضع جملة من الآليات التي تسمح بتمويل ودعم اقتصاد المعرفة والمؤسسات الصغيرة وبالأخص المؤسسات الناشئة، وتتمثل في:

- ✓ تشجيع وترقية الاستثمارات ذات رؤوس الأموال المخاطر.
- ✓ ترقية وتشجيع توصل المؤسسات الناشئة إلى مصادر التمويل ملائمة، لاسيما من خلال استحداث صندوق موجه خصيصا للمؤسسات الناشئة.
- ✓ التأطير القانوني للتمويل الجماعي، كدعامة هامة لتمويل المؤسسات الناشئة.
- ✓ وضع إطار قانوني جديد"Start-up ACT national" مخصص لتطوير المؤسسات الناشئة، يحدد تعريف المؤسسة الناشئة وإنشاء آليات تسمية المؤسسات الناشئة وتكريس نظام تسهيلي يشجع على تطويرها.

[1] حورية بدرانية، عبد القادر بن حمادي، مرجع سبق ذكره، ص 306.

- ✓ وضع تدابير تحفيزية لفائدة المؤسسات الناشئة (مزايا جبائية وشبه جبائية).
- ✓ ترقية وتبسيط إجراءات تصدير الخدمات.
- ✓ تسهيل وصول المؤسسات الناشئة إلى خدمات الدفع الإلكتروني.
- ✓ مراجعة المنظومة القانونية المتعلقة بالتوقيع الإلكتروني بغرض تطوير الخدمات الإلكترونية وتجريد المعاملات التي تتم عبر الانترنت عن طابعها المادي.
- ✓ وضع قانون خاص موجه للعمال الأحرار" freelancer" من أجل تسهيل لجوء المؤسسات الناشئة إلى مورد بشري متخصص.
- ✓ إقرار فئة جديدة في مجال القانون الأساسي للمؤسسات، أكثر مرونة وأحسن تكيفا مع المؤسسات الناشئة.
- ✓ المبادرة بإجراءات تحفيزية موجهة لرؤوس الأموال الاستثمارية لنخبتنا المغتربة وتحيين الاتفاقيات.
- ✓ الإعفاء الجبائي لفائدة المستثمرين المخاطرين برؤوس أموال في المؤسسات الناشئة.
- ✓ استحداث قانون جزائري خاص بالأعمال التجارية الصغيرة قصد تمكين المؤسسات الصغيرة من الولوج إلى الأسواق في شكل بورصة لمناولة المؤسسة الصغيرة والمتوسطة المبتكرة.
- ✓ ترقية دور الحاضنات على مستوى النظام البيئي المدمج، ويتعلق الأمر ب: الجامعات، الحاضنات المتخصصة، الوسطاء المسهلون أو المسرعون، حاضنات المؤسسات الناشئة...الخ.
- ✓ استحداث صندوق موجه خصيصا لدعم تمويل التكنولوجيا.
- ✓ دعم إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الناشئة على المستوى الجامعي عن طريق الحاضنات الجامعية وتمويل مشاريع البحث ذات الإمكانات الصناعية القوية إلى منتجات.[1]

المطلب الثالث: حدود ومعوقات حاضنات الأعمال في الجزائر

بالرغم من الدور الفعال الذي حققته حاضنات الأعمال في العالم في دعم وترقية شركات الناشئة، إلا أن الجزائر لا تزال بعيدة عن المراحل المتقدمة التي حققتها بعض الدول، وعموما فإن كل من المؤسسات الناشئة وحاضنات الأعمال تعاني جملة من النقائص، وتواجه عراقيل تقف عائقا أمام تطورها ويعود ذلك إلى:

- ضعف المورد البشري وعدم تأهيله، افتقاره لخلفية كافية حول المقاولاتية في الجزائر التي تواجه العديد من التحديات والصعوبات خاصة فيما يتعلق بنقص الأفكار الإبداعية والمبتكرة.
- حداثة ومحدودية كل من فكرة حاضنات الأعمال والشركات الناشئة في الجزائر.[2]
- ضعف التنسيق بين مختلف هيئات التنمية بما في ذلك بين الجامعات ومؤسسات البحث من جهة وقطاع الإنتاج من جهة أخرى، وكذلك فيما بين مؤسسات التمويل والأبحاث والاستشارات.

[1] بوابة الوزارة الأولى، **مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية**، 2020، ص 34، 35.
[2] شريفة بوالشعور، مرجع سبق ذكره، ص429.

- مشكل العقار: الحاضنة كأي مؤسسة اقتصادية تحتاج إلى عقار لإقامتها وفي ظل الوضعية الحالية للعقار، سيعيق من تطور حاضنات الأعمال في الجزائر، خاصة حاضنات الأعمال التي تهدف إلى الربح (الخاصة). [1]وهذا راجع إلى ارتفاع أسعار العقارات والمباني أو انعدامها بالإضافة إلى صعوبة الإجراءات التنفيذية والإدارية لقبول المشروع.
- صعوبة التمويل، وهذا راجع لعدم وجود مرونة لمنح القروض للمؤسسات الصغيرة من طرف القطاع المصرفي نتيجة شروط منح القروض والضمانات المفروضة، بالإضافة إلى عدم وجود تنوع قنوات الائتمان حسب نوع واستخدام القرض ودرجة أهمية المشروع، وبذلك تؤثر مشكلة التمويل على أداء الحاضنات نفسها.[2]
- الإجراءات البيروقراطية، وعدم مواكبة التشريعات والقوانين والتخلف التقني، وعدم مواكبة التطورات الحاصلة في بيئة الأعمال العالمية، (الدفع الالكتروني، والتجارة الالكترونية...).[3]

المبحث الثالث: الصندوق الوطني لتمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر

في إطار سعي الحكومة الجزائرية إلى إرساء نموذج اقتصادي جديد يهدف إلى دعم وتشجيع الشباب للانطلاق في المشاريع وتحويلها على أرض الواقع ، فقد تم إنشاء الصندوق الوطني لتمويل المؤسسات الناشئة، نظرا لأهمية التمويل بالنسبة للمؤسسة الناشئة، حيث يتكفل هذا الصندوق بتقديم التسهيلات والمساعدات المالية اللازمة لأصحاب المشاريع.

[1] مبارك بلاطة، **حاضنات الأعمال في الجزائر**، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد02، 2004، ص 18.

[2] عمار سلطان، **الإطار التشريعي لحاضنات الأعمال في الجزائر**، كتاب جماعي حول حاضنات الأعمال السبيل لتكوير المؤسسات الناشئة، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر، 2020، ص 47.

[3] عمار قمان، مصطفى حبشي، **أهمية حاضنات الأعمال في دعم المؤسسات الناشئة في الجزائر- قراءة في حاضنات الأعمال التكنولوجية-**، كتاب جماعي دولي محكم حول إشكالية تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر بين الأساليب التقليدية والمستحدثة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيجل، مارس2021، ص 229.

المطلب الأول: أهمية وضرورة توفير مصادر تمويل المؤسسات الناشئة

تحتاج المؤسسات الناشئة كغيرها من المؤسسات إلى توفير الموارد اللازمة خاصة في مرحلة الانطلاق، وهو ما يستدعي استكمال أساليب الدعم والمرافقة من خلال خلق ميكانيزمات تمويلية مناسبة، وسنوضح فيما يلي خصوصية تمويل المؤسسات الناشئة ومصادر تمويلها.

أولا: خصوصية تمويل المؤسسات الناشئة

تكتنف عملية تمويل المؤسسات الناشئة العديد من الخصائص التي تمكن أن يؤثر على موقف طرفي عملية التمويل وهما مؤسسات التمويل من جهة والقائمين على المؤسسات الناشئة من جهة أخرى، وتتمثل أهم خصائص عملية تمويل المؤسسات الناشئة فيما يلي[1]:

- ✓ **ندرة رأس المال:** وهي الظاهرة السائدة في معظم البلدان النامية، وذلك أن أغلب المجالات التي تنشط فيها المؤسسات الناشئة تتميز بكثافة عنصر العمل واستخدام أدوات إنتاج بسيطة.
- ✓ **الاحتياج الدائم للتمويل:** تعتبر الحاجة للتمويل إحدى أهم مميزات المؤسسات، إذ نجد في بعض الاقتصاديات بالرغم من وجود قوانين وإجراءات تحث على كيفية تمويل المؤسسات.
- ✓ **القدرة علة الاستمرارية في تمويل المؤسسات:** هناك اتفاق عام على أن التطبيقات المثلى فيما يتعلق بتمويل المؤسسات بقدر ما تتميز بالقدرة على الوصول إلى اكبر عدد من الفئة المستهدفة، تتميز أيضا بقابليتها على الاستمرار ماليا.
- ✓ **اقتصاد عنصر الثقة في القائمين على المؤسسة الناشئة:** يعتبر عنصر الثقة من أهم العوامل التي تحكم تعامل المؤسسات التمويل مع عملائها، ويمثل عنصر الثقة بين المؤسسة التمويل والعميل محصلة لعدة مؤشرات أهما الجدارة الائتمانية للعميل والتي تتحدد من خلال القوائم المالية وحجم السيولة ومدى اعتماد المشروع على القروض والمقدرة الإنتاجية للمشروع والشكل القانوني والسمعة الائتمانية للقائمين عليه ومستوى الإدارة.
- ✓ **عدم توافر الضمانات الكافية لمنح التمويل للمؤسسة الناشئة:** تتصف المؤسسة الناشئة عادة بانخفاض حجم أصولها الرأسمالية وتمثل هذه الأصول عادة الضمانات التي تعتمد عليها مؤسسات التمويل عند منح الائتمان، وعادة ما تتجاوز احتياجات تمويل المؤسسة الناشئة قيمة هذه الأصول نظرا لحاجة المشروع إلى رأس المال عامل بصورة دورية.
- ✓ **افتقار المؤسسة الناشئة للخبرة في أساسيات المعاملات المصرفية:** يعتبر عامل الخبرة والدراية بالأساسيات المعاملات المصرفية احد العناصر المميزة للمؤسسات الكبيرة، والتي تسهل التعامل مع البنوك وتفتقد غالبية المؤسسات الناشئة(خاصة الجديدة منها) لهذا العنصر نظرا لضآلة الإمكانيات القائمين عليها، مع قدرة على الاستعانة بالخبرات المتخصصة في هذا المجال.

[1] مصطفى بورنان، علي صاولي، مرجع سبق ذكره، ص 135، 136.

- ✓ **الافتقار إلى السجلات المالية:** تفتقر المؤسسات الناشئة في أغلب الحالات لسجلات مالية كاملة وموثوق بها نتيجة لعدم الخبرة الإدارية والتنظيمية للقائمين على هذه المشروعات بالإضافة إلى وجود نسبة كبيرة من المؤسسات الناشئة ضمن قطاع الأعمال غير المنظم (القطاع الغير رسمي) مما يترتب عليه افتقادها إلى الحد الأدنى من المستندات والسجلات الضمانات المطلوبة مع للتعامل مع الجهاز المصرفي.
- ✓ **صعوبة إعداد دراسات جدوى:** وذلك لارتفاع تكلفة إعداد هذه الدراسات من جهة، أو لعدم توافر البيانات عن المنتجات من جهة أخرى.
- ✓ **عدم ملائمة القروض التي تطلبها المؤسسات الناشئة مع العمليات البنكية:** حيث أن هذه المؤسسات تحتاج في الغالب إلى قروض طويلة ومتوسطة الآجل لأغراض الإنشاء، بينما تفضل البنوك التجارية منح القروض قصيرة الأجل.
- ✓ **ارتفاع تكلفة التمويل:** تلجأ المؤسسات الناشئة عادة إلى مؤسسات التمويل لاستكمال احتياجاتها التمويلية، وعلى الرغم من تقديم الدول لخطوط ائتمان ميسرة للمؤسسات الناشئة إلا أنها ليست كافية كما أنها لا تمول بعض احتياجات المؤسسة.
- ✓ **ارتفاع نسبة المديونية بالمقارنة بأصول المؤسسة:** تعتبر هذه النقطة في غاية الأهمية خاصة عند دراسة حاجة المشروع الصغير الحصول على تمويل أثناء التشغيل أو للتوسع حيث لا توفر أصول المشروع الضمان الكافي للحصول على تمويل جديد لاستمرار العملية الإنتاجية.
- ✓ **تدخل مؤسسات التمويل وفرض الوصاية على المؤسسة المصغرة:** عادة ما تلجأ مؤسسات التمويل في ظل عياب عنصر الثقة في المؤسسة الناشئة إلى متابعة التنفيذ وإلى التدخل بالمشورة المالية، وعادة لا يقبل صاحب المؤسسة الناشئة هذا التدخل ويميل إلى تولي كافة المشروع بالكامل.

ثانيا: مصادر تمويل المؤسسات الناشئة

تلجأ المؤسسات الناشئة في البداية إلى التمويل الذاتي والذي يتم عن طريق الأموال الذاتية والمدخرات الشخصية لصاحب المؤسسة، ولكن يتصف قطاع المؤسسات الناشئة في الجزائر ومعظم الدول بلنخفاض القدرة على الادخار، مما يجد أن التمويل الذاتي المتاح، فيلجأ أصحاب هذه المشروعات إلى مصادر تمويل أخرى تتمثل في:

1 - **مصادر غير رسمية:** وذلك من خلال القنوات التي تعمل في الغالب خارج إطار النظام القانوني الرسمي في الدولة كالاقتراض من الأهل والأصدقاء ومدينو الرهونات، وكلاء المبيعات، وجمعيات الادخار...الخ، ويقدم التمويل غير الرسمي غالبا معظم الخدمات المالية للمشروعات الصغيرة.

2- مصادر رسمية: وذلك من خلال المؤسسات المالية الرسمية وتتمثل في الجهات التالية[1]:

- ✓ **البنوك التجارية (التمويل المصرفي):** حيث يقوم البنك بتقديم قروض للمؤسسات لسد حاجاتها التمويلية مقابل حصول البنك على فائدة مقابل هذا القرض وهذا وفق شروط وضمانات متفق عليها بين الطرفين وتنقسم هذه القروض إلى قروض استغلالية قصيرة المدى وقروض استثمارية طويلة المدى وغالبا القروض الاستغلالية هي الأكثر استعمالا لمواجهة احتياجات المؤسسات الصغيرة الآنية.
- ✓ **الهيئات والمؤسسات المتخصصة:** أحيانا تدخل القروض الممنوحة من طرف هذه الهيئات والمؤسسات الخاصة ضمن القروض البنكية إلا أن مصدرها ليس البنوك وإنما جهات متخصصة في دعم المؤسسات الناشئة فقد تكون حكومية أو شبه حكومية أو غير حكومية ويكون أبرز أهدافها التنمية الاقتصادية وهدفها الأساسي ليس الربحية وإنما المصلحة العامة ويكون نشاطها الأبرز منصب في تقديم الدعم للمؤسسات الناشئة.
- ✓ **التمويل عن طريق السوق المالي (البورصة):** ويكون إما عن طريق التمويل بإصدار أسهم عادية أو ممتازة يعتبر من قبيل المشاركة في رأس المال، أو عن طريق التمويل بإصدار السندات فهو تمويل بالمديونية طويل الأجل.
- ✓ **التمويل عن طريق رأس المال المخاطر:** هو عبارة عن أسلوب أو تقنية لتمويل المشاريع الاستثمارية بواسطة شركات رأس المال المخاطر, وهي تقنية لا تقوم على تقديم النقد فحسب كما هو الحال في التمويل المصرفي بل تقوم على أساس المشاركة، حيث يقوم المشارك بتمويل المشروع من دون ضمان العائد ولا مبلغه وبذلك فهو يخاطر بأمواله, ولهذا نرى بأنها تساعد أكثر المؤسسات الصغيرة والجديدة أو التوسعية التي تواجه صعوبات في هذا المجال.

وفي هذه التقنية يتحمل المخاطر (المستثمر) كليا أو جزئيا الخسارة في حالة الفشل الممول، من أجل التخفيف من حدة هذه المخاطر فإن المخاطر لا يكتفي بتقديم النقد فحسب بل يساهم في إدارة المؤسسة بما يحقق تطورها و نجاحها.[2]

[1] ريحان الشريف، إيمان بومود، **بورصة تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة أحدث مصدر لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات دراسة حالة الجزائر، بسكرة، 2019، ص 09.

[2] عبد الرحمان بن ساعد، سعاد صابور، **رأس المال المخاطر ودوره في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر-دراسة حالة شركة cofinance-**، المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية, العدد الخامس، 2019، ص 16.

المطلب الثاني: إطلاق لصندوق الوطني لتمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر

لقد بادرت السلطات العمومية إلى إنشاء الصندوق الوطني لتمويل المؤسسات الناشئة ليكون مؤسسة مختصة في تقديم التمويل لهذا النوع من المؤسسات وذلك وفقا لشروط خاصة تتناسب مع طبيعتها وتراعي خصوصيتها.

الفرع الأول: إنشاء الصندوق الوطني لتمويل المؤسسات الناشئة:

أطلقت الحكومة الجزائرية في بداية أكتوبر 2020 أول صندوق لتمويل المؤسسات والشركات الناشئة, لتمكين أصحاب المشاريع المبتكرة من إنشاء مؤسساتهم بعيد عن عراقيل البنوك واشتراطاتها للتمويل.

جاء ذلك من خلال الندوة الوطنية للمؤسسات الناشئة "ألجيرياديسرابت 2020" بمشاركة أكثر من ألف مشارك (شاب) من أصحاب المشاريع والمؤسسات الناشئة والأفكار المبتكرة وممثلي هيئات حكومية ومالية ومتعاملين اقتصاديين وخبراء وممثلي جمعيات وجامعات ومراكز بحثية.

ومن أهم ما خرج به هذا اللقاء الأول في الجزائر، قرار إطلاق الرسمي للصندوق الوطني لتمويل المؤسسات الناشئة، الذي يهدف إلى تمكين الشباب من تجسيد مؤسساتهم الناشئة من خلال محاربة البيروقراطية ورفع كل العراقيل الإدارية[1]، مع إعطاء فرصة ثانية محتملة في بورصة الجزائر من خلال دمج الشركات مع إمكانيات نمو عالية على المديين القصير والمتوسط، وأيضا معالجة مشكل التمويل للمؤسسات الناشئة عبر الاعتماد على آلية قائمة على الاستثمار في رؤوس الأموال بدلا من ميكانيزمات التمويل التقليدية القائمة على القروض، وهي آلية تضمن تحمل الخطر، بقناعة أنه لا يمكن الحديث عن مؤسسة ناشئة دون التكلم عن المخاطرة في رؤوس الأموال.[2]

فالهدف الرئيسي للصندوق الجزائري لتمويل المؤسسات الناشئة، هو دعم حاملي المشاريع على تجسيد أفكارهم الإبداعية على أرض الواقع لخدمة تنمية اقتصاد المعرفة، توفير نظام بيئي ملائم لإنجاحها من خلال تشجيع مقاربة رأس المال المخاطر والاستثمار في مختلف القطاعات, لاسيما المبنية على التكنولوجيا، الابتكار والمعرفة.[3]

وقد قدر رأسمال الصندوق الوطني لتمويل المؤسسات الناشئة ب 1,2 مليار دينار جزائري [4]، وأوضح ذات المسؤول أنه عندما يقوم الصندوق بضخ التمويل فإنه سيصبح مساهما للمؤسسة حيث سيشارك معه في الأرباح وكذلك الخسائر, وأكد أن الصندوق سيرافق المؤسسات الممولة حتى الانطلاق، وحتى بلوغها النمو المستهدف.[5]

للتذكير صدرا مؤخرا المرسوم التنفيذي رقم 20-254 المؤرخ في 15 سبتمبر الجاري المتضمن إنشاء المؤسسات الناشئة اللجنة الوطنية لمنح علامة "مؤسسة الناشئة" و "مشروع مبتكر" وحاضنة الأعمال" في العدد الأخير من الجريدة الرسمية.[6]

---

[1] العربي الجديد، **الجزائر تطلق صندوقا لتمويل الشركات الناشئة**، من https://www.alarby.Co-uk

[2] خير الدين بوزرب، مرجع سبق ذكره، ص 375.

[3] جزايرس، **اهتمام خواص بمقاربة رأس مال المخاطر**، https://www.djazairess.com

[4] الشبكة الجزائرية للأخبار, **الجزائر: صندوق دعم المؤسسات الناشئة يمول مئات المشاريع**، https://www.Anndz.dz

[5] وكالة الأنباء الجزائرية، **انطلاق في عملية تمويل المؤسسات الناشئة المتحصلة على علامة من طرف صندوق تمويل المؤسسات الناشئة**، https://www.aps.dz

[6] الإذاعة الجزائرية، **الإطلاق الرسمي لصندوق تمويل المؤسسات الناشئة**، https://www.radioalgerie.dz

الفرع الثاني: أهمية إنشاء صندوق تمويل المؤسسات الناشئة

بالنظر لأهمية التمويل بالنسبة للمؤسسات الناشئة، يمكن توضيح أهمية إنشاء صندوق تمويل المؤسسات الناشئة من منظور اهتمام الدولة بهذا النوع من المؤسسات فيما يلي:[1]

- يجسد إنشاء هذا الصندوق إرادة الدولة في إنشاء نسيج اقتصادي مولد للثروة ولمناصب الشغل، يعتمد على طاقة الابتكار ومقاولاتية شباب البلد.إن أهم عائق أمام المؤسسات الناشئة هي التمويل فإن تجد شخصا أو جهة تؤمن بفكرتك وتخاطر بتمويل مشروع يجسد تلك الفكرة مع احتمالات فشل كبيرة أمر صعب ، ومن هنا تظهر أهمية إنشاء هذا الصندوق.
- أن الآلية التمويلية الجديدة ستكمن الشباب أصحاب المشاريع من تفادي البنوك وما ينجز عنها من ثقل بيروقراطي من خلال الوسيلة التي تتمتع بالمرونة التي تتطلبها المؤسسات الناشئة.
- يعتبر الصندوق الوطني لتمويل المؤسسات الناشئة الحلقة المفقودة في سلسلة الاستثمار، حيث كان من الضروري إيجاد جهة تقبل المغامرة وتحمل مخاطر الفشل أكثر مما تتحملها البنوك.
- تمكين الشباب المبتكر من الاستفادة من نفس ميكانيزمات التمويل التي تتحها البلدان المتطورة والسماح لهم بتحقيق مشاريعهم المبتكرة في الجزائر.
- يشجع الجالية الجزائرية بالمهجر للاستثمار في مجال المؤسسات الناشئة بالجزائر، والتي ستكون بمثابة قيمة مضافة ذات نوعية لاسيما وأن معظم أصحاب المشاريع التي ستقدم من وراء البحار سيكون أصحابها ذوي خبرة في شركات متعددة الجنسيات وأنهم قابلوا تكنولوجيات متطورة وأنهم عملوا في بيئة أعمال أحسن فالتجربة ستكون قيمة مضافة بالنسبة للجزائر.
- يجسد إنشاء هذا الصندوق إرادة الدولة في إنشاء نسيج اقتصادي مولد للثروة ولمناصب الشغل، يعتمد على طاقة الابتكار والمبادرات المقاولاتية لشباب البلد.

المطلب الثالث: نشاط الصندوق الوطني لتمويل المؤسسات الناشئة

خصص صندوق تمويل المؤسسات الناشئة أغلفة مالية لحاملي المشاريع المبتكرة بلغت 510 مليون دج، وذلك منذ نشأته في مطلع 2021، حسبما أكده في بداية مارس 2022 بالجزائر العاصمة، مدير مساهمات الصندوق.

حيث أوضح المدير من خلال الندوة الوطنية للمؤسسات الناشئة المنظمة بالمركز الدولي للمؤتمرات بالجزائر، أن المشاريع المبتكرة الممولة من الصندوق تخص 18 قطاع نشاط، لاسيما الخدمات وتكنولوجيات الإعلام والاتصال والصحة والنقل والسياحة.

ويعتبر الصندوق تمويل المؤسسات الناشئة المتواجد على مستوى 16 ولاية من الوطن، شركة برأس مال استثماري مخصصة لتمويل المؤسسات الناشئة والمشاريع المبتكرة.

[1] فاطمة الزهراء عراب، خضرة صديقي، **دور الدولة في دعم المؤسسات الناشئة بالجزائر الجديدة- دراسة في قرار إنشاء صندوق تمويل المؤسسات الناشئة-**، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، العدد01، 2021، ص 44، 45.

وأوضح ذات المصدر أنه يقوم على آلية تمويل أساسها الحصول على مساهمة في رأس مال المؤسسات الناشئة لمدة محددة, مضيفا أن الهدف من هذه الهيئة يتمثل في تطوير هذا المجال وإدراج المؤسسات الناشئة في مسار نمو مستدام فضلا عن مساعدة تلك المؤسسات على تصدير منتجاتها وخدماتها.

أوضح المدير العام لمديرية المؤسسات لناشئة أن اللجنة الوطنية المكلفة بمنح علامة" مؤسسة ناشئة" للمؤسسات الجزائرية قد تلقت منذ مطلع 2021 حوالي 3516 طلبا على المستوى الوطني منها 571 تحصلت على العلامة, وأضاف أيضا أن أجال دراسة هذه الطلبات قدرت ب 8,3 يوما في المتوسط لكل طلب مؤكدا أن اللجنة تعمل على تحسين مسار دراسة الملفات وتوسيع تمثيل أعضائها على الدوائر الوزارية المعنية والهيئات المكلفة بالمسائل الاقتصادية.

أما المشاريع المبتكرة الحاصلة علة علامة مؤسسة ناشئة فتشمل عديد مجالات النشاطات ومن أكثرها مثلا تلك الخاصة بالخدمات والتجارة الالكترونية والصحة والنقل والتعليم عن بعد, في الأخير تم التأكيد أنه يجري العمل لإدخال تحسينات فيما يخص شروط الحصول على "علامة مؤسسة ناشئة" مع تسهيلات من حيث الوثائق المطلوبة.[1]

بالرغم من أن المؤسسات الناشئة تم تبينها مؤخرا في الجزائر إلا أنها تأتي في المرتبة الحادية عشر (11) بإحدى وأربعين (41) مؤسسة ناشئة متخلفة بذلك عن الدول العشرة في إفريقيا بناء على الوارد في الجدول التالي:

الجدول رقم (04): ترتيب الدول الإفريقية من حيث عدد المؤسسات الناشئة

الترتيب	الدولة	عدد المؤسسات الناشئة
01	نيجيريا	694
02	مصر	560
03	جنوب إفريقيا	431
04	كينيا	304
05	غانا	108
06	كاميرون	92
07	أوغندا	86
08	المغرب	73
09	أنغولا	45
10	تونس	44
11	الجزائر	41

المصدر: مفروم برودي ،**المؤسسات الناشئة في الجزائر-الواقع والمأمول-**، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، العدد03، 2020، ص350.

تجدر الإشارة إلى معظم المؤسسات الناشئة موجود بالجزائر العاصمة، أنها توجد 16 مؤسسة ناشئة بالجزائر العاصمة من بين 22 مؤسسة ناشئة تدخل ترتيب المؤسسات الناشئة الأفضل، وقد يعود هذا إلى البيئة التي توفرها الجزائر

[1] وكالة الأنباء الجزائرية، **صندوق تمويل المؤسسات الناشئة: تخصيص 510 مليون دج حتى اليوم**، مرجع سبق ذكره.

العاصمة (حاضنات الأعمال، سرعة تدفق الانترنت، كثافة المؤسسات البنكية...) لهذا النوع من المؤسسات مقارنة مع باقي ولايات الوطن.[1]

[1] مفروم برودي، **المؤسسات الناشئة في الجزائر-الواقع والمأمول-**، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، العدد03، 2020، ص350، 351.

خلاصة:

من خلال هذا الفصل يمكن القول بان الجزائر تبنت فعلا مفهوم المؤسسة الناشئة مع ما يرافق ذلك من آليات وأساليب الدعم التي تحتاجها وبيئة الأعمال الضرورية لها، حيث تم في هذا الصدد إطلاق العديد من المبادرات الرامية إلى دعم ومرافقة وتحفيز المؤسسات الناشئة.

في هذا الإطار فد تم توفير عنصر المرافقة من خلال إنشاء حاضنات الأعمال ومشاتل المؤسسات ومراكز الدعم والاستشارة، حيث تعد هذه الهيئات وعلى رأسها حاضنات الأعمال من الآليات الهامة في مرافقة المؤسسات الناشئة في مختلف دول العالم اليوم، نظرا لقدرتها وكفاءتها في دعم وترقية المؤسسات الناشئة والقضاء على المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه هذه المؤسسات.

عمليا، وبالنظر إلى التجربة الجزائرية في مجال حاضنات الأعمال نجد أنها تعاني من عدة عراقيل والصعوبات التي تحد من تطورها، كما يتعرض الشاب الجزائري الطموح إلى مشكلة مصدر الفكرة وكيفية تمويلها.

أما فيما يتعلق بإشكالية التمويل، فقد قامت الجزائر بإنشاء الصندوق الوطني لتمويل المؤسسات الناشئة لتمكين الشباب بإنشاء المؤسسات والقضاء على البيروقراطية الإدارية التي يمكن أن تواجههم عند اللجوء إلى المصادر الأخرى للتمويل وخاصة البنوك العمومية، حيث يساعد هذا الصندوق بشكل كبير المؤسسات الناشئة الجزائرية على تخطي الأعباء وتخفيض التكاليف والحصول على التمويل في الوقت المناسب وبشروط ميسّرة.

خاتمة

الخاتمة:

تعتبر المؤسسات الناشئة من أهم محركات النمو الاقتصادي للدول ،حيث أصبح الاهتمام بها أمر ضروريا لما لها من أهمية كبيرة في تطوير الاقتصاد الوطني، وبشكل عام أيضا يمكن القول أن توفير أساليب المرافقة والتحفيز والدعم يؤدي دورا بالغ الأهمية في مساعدة المؤسسات الناشئة على الظهور والنمو والتطور ، فهذه المؤسسات تمثل النواة لترجمة الإنجاز العلمي والإبداع البشري إلي مشروعات عمل جادة ومنتجة، وهي أيضا تمثل آلية بلعتبارها تخلق المزيد من الفرص وتتيحها للجميع ممن لديهم أفكار ومشاريع إبداعية وذات قيمة اقتصادية ، لهذا اتجهت دول العالم اليوم نحو تبني سياسات وبرامج فعالة لدعم ومساندة هذه المؤسسات لما لها من دور في تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.

ومن خلال دراستنا هذه،والتي قمنا فيها بالبحث حول المؤسسات الناشئة على ضوء مبادرات المرافقة والتحفيز ، ومحاولتنا إسقاط ذلك على حالة الجزائر،حيث تطرقنا في الجانب النظري إلى التعريف بلمؤسسات الناشئة كمفهوم حديث وأهميتها في التنمية من خلال فرصتها في النمو ال سريع والمتزايد، واعتمادها على التكنولوجيا بشكل رئيسي، وباعتبارها تتطلب تكاليف منخفضة لكونها مؤسسات شابة أمامها خياران منذ البداية إما النجاح أو الخسارة، حيث يكون سر نجاحها في استغلال نقاط قوتها كبذل مجهودات كبيرة تساعد على السرعة في اتخاذ القرار والقدرة على المرونة والتأقلم مع الظروف البيئية المحيطة بها ، فهذه الخصائص تجعل من المؤسسة الناشئة معرضة لمواجهة ال صعوبات والعراقيل المختلفة التي تؤثر في مسارها منذ المراحل الأولى لنشأتها.

من هنا فإن واقع المؤسسات الناشئة وبناء على الخبرات والتجارب العملية في مختلف دول العالم، أثبت بأن هذا النوع من المؤسسات، ونظرا لأهميتها الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية، فهي تحتاج إلى توفير بيئة عمل مناسبة له وخاصة به، حيث يتم ذلك من خلال القيام بإنشاء حاضنات الأعمال ومراكز المرافقة والدعم، كل هاته الهيئات مهمتها الرئيسية تتمثل في العمل على مرافقة وتحفيز ودعم المؤسسات الناشئة بمختلف الوسائل والأساليب التقنية والتنظيمية والإدارية والمالية التي تحتاجا، إلى غاية بلوغها مرحلة النمو الذاتي والقدرة على مواجهة البيئة الخارجية وتحديات الأسواق والمنافسة.

إن الواقع العملي للمؤسسات الناشئة في الجزائر يؤكد تعقيد البيئة التي تعمل فيها كالمنافسة والاحتكار في بعض الحالات، إضافة إلى الصعوبات التسويقية والتمويلية ، وهو ما يطرح العديد من التحديات التي تو اجهها على مختلف الأصعدة والجوانب، وفي إطار فتح المجال أمام المؤسسات الناشئة كنموذج حديث في الجزائر، فقد تبنت السلطات العمومية فعليا مفهوم المؤسسة الناشئة مع ما يتطلبه ذلك من توفير آليات وأساليب الدعم وخلق بيئة الأعمال الضرورية لها، إذ تم في هذا الاتجاه العمل على تجسيد العديد من المبادرات الرامية إلى مرافقة وتحفيز المؤسسات الناشئة في مختلف المجالات من خلال توفير العديد من الشروط القانونية والتنظيمية والتقنية والمالية.

في هذا الإطار فقد تم العمل على خلق آليات للمرافقة من خلال إنشاء عدة هيئات تمثلت في المشاتل ومراكز الدعم والاستشارة ومراكز التسهيل وحاضنات الأعمال، ويأتي ذلك نتيجة الوعي بأهمية آليات المرافقة والتحفيز بالنسبة

للمؤسسات الناشئة كتجربة حديثة في الجزائر ، نظرا لقدرتها وكفاءتها في دعم وترقية المؤسسات الناشئة والقضاء على المشاكل والصعوبات والعراقيل المختلفة التي يمكن أن تواجه هذه المؤسسات.

بالنظر إلى التجربة الجزائرية في مجال حاضنات الأعمال نجد أنها أصبحت تقوم بدور مهم في مرافقة المؤسسات الناشئة رغم وجود عدة عراقيل وصعوبات التي تحد من تطور وفعالية أدائها، حيث يتعرض الشاب الجزائري الراغب في تجسيد فكرة مشروع مؤسسة ناشئة إلى مشكلا ت إدارية وفنية فضلا عن كيفية تمويلها ، وفي إطار وضع الحلول التمويلية المناسبة فقد قامت الجزائر بإنشاء الصندوق الوطني لتمويل المؤسسات الناشئة لتمكين الشباب بإنشاء المؤسسات والقضاء على البيروقراطية الإدارية التي يمكن أن تواجههم عند اللجوء إلى المصادر الأخرى للتمويل، خاصة طلب القروض من البنوك العمومية، حيث يمكن أن يساهم هذا الصندوق بشكل كبير المؤسسات الناشئة الجزائرية على تخطي الأعباء وتخفيض التكاليف والحصول على التمويل في الوقت المناسب وبشروط ميسّرة.

نتائج اختبار الفرضيات: من خلال دراستنا لهذا الموضوع وجدنا أن:

- **الفرضية الأولى:** "للمؤسسات الناشئة خصوصيات تتمحور حول المبادرة، المخاطرة والإبداع".

فرضية صحيحة، حيث أن المؤسسات الناشئة تتميز عن غيرها من المؤسسات، حيث تقوم أساسا على أفكار جديدة أساسها الإبداع والابتكار والدخول إلى السوق بمنتجات أو خدمات متميزة، وهو ما من شانه أن يخلق قيودا في المراحل الأولى لنشأة المؤسسة، وبالتالي فإن الإقبال على المخاطرة والقدرة على تحمل نتائجها هي من الميزات الرئيسية التي ترتبط بالمؤسسات الناشئة.

- **الفرضية الثانية:** "تحتاج المؤسسات الناشئة إلى آليات وأساليب للمرافقة والتحفيز خاصة بها".

فرضية صحيحة، فالمؤسسة الناشئة وبالنظر إلى خصائصها وطبيعة نشأتها وبيئة العمل التي تحتاج إليها، فهي تتطلب المرافقة والتحفيز والدعم بشكل يتناسب معها، إذ يجب توفير مجموعة من الشروط التنظيمية والتكنولوجية والمالية، تختلف عن الأساليب التقليدية التي تحتج إليها المؤسسات الأخرى.

- **الفرضية الثالثة:** "تمثل المرافقة التي تقدّمها حاضنات الأعمال أهم آلية لدعم المؤسسات الناشئة".

فرضية صحيحة، فقد ارتبط وجود حاضنات الأعمال بظهور مفهوم المؤسسات الناشئة في حد ذاته، حيث أن المؤسسة الناشئة، خاصة في المراحل الأولى لنشأتها، لا تمتلك الخبرات الفنية والإدارية المطلوبة، وبالتالي فهي تحتاج إلى المرافقة والاحتضان بشكل يسمح ها بتكوين نفسها والدخول إلى السوق بنوع من الحماية التي توفرها هذه الحاضنات، وهو ما يسمح لها بتحقيق النجاح وبلوغ تحقيق الأهداف التي أنشئت لأجلها.

- **الفرضية الرابعة:** "توفّر بيئة الأعمال في الجزائر مختلف أساليب المرافقة والتحفيز للمؤسسات الناشئة".

فرضية صحيحة، فقد تبنت الجزائر نموذج المؤسسات الناشئة بشكل رسمي، حيث تم في هذا الصدد إطلاق العديد من المبادرات الرامية إلى مرافقة وتحفيز هذا النوع من المؤسسات، ويتضح ذلك جليا من خلال النصوص القانونية التي إصدارها، ومراكز الدعم والمشاتل وحاضنات الأعمال التي تم إنشاؤها، كما تم منح العديد من الامتيازات

والإعفاءات الجبائية للمؤسسات الناشئة، بالإضافة إلى ذلك تم التفكير في إيجاد حلول تمويلية مناسبة من خلال إنشاء الصندوق الوطني لتمويل المؤسسات الناشئة.

- **الفرضية الخامسة:** "الخدمات التي يقدمها الصندوق الوطني لتمويل المؤسسات الناشئة ضرورية لهذا النوع من المؤسسات".

فرضية صحيحة، حيث أن المؤسسات الناشئة تتميز بضعف القدرات التمويلية وعدم توفر الضمانات اللازمة للحصول على التمويل وفقا لشروط السوق، خاصة عن طريق الجهاز المصرفي، وبالتالي فإن هذا النوع من المؤسسات يحتاج في مراحله الأولى إلى توفر التمويل بشروط مناسبة تتميز بالسرعة والشروط الميسّرة، وهو ما يمكن توفيره عن طريق الصندوق الوطني لتمويل المؤسسات الناشئة.

نتائج الدراسة:

- المؤسسات الناشئة تعبر عن نموذج حديث لمشروع اقتصادي تجاري يهدف إلى تطوير نموذج عمل قابل للتطبيق لتلبية حاجة السوق أو تلبية حاجات فئات معينة من العملاء.
- تعتبر آليات دعم ومرافقة وتحفيز المؤسسات الناشئة من الحلقات الأساسية الفعالة والضرورية لتحقيق نمو و تطور هذه المؤسسات وتحقيق النجاح.
- تشجيع ثقافة الابتكار والمقاولاتية الفردية والجماعية تعتبر من المقومات الأساسية لخلق المؤسسات الناشئة القائمة على التفكير الإبداعي والابتكاري.
- هناك ضرورة لتكييف النظام القانوني و النظام الضريبي مع متطلبات المؤسسات الناشئة و تطلعات حاملي المشاريع المبتكرة والمستثمرين الصغار.
- تم تبني مفهوم المؤسسات الناشئة في الجزائر كأحد المكونات الرئيسية لبرنامج الحكومية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك لتشجيع الشباب القادرين على الإبداع والابتكار بإنشاء مثل هذه المؤسسات.
- تعتبر هيئات المرافقة والتحفيز التي أطلقتها السلطات العمومية في الجزائر، والمتمثلة في حاضنات الأعمال بمختلف أشكالها، الصندوق الوطني لتمويل المؤسسات الناشئة، مكاسب هاما للشباب المبتكر وحملة الأفكار الإبداعية والابتكارية لتجسيد مشاريعهم وإنشاء مؤسساتهم الخاصة، وهو ما يدعم بيئة عمل المؤسسات الناشئة بصفة خاصة.
- إن سياسة التحفيز الجبائي في الجزائر لم تحقق الأهداف المرجوة منها بخصوص نمو وتطور المؤسسات الناشئة، خاصة في ظل متطلبات الرقمنة واستخدام التكنولوجيات الحديثة.
- رغم الاهتمام الكبير الذي توليه السلطات لموضوع المؤسسات الناشئة وسبل دعمها وتطويرها إلا أن هذه الأخيرة تعاني كثيرا من معدلات الفشل، فعلى الرغم من أنها تشهد تناميا مستمرا إلا أنها مازالت تعاني من مشكل الاستمرارية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا: الكتب

1. سالم صلال راهي ألحسناوي ، **الاستثمار والتمويل في الأسواق المالية** ، دار الصادق الثقافية ، الطبعة الأولى, العراق، 2017.
2. كمال كاظم، كاظم أحمد البطاط، **الصناعات الصغيرة و دور حاضنات الأعمال في دعمها وتطويرها** ،الطبعة الأولى،دار الأيام للنشر والتوزيع، الأردن، 2016.
3. مصطفى يوسفي كافي، **إدارة حاضنات الأعمال للمشاريع الصغيرة** ، دار الحامد للنشر، الأردن، الطبعة الأولى، 2017.

ثانيا: الكتب الجماعية

1 - إنصاف قسوري، إلياس قشوط، **شركات رأس المال المخاطر كآلية لتمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر** ، كتاب جماعي دولي محكم حول إشكالية تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر بين الأساليب التقليدية والمستحدثة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والعلوم التسيير، جامعة جيجل، مارس 2021.

2 - حياة نجار ، **رأس المال الاستثماري كبديل مستحدث لتمويل المؤسسات الناشئة –تجربة الولايات المتحدة الأمريكية**، كتاب جماعي دولي محكم حول إشكالية تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر بين الأساليب التقليدية والمستحدثة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والعلوم التسيير، جامعة جيجل، مارس 2021.

3 - زكية معزوز، زهوة خلوط، **دور تحليل البيئة التسويقية في تطوير أداء المؤسسات الناشئة**,كتاب جماعي حول المؤسسات الناشئة ودورها في الإنعاش الاقتصادي في الجزائر,كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، 2020.

4 - سمير جادلي ، منصف شرفي ، **تحليل مصادر تمويل المؤسسات الناشئة في ظل التجارب الدولية:الصين.كرواتيا والمملكة المتحدة**، كتاب جماعي دولي محكم حول إشكالية تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر بين الأساليب التقليدية والمستحدثة,كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والعلوم التسيير ، جامعة جيجل، مارس 2021.

5 - صبري مقمح، حسينة خالدي،**حاضنات الأعمال التكنولوجية ودورها في تطوير الإبداع والابتكار بالمؤسسات الناشئة ،دراسة حالة السعودية مع الإشارة لحالة الجزائر** ، كتاب جماعي دولي حول حاضنات الأعمال السبيل لتطوير المؤسسات الناشئة،كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير ،جامعة 20أوت1955،سكيكدة،2020.

6 - عاشور بدار,سامية خليفي ، **حاضنات الأعمال كآلية لدعم وتمويل المؤسسات الناشئة startupفي الجزائر للمساهمة في الإنعاش الاقتصادي** ،كتاب جماعي حول المؤسسات الناشئة ودورها في الإنعاش الاقتصادي في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة،2020.

7 - عبد الكريم المومن ، وآخرون ، **حاضنات الأعمال التقنية ودورها في دعم المؤسسات الناشئة الإبتكارية بالجزائر**، كتاب جماعي حول المؤسسات الناشئة ودورها في الإنعاش الاقتصادي في الجزائر ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، 2020.

8 - عفاف لومايزية،**حاضنات الأعمال كآلية مستخدمة لدعم المؤسسات الناشئة في الجزائر**، كتاب جماعي دولي محكم حول إشكالية تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر بين الأساليب الحديثة والتقليدية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة جيجل،مارس2021.

9 - عمار سلطان، **الإطار التشريعي لحاضنات الأعمال في الجزائر** ، كتاب جماعي حول حاضنات الأعمال السبيل لتكوير المؤسسات الناشئة، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر، 2020.

10 -عمار قمان ، مصطفى حبشي ، **أهمية حاضنات الأعمال في دعم المؤسسات الناشئة في الجزائر- قراءة في حاضنات الأعمال التكنولوجية-**، كتاب جماعي دولي محكم حول إشكالية تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر بين الأساليب التقليدية والمستحدثة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة جيجل ، مارس2021.

11 -فريدة بوغازي، **حاضنات الأعمال واستدامة المؤسسات الناشئة** ، كتاب جماعي دولي حول حاضنات الأعمال السبيل لتطوير المؤسسات الناشئة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والعلوم التسيير ،جامعة 20 أوت 1955 ،نوفمبر 2020 .

12 -كريمة زيدان ، رندة سعدي ، **شبكات الاستثمار الملائكي كآلية حديثة لتمويل ومرافقة المؤسسات الناشئة** ، كتاب جماعي دولي محكم حول إشكالية تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر بين الأساليب التقليدية والمستحدثة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والعلوم التسيير، جامعة جيجل،مارس 2021.

13 -كريمة سلطان, زهرة سعد قرمش, **مساهمة حاضنات الأعمال في تعزيز الإبداع والابتكار بالمؤسسات الناشئة- TIEC نموذجا-** , كتاب جماعي دولي حول حاضنات الأعمال السبيل لتطوير المؤسسات الناشئة, كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير,جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، 2020.

14 -محمد مداحي, وآخرون، **عصرنة الخدمة المصرفية مطلب لاستدامة المؤسسات الناشئة في الجزائر** ، كتاب جماعي حول المؤسسات الناشئة ودورها في الإنعاش الاقتصادي في الجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، 2020.

15 -مراد مهدي، صابرينة لطرش، **حاضنات الأعمال التكنولوجيا آلية الإرساء دعائم الاستقرار والنمو للمشاريع الصغيرة والمتوسطة**،كتاب جماعي دولي حول حاضنات الأعمال السبل لتطوير المؤسسات الناشئة،كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955،2021.

16 -وليد بولغب، **الشركات الناشئة وإمكانات نجاحها في الجزائر** ، كتاب جماعي دولي محكم حول إشكالية تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر بين الأساليب التقليدية والمستحدثة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والعلوم التسيير، جامعة جيجل، مارس 2021 .

ثالثا: المذكرات والرسائل الجامعية

1 - أمال بعيط ، **برامج المرافقة المقاولاتية في الجزائر – واقع وأفاق-** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه(ل.م.د) في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، 2016.

2 - جلالي عزيز ، **أثر الحوافز الجائية على تعزيز الاستثمار المباشر في الجزائر** ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في القانون،كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل،2012.

3 - لحواس زواق، **دور السياسة الضريبة في تحفيز وتوجيه الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة المنظومة م ص م في الجزائر** ، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير ،جامعة فرحات عباس، سطيف،2016.

4 - نجيب زروقي، **جريمة التملص الضريبي واليات مكافحتها في التشريع الجزائري** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر، في العلوم القانونية، كلية الحقوق والعلوم سياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة،2013 .

رابعا: المجالات

1 - أحمد بن قطاف ، **دور برامج احتضان الأعمال في دعم إنشاء المؤسسات الصغيرة دراسة لبعض التجارب العالمية مع الإشارة لتجربة الجزائر**، مجلة الاقتصاد الجديد،العدد14، 2016.

2 - أحمد ميلي سمية ،**دور حاضنات الأعمال في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة –حالة الجزائر-** ، مجلة الأفاق للدراسات الاقتصادية، العدد02، 2020.

3 - أمينة مولاي ، وآخرون ،**دور هيئات المرافقة المقاولاتية في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** ، مجلة اقتصاد المال والأعمال، العدد01، 2020.

4 - أسماء بلعما،**التمويل الجماعي آلية مبتكرة لزيادة فرص تمويل الشركات الناشئة –إشارة إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا-**،مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، العدد 02، 2020.

5 - أسماء زينات، **دور تحفيزات الج بلئية في تعزيز فرص الاستثمار في الجزائر** ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد17،2017.

6 - أشرف مهني ، **المرافقة المقاولاتية أسلوب للنهوض بالمؤسسات الصغيرة في الجزائر** ، مجلة "دراسات في الاقتصاد والتجارة المالية"، العدد 01، 2013.

7 - إنصاف قسوري ،**حاضنات الأعمال التكنولوجية ودورها في دعم الإبداع والابتكار بالمؤسسة الناشئة الجزائرية**، مجلة الاقتصاد والإدارة، العدد 02، 2020.

8 - أنفال عائشة دينـاوي، فاطمة الزهراء زرواط، **المؤسسات الناشئة قاطرة الجزائر الجديدة للنهوض بالاقتصاد الوطني"التحديات وآليات الدعم "**، مجلة حوليات بشار في العلوم الاقتصادية، العدد 03، 2021.

9 - بامحمد نفيسة، وآخرون، **حاضنات الأعمال كآلية مستحدثة لدعم ومرافقة المؤسسات الناشئة في الجزائر**، مجلة حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، العدد 03، 2020.

10 -باية وقنوني ، **التسويق الإلكتروني ودوره في تطوير المؤسسات الناشئة** ، مجلة النمو الاقتصادي وريادة الأعمال، العدد 03، 2021.

11 -بومدين طيبي، خديجة لعمري، **إشكالية تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر وآليات دعمها:التمويل برأس المال المخاطر**، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، العدد 03، 2020.

12 -حورية بدرانية، عبد القادر بن حمادي، **حاضنات الأعمال في الجزائر: بين التحديات والرهانات**،مجلة المالية والأسواق،العدد02،2020.

13 -حمزة جليل، وهيبة إعراب، **دور رأس المال المخاطر في دعم المؤسسات الناشئة مع دراسة حالة الجزائر** ، مجلة حوليات بشار في العلوم الاقتصادية، العدد 03، 2020.

14 -الجودي صاطوري ، وآخرون، **دور المرافقة المقاولاتية في إنشاء المشاريع المصغرة وإسقاط على الواقع الجزائري**،مجلة"أبحاث ودراسات التنمية"، العدد01، 2017.

15 -خير الدين بوزرب، خوالد أبوبكر، **تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر بين الواقع والمأمول** ، مجلة حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، العدد 03، 2021.

16 -دراجي راقي، محمد الأمين زروفي، **دور المرافقة المقاولاتية في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر- دراسة حالة الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب ANSEJ-**، مجلة الدراسات الاقتصادية والتجارية المعاصرة ، العدد 03، 2020.

17 -رشيد فحصي، عبد الغفور دادن، **رأس مال المخاطر بديل مستحدث لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، العدد السادس، 2018، ص 168.

18 -زبير بولحبال، **تحديات التمويل الجماعي المتوافق مع الشريعة** ، المجلة الدولية للمالية الريادية ، العدد 03، 2020.

19 -زكرياء دمدوم، وآخرون، **الحاجة إلى التمويل الجماعي كآلية لدعم المؤسسات الناشئة**، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، العدد03، 2020.

20 -زهير بن يحي، أحمد قطاف، **دور المرافقة والتكوين في ترقية المقاولاتية في الجزائر دراسة حالة: مجموعة من آليات دعم المقاولاتية لولاية المسيلة**،مجلة "دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية"، العدد01، 2019.

21 -الزهراء علالي، فتيحة علالي،**دور المرافقة في عم المؤسسات الناشئة** ، مجلة ضياء للبحوث النفسية والتربوية ، العدد 01، 2021.

22 -زهية لموشي، **الامتيازات الج بلئية كمدخل لتحقيق التنويع الإنتاجي بالجزائر** ،المجلة العلمية لجامعة الجزائر3،العدد 11، 2018.

23 -الزيتوني سايب ، **رأس المال كآلية مستحدثة في تمويل المؤسسات الناشئة والدروس المستفادة منها-حالة الجزائر والولايات المتحدة-**، مجلة البحوث والدراسات العلمية، العدد13، 2019.

24 -سارة بوعدلة، هديات خديجة بن طيب، **قدرات وتحديات المؤسسات الناشئة ومتطلبات نجاحها مع الإشارة لحالة الجزائر**، مجلة حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، العدد 03، 2020.

25 -سعيدة ضيف ،**دور أجهزة الدعم في تمويل ومرافقة المرأة المقاولة في الجزائر** ، مجلة دراسات اقتصادية ، العدد 03، 2019.

26 -سلمى عمارة ،**حاضنات الأعمال.. مطلب أساسي لدعم الإبداع والابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة- تجربة حاضنات الجزائر وحاضنة أوستن التكنولوجية بالولايات المتحدة أنموذجا-** ، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، العدد01، 2019.

27 -سليم بوقنة ،وآخرون،**حاضنات الأعمال كأداة لترقية المؤسسات الناشئة في الجزائر** ، مجلةحوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، العدد 03، 2020 .

28 -شريفة بوالشعر ،**دور حاضنات الأعمال في دعم وتنمية المؤسسات الناشئة startup:دراسة حالة الجزائر** ، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد 02، 2019 .

29 -الطاهر شليحي، **محتوى التحفيزات الج بائية المقدمة لتشجيع الاستثمار في الجزائ ر**،مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية،دراسات اقتصادية،العدد2، 2019.

30 -عائشة بنوجعفو،وآخرون، **المؤسسات الناشئة في الجزائر:الواقع والتحديات – مع الإشارة إلى التجارب الرائدة في العالم العربي**، مجلة حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، العدد 01، 2021 .

31 -عبد الرحمان بن ساعد، سعاد صابور،**رأس المال المخاطر ودوره في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر-دراسة حالة شركة cofinance-**،المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية، العدد الخامس، 2019.

32 -عديلة العلواني، **دور تحفيز الاستثمار في قطاع المؤسسة الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنميةالاقتصادية** ، مجلة تاريخ العلوم، العدد الثامن،01جوان 2017.

33 -علاء الدين الوافي ، **دور التكوين للمرافقين في تفعيل المرافقة المقاولاتية في الجزائر-دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر-**، مجلة "دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية"، العدد01، 2020.

34 - علي بخيتي ، سليمة بوعوينة ، **المؤسسات الناشئة ,الصغيرة والمتوسطة في الجزائر واقع وتحديات** ، مجلة دراسات وأبحاث المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 04، 2020.

35 -علي سماي، **دور الحاضنات التكنولوجية في دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة** ، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 01، 2010 .

36 -علية ضياف،كمال حمانة، **رأس المال المخاطر: اتجاه عالمي حديث لتمويل المؤسسات الناشئة**، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد 05، 2016.

37 -عمار زودة، حمزة بوكفة ، **حاضنات الأعمال كنظام داعم لبقاء وارتقاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع الإشارة لمشاتل الجزائر**، مجلة الدراسات المالية,المحاسبية والإدارية، العدد الثاني، 2014.

38 -عيسى سماعين،**دور التحفيزات الجبائية في تشجيع الاستثمار السياحي في الجزائر –دراسة حالة فندق لافالي بالشلف-**، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، العدد03، 2019.

39 -فاطمة بلقواسمي ، أحمد بن يوسف ،**أهمية التعلم في تخفيف حدة تعثر الشركات الناشئة " Start-up" في الجزائر**، مجلة القيمة المضافة لاقتصاديات الأعمال، العدد 01، 2020 .

40 -فاطمة الزهراء بارة، **مساهمة حاضنات الأعمال في تنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة-دراسة حالة الحاضنة التكنولوجية بسيدي عبد الله-**، حوليات جامعة الجزائر، العدد32، 2018.

41 -فاطمة الزهراء عراب ، خضرة صديقي،**دور الدولة في دعم المؤسسات الناشئة بالجزائر الجديدة- دراسة في قرار إنشاء صندوق تمويل المؤسسات الناشئة-**،حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، العدد01، 2021.

42 -فاطمة زهراء غضبان ، بختة حداد، **دور المرافقة المقاولاتية في تحسين ممارسة التسويق في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة-دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لولاية المسيلة-** ، مجلة المؤسسة, العدد08، 2019.

43 -فضيلة بوطورة ، وآخرون ،**أسلوب المرافقة كأداة لمتابعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** ، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد 15، 2021.

44 -فوزية لوالبيه، محمد مسعودي، **أثر التحفيزات الجائية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة على الحصيلة الجائية في الجزائر**، مجلة البديل الاقتصادي،العدد01 ،2020.

45 -فيصل شياد ، **فرص بديلة للتمويل في العالم العربي التمويل الجماعي الإسلامي** ، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد01، 2019 .

46 -كريمو دراجي،**حاضنات الأعمال كآلية لترقية تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** ، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد 32، 2015.

47 -مبارك بلاطة،**حاضنات الأعمال في الجزائر**،مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد02، 2004.

48 -محمد الأمين نوي، محمد دهان، **نحو تنظير أدق لمفهوم المؤسسات الناشئة وخصائصها** ، مجلة **Revue des Rèformes Economiques et Intègration En Ecinomie Mondiale,N°03,2020.**

49 -محمد رابح،**دور السياسة الضريبة في استقطاب الاستثمارات الأجنبية بالدول النامية حالة الجزائر** ، مجلة الاقتصاد الجديد،العدد12، 2015.

50 -محمد رضا طيبة، محمد قريتلي ، **دور التحفيز الجبائي في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجنوب الجزائري**، مجلة أراء للدراسات الاقتصادية والإدارية، العدد01، 2019.

51 -محمد مداحي, محمد هاني ، **فعالية المرافقة المقاولاتية في إنشاء المؤسسات الصغيرة وتطوير الاستثمار السياحي المحلي في الجزائر**، المجلة العربية لعلوم السياحة والضيافة والآثار ، العدد03، 2022.

52 -مصطفى بورتان ، علي صلولي ، **الاستراتجيات المستخدمة في دعم وتمويل المؤسسات الناشئة** ، مجلة دفاتر اقتصادية، العدد 01، 2020.

53 -مصطفى مولود عشوى ، **عوائق الإبداع لدى طلبة الجامعات العربية** ، مجلة دراسات نفسية ، العدد 04، 2010.

54 -مروة رمضاني ،كريمة بوقرة ، **تحديات المؤسسات الناشئة في الجزائر- نماذج لشركات ناجحة عربيا** ، مجلة حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، العدد03 ، 2020 .

55 -مفروم برودي، **المؤسسات الناشئة في الجزائر-الواقع والمأمول-**، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية ، العدد03، 2020 .

56 - منى بسويح ، وآخرون، **واقع وآفاق المؤسسات الناشئة في الجزائر** ، مجلة حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، العدد 03، 2020.

57 -هاجر قريشي، عزي فريال منال،**دور سياسة التحفيز الجبائية في تعزيز فرص الاستثمار في الجزائر-إحصائيات الاستثمار في إطار وكالات angem-ansej-andi**، مجلة البحوث و الدراسات التجارية،العدد 01 ، 2020.

58 -هشام بروال ، جهاد بروا ل، **التعليم المقاولاتي وحتمية الابتكار في المؤسسات الناشئة** ،مجلة معهد العلوم الاقتصادية (مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة)، العدد 03، 2017 .

59 - هواري معراج،**إشكالية تمويل المؤسسات المصغرة في الجزائر: دراسة في فعالية دور الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب**، مجلة مراجعة الإصلاحات الاقتصادية والتكامل في الاقتصاد العالمي،العدد 04 ، 2008 .

60 -وسيلة بن فاضل ، زهير ظافر,**تداعيات أزمة كوفيد 19 على السوق التمويلي لقطاع المؤسسات الناشئة startup**، مجلة اقتصاد المال والأعمال، العدد 03، 2020.

خامسا: الملتقيات والمؤتمرات

1 - بن شرشار عز الدين، **التحفيزات الجائية و دورها كآلية لتفعيل إجراءات دعم وترقية الاستثمار بالجزائر** ، الملتقى الوطني حول المؤسسات الاقتصادية الجزائرية واستراتيجيات التنويع في ظل انهيار أسعار المحروقات،جامعة 8ماي 1945،قالمة.

2 - ريحان الشريف ، إيمان بومود ، **بورصة تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة أحدث مصدر لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** ، الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات دراسة حالة الجزائر، بسكرة، 2019.

3 - عبد سلام زايدي، وآخرون، **حاضنات الأعمال التقنية و دورها في دعم و مرافقة المشاريع الناشئة- عرض تجارب: ماليزيا، الصين، فرنسا،الولايات المتحدة الأمريكية** ،الملتقى الوطني الأول حول إستراتيجية التنظيم و مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ورقلة ، الجزائر.

4 - علي محبوب ،**التسويق الإلكتروني ودور المؤسسات الناشئة في تلبية احتياجات العملاء في الجزائر** ، المؤتمر الدولي حول المؤسسات الناشئة startup في تحقيق الإقلاع الاقتصادي الجزائري المنشود، الجزائر.

5 - محمد عبد القادر ، وآخرون، **دور ريادة الأعمال في تطوير المشروعات الصغرى والمتوسطة في الاقتصاد الليبي**، مؤتمر حول حاضنات الأعمال كآلية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة-تجربة دولة الجزائر-، 21 سبتمبر 2019.

6 - محمد قوجيل، محمد حافظ بوغابة ، **المرافقة في إنشاء المشاريع الصغيرة** ، الملتقى الوطني حول إستراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ورقلة، يومي 18 و19 أفريل 2011.

7 - مصطفى عوادي،**حاضنات الأعمال و دورها في استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** ،الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة مؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة شهيد حمة لخضر، الوادي،2018.

سادسا: الوثائق الرسمية والمراسيم التنفيذية

1 - بوابة الوزارة الأولى، **مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية**، 2020، ص 34، 35

2 - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، المرسوم التنفيذي رقم 20-254 مؤرخ في 15سبتمبر2020، يتضمن **إنشاء لجنة وطنية لمنح علامة "مؤسسة ناشئة "و"مشروع مبتكر"و"حاضنة أعمال"وتحديد مهامها وتشكيلتها وسيرها**، 2020/09/21,الجزائر، ص11، 12.

3 - **المرسوم التنفيذي رقم 2-331 المؤرخ في 21 نوفمبر 2020**، المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 18-170 المؤرخ في 26 يونيو 2018، الذي يحدد مهام وكالة تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الابتكار وتنظيمها وسيرها.

سابعا: المواقع الإلكترونية

1 - الإذاعة الجزائرية،**الإطلاق الرسمي لصندوق تمويل المؤسسات الناشئة**،https://www.radioalgerie.dz

2 - وكالة الأنباء الجزائرية،**انطلاق في عملية تمويل المؤسسات الناشئة المتحصلة على علامة من طرف صندوق تمويل المؤسسات الناشئة**، من https://www.aps.dz

3 - خطوات تأسيس الشركة، كيف نؤسس شركة ونسجلها وتبدأ العمل به، www ts3a .com.

4 - الشبكة الجزائرية للأخبار ، **الجزائر: صندوق دعم المؤسسات الناشئة يمول مئات المشاريع**،https://www.Anndz.dz

5 - يومية الشعب الجزائرية،**المؤسسات الناشئة...مستقبل أيدي الشباب**،www.ech-chaab.com

6 - العربي الجديد، **الجزائر تطلق صندوقا لتمويل الشركات الناشئة**، من https://www.alarby.Co-uk

7 - وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية ،**الندوة الدولية "الدعم المؤسسات الناشئة في مجال المرفق العمومي"** ،http://www.interieur.gov.dz.